مؤسسات الأمة وأزمة الدولة القومية

تقديم:

تعرضت الدولة القومية منذ نشوئها لأزمات كثيرة وواجهت تحديات مختلفة؛ كان آخرها حدوث تحول في شكل النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي القطبية، في إطار ما أُطلق عليه في الوسط الأكاديمي والإعلامي الأمريكي والعالمي "**العولمة**"؛ أو بتعبير أدق "**الأمركة**"، أو "**العولمة الأمريكية**". وكان لهذا التحول تداعياته على الدولة القومية؛ الأمر الذي حدا ببعض المفكرين الغربيين للحديث عن "**نهاية الدولة القومية**". وقد لوحظ أن التلازم بين العولمة والحديث عن أزمات الدولة القومية ونهايتها ساهم في طرح فرضية مفادها أنه كلما زادت "**قوة**" الدولة القومية أو القطرية كلما قلت فرص تفككها أو ضعفها أو انهيارها، وكلما ضعفت كلما زادت تلك الفرص التي تنبئ عن تلاشيها؛ وهذا يعيدنا إلى مدى تأثير "**القوة**" في العلاقات الدولية وأهميتها بالنسبة لمكانة الدولة واستقرارها في النظام الدولي، واعتبارها في وقتنا الراهن المعيار الأساسي لبقاء الدولة القومية.

من جهة أخرى؛ اتسمت الدولة القومية وكذلك الدولة القطرية –وتحديدًا على المستويين العربي والإسلامي– بطابعين مميزين: الطابع الاستبدادي المزمن لنظمها السياسية، وطابع التعامل السلبي مع "**مؤسسات الأمة**" أو ما يسميها البعض بالمؤسسات التقليدية، والذي يستند إلى الحرص على تحجيم أو إلغاء هذه المؤسسات، أو توظيفها كأداة لخدمة استقرار النظام السياسي وإضفاء الشرعية عليه. فأصحاب التوجّه السلبي لا يعوّلون كثيرًا على هذه المؤسسات لتحقيق التقدم وتنفيذ مشاريع التنمية والتحديث، والمتشدّدون منهم يعتبرونها مؤسسات رجعية، أو أنها سبب التخلف الذي تعاني منه القوميات التي تدور في فلك الأمة الإسلامية. ولذلك حرصت الأنظمة الحاكمة على تقليص عمل هذه المؤسسات وحصرها في أضيق نطاق ممكن، أو تسييسها لإضفاء الشرعية الشكلية عليها. وتعد ظاهرة "**الاستبداد**" العامل الأكثر تأثيرًا على مؤسسات الأمة ضمن هذا السياق، وخاصة: المساجد، الإفتاء، المرجعية، القبائل والعشائر، الأوقاف. ويعتبر العراق في عهد صدام حسين وحكم البعث –بوجه عام– في طليعة الدول التي تجسَّدت فيها أزمات الدولة القومية وإشكالية علاقتها بمؤسسات الأمة؛ حيث تفجرت المفاجأة الكبرى بانهيار مؤسسات الدولة الحديثة وبقاء مؤسسات الأمة بفاعليتها دون أن يتمكن الاحتلال الأمريكي البريطاني من إزالتها أو إضعاف دورها، رغم أن المؤسسات الحديثة لم يتطلب انهيارها سوى قرار حلها من الحاكم المدني الأمريكي للعراق.

تأسيسًا على ما سبق، وفي ضوء اهتمام "**أمتي في العالم**" خلال هذا العام بقضية الاحتلال الأمريكي للعراق؛ تتناول الدراسة ثلاثة موضوعات رئيسية هي: أزمة الدولة القومية، مؤسسات الأمة، مؤسسات الأمة في العراق في ظل الاحتلال. يتضمن الموضوع الأول دراسة أزمة الدولة القومية على ثلاثة مستويات: العالم، الأمة الإسلامية والوطن العربي، العراق. ويهتم الموضوع الثاني بدراسة مؤسسات الأمة في الخبرة الإسلامية، وفي العهود الاستعمارية، وفي عهد الدولة القومية وخاصة في العراق. أما الموضوع الثالث وهو الموضوع الأساسي لهذه الدراسة؛ فإنه يحلل ويرصد دور مؤسسات الأمة في العراق بعد انهيار الدول القومية وسقوط العراق تحت سيطرة الاحتلال العسكري الأمريكي البريطاني. وتكتفي الدراسة في هذا المقام بتناول أربع من

مؤسسات الأمة؛ هي: المساجد، الإفتاء، المرجعية، العشائر.

أولاً– أزمة الدولة القومية

1– أزمة الدولة القومية في العالم:

يعتبر تلازم ظهور الدولة القومية مع ظهور الرأسمالية في المجتمع الأوروبي أمرًا ضروريًا وليس حدثًا عارضًا. فالدولة القومية قدمت للرأسمالية خدمات جليلة ولولا وجودها لما استطاعت الرأسمالية النمو والتطور؛ فقد مكنت الدولة القومية الرأسمالية من تسيير أمور الدولة، ووضع القوانين التي تنظم المعاملات المالية بين الناس، وقامت بحفظ ورعاية وكفالة الملكية الخاصة ووفرت النظام القضائي[1]. وقد اعتمدت في ذلك على مقومات قوتها؛ حيث التقدم التكنولوجي والعامل الثقافي وزيادة الإنتاجية وتوسيع نطاق السوق[2]. إلا أن أكبر الخدمات التي قدمتها الدولة القومية للرأسمالية كانت استخدام الجيوش في فتح واستعمار معظم الأقطار غير الأوروبيةِ الأصل.

وهكذا ارتبط ظهور الرأسمالية وظهور الدولة القومية في أوروبا منذ البداية بغزو واستعمار أقطار إفريقيا وآسيا والأمريكتين منذ رحلة كولومبس عام 1492م؛ ففي البداية اعتمدت الرأسمالية الناشئة على سلطة الملوك والإمبراطوريات، وكانت مساندة الدولة القومية منذ البداية وراء الشركات الملكية، وكانت المستعمرات مطلوبة كمصادر للمواد الأولية، وكسوق لمنتجات مصانع الرأسماليين، وكوطن يهاجر إليه فقراء الدول المستعمرة.

وهكذا قام التلازم بين الدولة القومية والرأسمالية، ولكن بدا من العشرين عامًا الماضية أن الرأسمالية في طور العولمة تريد أن تغير شكل العلاقة بينها وبين الدولة بالصورة التي تسمح بانتقال بعض مهام وسلطات الدولة إلى الرأسمالية، أو بالشكل الذي يتم معه إلغاء بعض من وظائف الدولة؛ حيث أصبحت تثار بقوة أزمة الدولة القومية، وتأثير العولمة على مفهوم وتطبيقات السيادة الوطنية؛ فهناك بعض التصرفات الاقتصادية التي كان ينظر إليها على أنها من وظائف واختصاصات الدولة القومية فقط؛ أصبحت تقوم بها مؤسسات أخرى؛ مما أدى إلى تراجع دور الدولة وانحسار نفوذها[3]. وقد أصبحت القوى الاقتصادية المركزية تفوق سلطاتها سلطات القوى المركزية للدولة القومية، وخاصة مع طرح السوق العالمية كأداة لخلفلة التوازن القائم بالدولة القومية، وكمجال للمنافسة وبقاء الأصلح وعولمة الإعلام؛ مما يؤدي إلى إضعاف الدولة الوطنية[4].

وتثار مشكلة أزمة الدولة القومية من خلال دور الدولة في العولمة الاقتصادية التي تظهر في عمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية وعمق المبادلات التجارية، في إطار لا حماية فيه ولا رقابة. وأبرز شيء في ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتركيز على إلغاء حدود الدولة القومية لتسهيل حركة السلع والخدمات والقوى البشرية[5].

ويعتبر جيمس روزناو أن إخفاء الحدود بين الدول جوهر العولمة، بجانب انتشار المعلومات وزيادة التشابه بين المجتمعات والمؤسسات؛ وهو ما يعني اختفاء الدولة القومية بمعناها القانوني الراهن الذي تحدد –لأول مرة– في معاهدة وستفاليا عام 1648م.

إن إضعاف سلطة الدولة وتآكل مبدأ السيادة الوطنية –ولا سيما في الدول النامية– يدفع الدولة إما إلى ذوبانها في كيانات أكبر منها، وإما إلى تفتيتها. لذلك فالعولمة قادت الدولة الوطنية إلى اتجاهين يهددان بانتزاع السيادة الوطنية لصالح كيانات جديدة

فوق وطنية، أو تحللها إلى كيانات إثنية عصبوية دون وطنية؛ تفقد الدولة في ظلها طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، وتنفرط فيها حقوق المواطنة، ويبدأ ولاء الناس للدولة والكيان الوطني في الاضمحلال والتراجع.

والدول الإسلامية ودول العالم الثالث –وخاصة الدول العربية– مهددة أكثر من غيرها بهذين الخطرين: خطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات أكبر منها كمنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية والنظام الشرق الأوسطي، وخطر صراع الهويات والحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية[6]. وتعكس مشكلة اللاجئين وصراعات الحدود فشل الدولة القومية الذريع في القيام بدورها لتجاوز هذه القضايا[7]. ومواجهة الدولة لهذين الخطرين رهن بتعديل العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى علاقة شراكة حقيقية لها دعامتين: علاقات المواطنة والتساوي أمام القانون، ومشروع وطني يحظى بقبول عام؛ وذلك لمواجهة أخطار العولمة بتجنيب انهيار الدولة الوطنية الراهنة إلى ما دونها؛ حيث تفتيتها على أسس عرقية أو دينية أو قبلية، أو التفريط في سيادتها لصالح منظمات فوق/قومية. ومن الملاحظ أن التنازل الطوعي عن حق من حقوق السيادة القطرية لصالح مؤسسات فيدرالية فوق/قطرية لا ينتقص من استقلالية القرار الوطني للدولة القطرية[8].

وسواء تأسست الدولة القومية على بناء الدولة/الأمة (كألمانيا)، أو على بناء الأمة/الدولة (كفرنسا)؛ فإنه مع ظهور العولمة اهتزت شيئًا فشيئًا أركان الدولة الوطنية كتفاعل محوري في العلاقات الدولية، وظهر تياران متناقضان تمامًا حول مصيرها؛ فغلاة العولمة يتحدثون عن عالم بلا حدود ونهاية الدولة الوطنية الواردة في كتابات كينشي أوهماي؛ وهي نظرة متشائمة تركز على أن سيادة الدولة أصبحت مهجورة وآيلة إلى الانحلال، وأن الدول صارت أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية وعلى التأثير في القرارات. وحسب نويل بورج وفيليب غولوب فإن العولمة ستحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء، وعلى السيادة بالعجز. ونتيجة لهذا فإن الدولة الوطنية المعاصرة ستذبل وتصير مجرد إداريٍّ بسيط للإكراهات الاقتصادية التي ستتجاوزها، وفي حدودها التاريخية ستنتهي من كونها المكان المفضَّل للهوية والعمل السياسي، ولن تكون الإطار المشكِّل للتضامن الاجتماعي الفعال وللعيش المشترك وللمِلْك العام. والحقيقة إنه منذ قرنين والمثقفون يتنبأون بنهاية الدولة؛ بدءاً بكانط في كتابه "**السلم الدائم**" 1795م، مرورًا بكارل ماركس وأفكاره عن "**زوال الدولة**"، إلى كتابات برتراند راسل. ومن آخر من تنبأ بهذا المصير المحتوم للدولة الوطنية اللورد وليام ريس موغ وجيمس غال دافسون في كتابهما: "**الفرد السيد**".

أما التيار المتشكك في العولمة والمتفائل بمستقبل الدولة الوطنية؛ فرغم كل ذلك فإن هذه التحولات بفعل العولمة لا تعني –بالنسبة له– نهاية الدولة، وأنها لن تتلاشى نهائيًا حتى وإن حققت كل شيء، ولكن من الضروري وجود دولة قومية وتعديل وظيفتها لتواكب العولمة[9]. وبالنسبة لمنظّري العولمة، فالليبراليون الجدُد منهم من يقولون إن عصر الدولة قد انتهى، ومع ذلك ستظل الدولة العميل الأساسي لخدمة العولمة؛ لذلك نلاحظ استمرار الدول وعدم انتهائها؛ بل انتهاء سيادتها بالمعنى التقليدي؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تبلور الصراع في الداخل لصالح الخارجي[10].

ولذلك؛ فإن كانت بعض الاتجاهات قد تطرقت في تقرير أزمة الدولة القومية لدرجة تأكيد بديل الحكومة العالمية المرتقبة؛ فإن اتجاهات أخرى أكثر اعتدالاً تقول ببقاء الدولة القومية ولكن مع تغير

طبيعة دورها[11]، وهناك من يعتبرها الإطار الأمثل لتنظيم المجتمع الإنساني[12]. ومن جهة أخرى تكشف أزمة الدولة القومية -باعتبارها نموذجًا غربيًا تم استيراده- عن عدم ملائمتها لمجتمعات العالم الثالث. فالعولمة التي تسعى لتكوين نظام دولي يتجه نحو توحيد مناهجه وقيمه وأهدافه لدمج الإنسانية بأكملها -كما قال برتران بادي- يجعل منها تجديدًا لبناء فكرة التبعية ذاتها. وحيث إنها تتصور نظامًا دوليًا موحدًا وتتغذى على عملية متشعبة لنشر النماذج؛ فإن -من هذا المنظور- حدوث اندماج كليٍّ بين دول العالم ليس تعبيرًا عن اندفاعات عابرة، لكنه تعبير رمزي عن ضعف التكيف في إطار الدولة القومية[13]. ورغم موقع الدولة في الخطاب السياسي والصراع على السلطة والسياسة معًا؛ فقد تأكدت محدودية دورها الفعلي، وضعف أثرها في تحديد مصير هذه المجتمعات، وعجزها المتزايد عن التحكّم بالوقائع الكبرى المحلية والعالمية، بل في إنشاء السياسةِ ذاتها وتمثيلها[14].

إن انفراد قوة واحدة بالسيطرة على العالم زعزع استقرار الدولة القومية المعاصرة, وفرض عليها تقديم الثمن المطلوب لقبولها المشاركة في الحضارة الجديدة؛ من خلال التعديل الممزق -في بناها التقليدية السياسية والاقتصادية والأخلاقية- للاحتفاظ بوحداتها المادية والمعنوية والتحول إلى مراكز نشطة للإنتاج الحضاري. وبالعكس حينما أخفقت الشعوب في ذلك لأسباب ذاتية أو موضوعية داخلية أو خارجية؛ فقدت السيطرة على مصيرها, وتهدد مستقبلها, وحكمت على نفسها بالدخول في مسار خطير رغمًا عنها؛ يختلط فيه التفكك المتواصل مع الفوضى السياسية والتبعية الاقتصادية والانقسام الوطني والسقوط المعنوي؛ وهذا هو جوهر الأزمة التاريخية التي تقف وراء أزمة الهوية وأزمة السياسة والدولة والاقتصاد معًا[15].

2 – أزمة الدولة القومية في العالمين العربي والإسلامي:

تناول العديد من المفكرين والباحثين العرب أزمة الدولة القومية من زوايا مختلفة، متحدثين عن أخطائها وفشل تجاربها التحديثية وصراعاتها الداخلية والخارجية. وقد استحضر بعضهم الذاكرة التاريخية, وتطرق آخرون إلى أزمة الانكشاف الاستراتيجي التي تعاني منها، وكذلك الأزمات المتلاحقة على نظامها السياسي، وخاصة قضية الاستبداد وقضية الفساد. وظهر اتجاه يبحث في التداعيات السلبية للعولمة وفي نظام الأحادية القطبية في العلاقات الدولية وأثره على كيان الدولة الوطنية برمته.

ويشير طارق البشري في طرحه لبدايات هذه القضية إلى أن إمساك الاستعمار الغربي بآلة الدولة الحديثة وسيطرته على العالمين العربي والإسلامي؛ أدى إلى تخلخل التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات التأثير الفاعل في التحريك والتنظيم والتعبئة ضد الحاكم الظالم أو الاحتلال الأجنبي، وأدى إلى أخذها في الانهيار. ويؤكد طارق البشري فشل الدولة المركزية الحديثة -التي سيطرت عليها نخب ثقافية وافدة من الغرب- في بناء الدولة وتحقيق النهوض، معتبرًا أنها اهتمت بتسويغ التغلغل الاقتصادي والاجتماعي الوافد من الغرب، واستلهام أسس النهوض الأوروبي في مجال الصنائع والفنون العسكرية فقط، ولم تؤثر تأثيرًا فعالاً على البنية الاجتماعية؛ لا من الناحية التنظيمية ولا الثقافية.

وفي المقابل استبدت الدولة الحديثة بالسيطرة على كل مؤسسات المجتمع الأهلي في القرن التاسع عشر، وعلى مدى القرن العشرين الميلادي آلت إدارة المجتمع كله إلى نُخب لها وضع شبه منعزل ثقافيًا وحضاريًا عن الجماهير في الريف والأحياء الشعبية؛

الأمر الذي أدى إلى خلل في البنية الاجتماعية، وهز أسس التنظيمات التقليدية وعلاقات الانتماء السابقة المستندة إلى المفاهيم الثقافية الإسلامية وأطرها المرجعية، والتي فقدت صدارتها وسيادتها؛ مما أفقد المؤسسات الاجتماعية التقليدية قدرتها على الإدارة الذاتية.

وأدى ذلك كله إلى تفتت التكوينات الاجتماعية القديمة وفقدان دورها، وظهور تكوينات أخرى بديلة ولكن ضعيفة؛ لا تنتمي إلى ثقافة المجتمع السائدة؛ إنما تستمد وجودها من اعتراف جهاز الدولة المركزية الحديثة بها. ومثلت هذه الدولة عملية إعادة تأسيس لشرعية جديدة فقدت صلتها بالمرجعية والأطر الشرعية الذائعة الصيت ذات القبول العام لدى الجماعة البشرية المحكومة؛ وهو ما يعني فقدان الرابطة بين الدولة والجماعة البشرية من حيث الشعور بالانتماء للجماعة. ومن هنا ظهرت الشرعية التي تدعو إليها الدولة الحديثة في صورة شرعية إجرائية في الأساس؛ تتعلق بوضع الدساتير وتقسيم السطة، وإصدار القرارات بمعزل عن الأطر المرجعية السائدة ذات التقبل الشعبي العام، ونقلت الدولة المركزية الحديثة نقلة كبيرة في مجال السطوة والنفوذ والإمساك بمقدرات المجتمع؛ وذلك بمرجعية شرعية تعتمد على فكرة الدولة بحسبانها الحقيقة الأساسية في المجتمع.

وهكذا انتقلت صناعة الدولة المركزية الحديثة من السيطرة الأجنبية الغربية عقب الاحتلال العسكري إلى نخب علمانية وحكومات تحرّر وطني علماني؛ مهمتها –وفق النموذج الغربي– تحويل رابطة الولاء والانتماء إلى الدولة نفسها. ونشأت الدولة المركزية الحديثة على أساس قطري بحدود فرضتها السيطرة الأجنبية لا وفقًا لرابطة القومية أو الدين أو العرق، أو رأي الجماعة السياسية التي تقطُن الأرض. وكان لانفصال الدولة والأمة آثار سلبية عديدة؛ منها تجاهل المرجعيات المجتمعية، وانفصالها عن الأطر المرجعية السائدة في المجتمع، والتسيير في المقابل بمرجعية جديدة، واعتبار الدولة مصدر الشرعية ومصدر الإطار المرجعي لا المجتمع. ومن هذه الآثار تأكيد النزعة القطرية كهدف أساسي لأداء الدولة الحديثة، وتأكيد التوجُّه العلماني الوضعي، وتصفية مؤسسات الأمة الاجتماعية التقليدية التي كانت تشكلها الجماعات الأهلية، ووأد إمكانية تطورها ديمقراطيًا وطبيعيًا، وإنشاء مؤسسات اجتماعية حديثة لا تستمد شرعية وجودها سوى من اعتراف الدولة بها وإفساحها المجال لها.

وخلص البشري إلى أن المؤسسات التقليدية ليست قرينة الاس تبداد، وأن مؤسسات المجتمع الحديثة –وعلى رأسها الدولة الحديثة– إنما تقوم بأداء وظيفي لا يسير في طريق تكوين البنية الأساسية التحتية لتشييد الهيكل الديمقراطي الذي تعتبر الشرعية الإسلامية أساس بنائه[16].

ويطرح سيف الدين عبد الفتاح جملة من الإشكاليات والتحديات والأزمات التي طالت الدول القومية –خاصة في العالمين العربي والإسلامي– بعد خروجها من رَحم المرحلة الاستعمارية، متناولاً تداعيات بروز الظاهرة القومية وإفرازاتها على تحديد مفهوم "**العالم الإسلامي**"؛ باعتبار أن الظاهرة الاستعمارية ونشوء مسار "الدولة القومية" وعمليات التحديث؛ أوجدت نوعيات مختلفة من التحديات، أُضيفت إليها تحديات جديدة في إطار عمليات العولمة[17].

وينظر عبد الفتاح لفترة ما بعد سقوط الدولة العثمانية في ضوء ظهور ولادات قسرية وقيصرية لكيانات شديدة التنوع والتعدد، عكستها أنماط من العلاقات والسياسات غلبت عليها استمرارية علاقات

الدولة المستقلة بالدول المستعمرة، وتفجُّر العلاقات بين هذه الدول وبين بعضها البعض، ومحاولات إنشاء كيانات وتنظيمات هدفها تنسيق وتنظيم العلاقات فيما بينها. وخلصَ د/ سيف إلى استمرارية علاقات التبعية بين الدول المستقلة والدولة المستعمرة، وغلبة الاتجاه التصارعي الاقتتالي بين هذه الكيانات وبعضها البعض؛ في إطار نزاعات عرقية أو حدودية أو مذهبية، أما الاتجاه التعاوني فظل في أدنى مستوياته من التفعيل والفاعلية.

ويعقد عبد الفتاح مقارنة بين ولادة الدولة القومية في أوروبا كمفهوم جامع، وبين الولادة القسرية الشائهة لها في دول العالمين الإسلامي والثالث، مبينًا كيف كانت نتاجاً لتفكيك كيانات أكبر (الدولة العثمانية)، وأنها حملت في طياتها عناصر التفكيك، وتعاظم ميراث المشاكل الممتد في داخلها، وفي علاقاتها البينية أو الإقليمية، والارتباط القافز على مقتضيات الجغرافيا والتجاور المكاني، والتحديات التاريخية عبر الزمن، ومقتضيات العقدية الجامعة في إطار الإسلام؛ الأمر الذي يؤدي إلى حالة مَرَضية تُضعِف الكيان كما تضعف علاقاته.

ورغم أن مفهوم الدولة القومية يزيد من تعظيم سيادة الدولة الأوروبية؛ إلا أن تعاطيه في العالمين العربي والإسلامي –في مواجهة الدول بعضها البعض– لا يصب إلا في ضعف ووهن هذه الدول فرادى، وتهميش علاقاتها الجماعية، وزيادة علاقاتها التابعة. وهكذا فإن نشوء مفهوم الدولة القومية نفسه واجَهَ أزمة، وفرض نفسه على خريطة التعامل الدولي كمفهوم جامع في الخبرة الأوروبية، وكمفهوم مفكِّك في عالم المسلمين (أدى إلى تفاقم مشكلات الأقليات، والاتجاه نحو التجزئة والانفصال، وضعف التوجهات التكاملية والوحدوية والتعاونية، واحتدام الصراعات البينية، وتدويل قضايا المسلمين، وضعف التنسيق في السياسات والعلاقات، وضعف الصياغات النُّظمية والمؤسسية التي تتناسب والتحديات التي تواجه عالم المسلمين).

وصادف عالم المسلمين أزمات غاية في الأهمية –بسبب القسمة الجديدة في المنظومة الدولية التي أوجدتها الدولة القومية– شكلت إشارة إلى متغيرات في الواقع لابد من أخذها في الحسبان؛ منها حرب الخليج الأولى (العراقية/الإيرانية)، وحرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت)، وحرب الخليج الثالثة (الاحتلال الأمريكي للعراق). وصاحبت هذه الأزمات حالة من الفوضى اختلطت فيها الرؤى واستخدمت أسلحة الفتاوي. وفي كل الأحوال اتضح لكثير من هؤلاء أنهم يغفلون عناصر ومتغيرات جديدة –أهمها الدولة القومية كما هي كائنة في عالم المسلمين والعالم الثالث– شكلت مسارًا تهميشيًا لمفهوم الوحدة، وفرض دوافع على عمليات التكامل والتعاون والمؤسسات الجامعة، وكانت معظم تأثيراتها السلبية على الأمة الإسلامية قد جعلت المفهوم أحق بأن يوصف بـ"**الدولة القومية التابعة**" المحافظة على واقع التجزئة، والمقلِّدة لنماذج التنمية من خارجها.

ولذلك ركز عبد الفتاح على فهم الدولة القومية وتأثيراتها السلبية ضمن مسارين: مسار الجماعة الوطنية كمفهوم جامع لقوى وفاعليات الداخل، ومسار الدولة القومية كمفهوم يؤكد على تعظيم قدرات هذه الدول. وقامت الدولة القومية بدور في طرد تكوينات أصيلة وصعود تكوينات أخرى دخيلة، وأقامت مؤسسات جامعة من الناحية الشكلية[18].

وضمن جملة انتقادات وجهت للدولة العربية الإسلامية الحديثة؛ يعتبر العروي أنها جاءت نتيجة عملية التطور الطبيعي للدولة السلطانية المستبدة، القائمة على القهر والطاعة، والتصرف الحر في بيت

المال، ونتيجة عملية إصلاح غيرت التراتيب الإدارية العليا، واستعارت وسائل من الخارج أملاً في تقوية السلطان، وقام بها في المرحلة الثانية مستعمرون، يستهدفون توسيع الاقتصاد الاستعماري وإضعاف النخبة الوطنية، مع كسب ولاء الجماعات الأكثر تضررًا من النظام البائد، ولعدة أسباب لم تنغمس الدولة في المجتمع.

ويعتبر هشام جعيط أن الدولة العربية ما تزال لاعقلانية واهنة عنيفة، بينما يخلص العروي إلى أن البلاد العربية تعيش مفارقة عجيبة؛ فالدولة كأداة توجيهية قمعية استغلالية موجودة وبنفوذ في جميع البلاد العربية، وتبرر سلطتها منذ عهد التنظيمات بالمنفعة، ولم ترتبط في نشأتها بفكرة الحرية وفكرة العقلانيَّة. والدولة في كافة الدول العربية موجودة كحقيقة هيكلية فقط، لكنها غير موجودة بمعناها الاجتماعي والثقافي؛ ومن ثم فهي ليست منسلخة عن المجتمع فحسب؛ بل هي عازلة له ومتسلطة عليه.

ولذلك يرى وضاح شرارة أن الدولة العربية في الواقع ضد المجتمع؛ لأنها تفرغه من مضمونه الاجتماعي، وتسيطر على ثناياه وأنحائه، وكان ظهور الدولة العربية مصطنعًا وهامشيًا. ويتأتى عجز الدولة العربية في استوائها بنية سياسية تضطلع فيها بالسلطة فئة لا تنفك –وهي في السلطة– عن تمثيل المجتمع تمثيلاً حرفيًا. وهكذا؛ فإن أزمة الدولة العربية المعاصرة تتمثل في انسلاخها من حيث المبدأ عن المجتمع، وتنصيب نفسها في موقعٍ يعلو على المجتمع بكثير.

والدولة العربية لا يتوافر لها قدرٌ كافٍ من الاستقلالية النسبية عن القوى الاجتماعية القائمة؛ وهذا هو مرجع أزمة هذه الدولة (كما قال وضاح شرارة). وخلاصة قول شرارة إن الدولة العربية واقعة في أزمة مع مجتمعها، ومرجع هذه الأزمة قيامها بالتعبير الأمين عن المصالح الضيقة المباشرة لفئة محددة من المجتمع؛ وبذلك فالدولة العربية لم تحلَّ مشكلتها مع مجتمعها؛ فهل يكون الحل بتكوين الدولة القومية الموجودة، يصف شرارة هذا الأسلوب بأنه استخدام للوحدة كوسيلة للهروب إلى الأمام[19].

وفي تناوله لمستقبل الدولة القومية في العالم العربي يتساءل معتز سلامة: **لماذا فشل نموذج الدولة القومية في كل التجارب؟** معتبرًا أن هناك أخطاء وقعت فيها؛ فالدولة القومية العربية لم تبالِ بتكوين "الدولة/الأمة"، وهناك فرق كبير بينهما؛ فالدولة/الأمة تبدأ ببناء الوطن وتحقيق التلاحم الداخلي، من خلال توظيف جيد للقدرات عبر مؤسسات عصرية مستنيرة، أما الدولة ذات التوجه القومي؛ فإنها تقفز إلى حقائق الوطن وتتجه للقومية، متجاهلة عوامل الضعف في الوحدة الداخلية؛ فيصاب النسيج الوطني بالتمزق.

ومن أخطاء الدولة القومية العربية أنها تغاضت عن الديمقراطية والإصلاح الداخلي، وأقامت نظمًا شمولية سلطوية؛ ولذلك ارتبط مفهوم القومية بالاستبداد تحت سلطة الحزب الواحد، والذي انتهى إلى حكم الفرد. وكل الدول العربية التي تبنَّت هذا النمط أقامت أنظمة فردية جعلت هناك تعارضًا بين القومية والديمقراطية أدى إلى دمغ القومية بالاستبداد. ومن أخطاء الدولة القومية الوقوع في فخ المؤامرة؛ فالدول العربية ذات التوجه القومي كانت تعارض القطرية ولم تقدم البديل، وارتكبت أخطاء في الجوار، ودخلت في صراعات هامشية مع الجار الشقيق والجار الصديق، وباسم الوحدة كرست الفرقة ودخلت في صراعات مع النظام الدولي.

ويعتبر سلامة أن فشل الدولة القومية العربية سببه فشل الأشخاص والأحزاب وليس فشل المشروع

والفكر؛ لذلك فمن وجهة نظره أن عدم تحقيق الدولة القومية لا يعني فشل المشروع الوحدوي[20].

لكن عبد الله التركماني له رأي مغاير؛ إذ يعتبر أن هناك أزمة فعلية في بنية المشروع القومي العربي بسبب ثغرات وعيوب ونقاط ضعف وأخطاء، فالتيارات القومية لم تدرك بعمق مفاعيل الهيمنة الاستعمارية وقوانين عملها في الوطن العربي، ودورها في إعادة صياغة البُنى الداخلية العربية لتكريس التجزئة؛ فرغم إدراكها لضرورة التحديث والتنمية وَقَعَتْ في التلفيق، كما أنها أهملت التنظير للدولة القومية، وركزت على التجزئة القومية وضرورة الوحدة العربية أكثر من اهتمامها بقضية الدولة؛ فبقيت قضية التنظير للدولة قضية تابعة للقضية الأصل وهي الأمة، والأصل في هذا التقصير أنهم انطلقوا من أن الدولة العربية القطرية الحديثة معوِّق للدولة العربية الواحدة؛ لأنها تكرس الأمة داخل الحدود القطرية. وهم في ذلك يرفضون مبدأ الدولة/الأمة ويأخذون بمبدأ الأمة/الدولة.

ولم يعطِ التيار القومي -عندما وصل إلى السلطة- المسألة الديمقراطية اهتمامًا يذكر؛ بل إنه كان ينظر إليها كعائق أمام التنمية، وأمام دور الحزب الواحد أو القائد. فالتعددية الفكرية والسياسية وتنوع المجتمع العربي قوميًا وطائفيًا كانا يعنيان الانقسام والتجزئة؛ فلم يرَ التيار القومي فيها مصدر إغناءٍ للتجربة القومية. واهتم العرب بمظاهر السلطة أكثر مما اهتموا ببناء مرتكزات الدولة، وخطابهم السائد هو خطاب العجز، وتبريره أن المتغيرات الجديدة بعد أحداث سبتمبر تطرح إمكانية نهوض موجة ثانية للقومية في العالم، بعد طرح مشكلة الأمة والقومية من جديد، في الوقت الذي تتجه فيه القوة العظمى إلى فرض العولمة.

ويشير التركماني إلى مفهوم الدولة القطرية وأنه يحتل مكانة مهمة؛ باعتبار أن تراكم خبرات بناء الدولة الوطنية الحديثة يساعد على بلورة بناء الدولة القومية الواحدة، وأنه لا يجوز القفز عن واقع الدولة القطرية تحت أي عنوان بما فيه الطموح المشروع إلى دولة قومية عربية واحدة[21].

ويرى حسن حنفي أن الأيديولوجية القومية ومفهوم الدولة ذات الحدود الجغرافية الطبيعية قد زُرعت في المنطقة من قِبَل الثقافة الغربية، وترتب عليها نشوء الصراع بين القوميات داخل الدولة القومية الواحدة؛ معتبرًا أن خلافات الحدود نشأت عن مفهوم الدولة القومية، ولم تكن موجودة في إطار مفهوم الأمة الإسلامية[22]. ولوحظ أن الدولة تلجأ إلى إثارة قضية الحدود لتحويل الاهتمام عن القضايا والمشكلات الداخلية التي تهدد استقرار النظام السياسي.

ويثير بهجت قرني أزمة الانكشاف الاستراتيجي للدولة القومية العربية؛ فلا يزال بعضها تحت الحصار الخارجي؛ حيث تُهاجم على أنها **مارقة ومنبوذة** من المجتمع الدولي (كالعراق وليبيا والسودان)، وهناك الحصار الداخلي بسبب قوة أو تمكن الأقليات العرقية (كما هو الحال في سوريا). ويتوصل قرني من ذلك إلى أن الدولة القومية العربية تجاوزت مرحلة الدولة الفاشلة القادرة -رغم فشلها- على احتواء أقلياتها وجماعاتها الاحتجاجية؛ لتصل إلى مرحلة الدولة المنهارة التي تتهاوى أمام عناصرها التكنيكية كالصومال. ولكن أهم ما تشترك فيه من وجهة نظره -ولو بدرجات متفاوتة- هو تشرذم أساسها الاجتماعي واغترابها؛ الأمر الذي يدل عليه مؤشران؛ عجز الشرعية السياسية، والأساس الأبدي للسلطة السياسية. والعجز في الشرعية السياسية سببه الإخفاق في تحقيق الأهداف الكبيرة التي قامت على أساسها هذه الدول؛ كالتحرر من الاستعمار ومواجهة إسرائيل، وسياسة

التحول الديمقراطي التي تبدو وكأنها سياسة دفاعية أكثر منها وسيلة جادة لتأسيس عَقد اجتماعي جديد.

ويخلص قرني إلى أن أزمة الدولة القطرية تتعدى نظامها السياسي إلى نمط علاقاتها الاجتماعية القائمة على الثقافة السياسية الأبوية، ومحصلة هذه التبعية هي دولة المجتمع الأبوي الجديد، ذات البنى المشوَّهة والازدواجية الاجتماعية والعقائدية (الليبرالية العلمانية، والأصولية الإسلامية، والقومية العربية، والدولة القطرية)[23].

ويصف برهان غليون الدولة في العالمين العربي والإسلامي بالعجز المتزايد عن التحكم بالوقائع الكبرى، ومحدودية دورها الفعلي، وضعف أثرها في تحديد مصير مجتمعاتها. ويؤكد على تنوع أصناف القمع والإذلال التي تعيشها المجتمعات، وانتهاك حقوق الإنسان، وغياب الحريات. وينتقد ما أسماه بالدولة التحديثية التي ظهرت، متناولاً أربع خصائص لها: المركزية الشديدة المستندة إلى سلطة مطلقة تضمن تفوق الدولة على المجتمع وتحرير إرادتها كلية من الضغط الداخلي؛ دولة بالتعريف، غير تمثيلية وغير ديمقراطية، وليس هدفها الأول تمثيل مصالح الأمة أو الشعب، وأخفقت في تحقيق مهمتها التاريخية في تحقيق التقدم وتفعيل الحياة الاجتماعية، وفقدت مشروعية وجودها، وأصابها -بكافة فئاتها ونخبها التي تسيطر عليها- الانحطاط الاجتماعي والمادي والأخلاقي؛ فهي دولة نزعة قومية أو وطنية تتمحور على ذاتها، ودولة استبدادية ليست بالضرورة لا قانونية لكنها جائرة وطغيانية، هويتها الحقيقية نابعة من مفهوم بيروقراطية الدولة التاريخية؛ ولذلك تكاد الأزمة العامة التي يعيشها المجتمع العربي اليوم تتركز كليًا على الدولة؛ التي تعد تلك القلعة الحصينة التي يشكل احتلالها شرطًا للتحكم الكامل بالصيرورة الوطنية، والتي يعد فهم مشكلاتها المدخل الرئيسي لتحليل الأزمة الشاملة التي تعيشها المجتمعات العربية. إلا أنها تعتبر العقبة الرئيسية أمام التغيير والتحول من أي نوع كان؛ الأمر الذي يعني بروز القطيعة بين الدولة الراهنة والمجتمع، والتي تعود إلى ظروف نشأة هذه الدولة، وليس فقط لانهيار شرعيات نخبها الحاكمة وتفاقم فسادها، وتشكُّل ظواهر انعدام آليات التداول الطبيعي للسلطة، واحتكار مراكز القيادة من قِبَل نُخب لا تتمتع بالحد الأدنى من الأخلاق المدنية والكفاءة المهنية، وغياب الحريات العامة، وتفاقم الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان، والطابع الديكتاتوري والمطلق للنظم الحاكمة.

ويؤكد غليون وجود قدر من التواصل بين نموذج الدولة السلطانية القديمة ونموذج الدولة العربية المعاصرة التي يتركز القرار فيها في يد الملك أو الزعيم.

ومن جهة أخرى ينظر البعض للدولة القطرية على أنها أداة صنعها الأجنبي من أجل تعميق تقسيم الأمة وإدامة السيطرة الأجنبية. ويرى عبد الله العروي أن الدولة العربية الراهنة ممزقة بين نمطين؛ بسبب الهوة التي تفصل السلطة عن المجتمع، معتبرًا أن ذلك من مخلفات الدولة السلطانية القديمة، والتي زاد من تعميقها الاستعمار الأجنبي. ويربط إسماعيل صبري عبد الله بين أزمة السلطة والتخلف. ويركز سمير أمين على عامل التبعية والافتقار إلى الاستقلالية.

وما نلاحظه اليوم من مشاكل ومفاسد للدولة العربية الراهنة؛ ليس هو في الواقع إلا بعض آثار تفجر أزمة هذه الدولة، وانحطاط نظمها والسلطات المستمدة منها. وهكذا بقيت الدولة الوطنية العربية تبدو في أغلب الأحيان -من هذا المنظور- بوصفها دولة إدارية وظيفية أكثر منها دولة سياسية قادرة على تجسيد طموحات شعوبها[24].

ويتحدث برتران بادي عن فشل الأنظمة الشمولية، متناولاً تأثير العولمة على تحديد بناء فكرة التبعية، في إطار نظام دولي موحَّد تسيطر عليه القوى العظمى، ويرى أن عدم حدوث اندماج كامل بين الدول العربية جاء تعبيرًا عن ضعف التكيُّف مع إطار "**الدولة/القومية**"، ويكشف عن عدم ملائمة النماذج الغربية لمجتمعات الجنوب. ويستدل على ذلك بالنظر إلى تجربة حزب البعث العربي الذي يستند إلى قيادة قومية وهمية إلى حد ما، وإلى انزواء قضايا الحدود؛ خلف التصادم بين النظم، وطرق إضفاء الشرعية على السلطة، أو التنافس بين رؤساء الدول.

ويشير بادي إلى أن استيراد النماذج الغربية (نموذج الدولة القومية كمثال) يعتبر سلاحًا تستخدمه السلطة، وأن التبعية للخارج تزوِّد الحاكم بمنافع جديدة (منها مساعدته في المستقبل لتعزيز موارد سلطته الخاصة ودوامها)، والقومية العربية هي أساسًا نتيجة منبثقة عن استيراد المنهج الغربي (الخاص بالقومية وبفكرة الأمة، والخاص بالحيز العام) إلى العالم الإسلامي، وقد تكيَّفت بسرعة مع سِحر شخصية القائد الكاريزمي. ومن البديهي أن اتساع نطاق التصرفات القومية كان سببه انطلاق الممارسات الاستعمارية.

ويتخذ البعثيون من فكرة الدولة القومية (كأولوية لكل عمل سياسي) العلامة الأساسية لخطابهم، في حين أن الذين يجدون أنفسهم في الإسلام يصنعون من المرجع القومي الخلاف الرئيسي الذي يفصلهم عن النخب الدينية[25].

ويعتبر بادي أن الأسس التقليدية للسلطة السياسية غير صالحة، وأنها استُبدلت بها ممارسات جديدة (كممارسات البعث والناصرية والبورقيبية وممارسات الحكم الوراثي المتجدد)، وأدت إلى نظام سياسي شخصي؛ تمثَّل في استمرار نخبة عسكرية صغيرة حول شخص الرئيس؛ احتكرت وظائف الهيمنة، وظل الناس المدنيون أداة هذه الهيمنة. ويرى أن ذلك قاد إلى إخفاق بناء السلطة السياسية؛ مما أدى إلى الاحتفاظ بممارسات سلطوية قمعية للحفاظ على السلطة بأي ثمن مع نمو البيروقراطية والفساد[26].

وفي تناولها للتحديات التي تواجه العالمين العربي والإسلامي في الواقع الراهن؛ بحثت نادية مصطفى تداعيات العولمة وآثارها على الأمة من منظور السيادة القومية/ الشرعية الدولية، معتبرة أن آثار البُعد السياسي للعولمة لا تفلت منها كل الدول، ولكن تختلف طبائع ودرجات الانتقاص من السيادة التقليدية للدول من مجموعة إلى أخرى. وتكتسب الآثار بالنسبة للدول العربية والإسلامية سمات أخرى. وأشارت د/ نادية إلى أن آثار العولمة على أزمة الدول الإسلامية لا تقتصر فقط على ما يسمى بوظائف دور الرفاهية ثم وظائف دور المنافسة، ولكنها تنصرف إلى أبعاد أخرى ذات طبيعة حضارية/ثقافية. وتميز د/ نادية بين الآثار السياسية المباشرة وغير المباشرة للعولمة من حيث انعكاساتها على أزمة الدول الإسلامية. وتتمثل الآثار السياسية المباشرة في: التدخلات الخارجية، وأزمة المشاركة، وأزمة الشرعية، وأزمة حقوق الإنسان. وتؤكد على فشل النماذج السياسية والاقتصادية الغربية –بما فيها القومية، والاشتراكية– في حل مشكلات الشرق الأوسط، والتي شهدت نظمه أزمة حقيقية بعد انتهاء الحرب الباردة وحدوث الركود الاقتصادي العالمي. وتُرجِم ذلك إلى سخط شعبي متزايد، انصب على كل من البعثيين والاشتراكيين والقوميين، وعلى الأنظمة السياسية الراغبة في الحفاظ على السلطة[27].

ويرى غازي الصوراني أن العولمة لها تأثير كبير على الوطن العربي وما يعانيه من أزمات[28]، ويذهب عبد الله التركماني –في تناوله لانعكاسات العولمة على

الدولة القومية وأزماتها- إلى حد اعتبار ظاهرة العولمة امتدادًا للسياسة الاستعمارية[29]، بينما يصف كمال السعيد حبيب الدول العربية بأنها فاقدة للإرادة السياسية أو القدرة على الحرب، معتبرًا أن الدولة القومية أو القطرية لم تستطع تأسيس وعاء اتحادي؛ ومن ثم فهي بين خيارين: إما أن تكون عرضة للنهب والاستعمار من قِبَل القوة الأمريكية، وإما أن تسعى لتأسيس تحالف فيما بينها لمواجهة القرن الأمريكي الجديد[30]. ويلفت خالد محمود الانتباه إلى ملاحظة مهمة؛ تتمثل في أن العولمة الأمريكية تسعى لتقزيم وظيفة الدولة القومية العربية بخلق "**دول إدارية**"؛ بحيث لا تتعدى وظائف هذه الدول وظائف أجهزة الإدارة المحلية[31].

3- أزمة الدولة القومية في العراق:

رغم التقائها مع الدول القومية الأخرى في المنطقة العربية والإسلامية في صفة الاستبداد، وما يترتب عليه من ممارسات قمعية، ومصادرة للحريات، وغياب للديمقراطية الحقيقية، وهدر لكرامة الإنسان؛ إلا أن الدولة القومية في العراق انفردت بأن ممارساتها الاستبدادية قد جلبت عليها أزمة أكبر وأخطر تمثلت في الاحتلال العسكري.

وتهتم الدراسة ببحث ظاهرتي الاستبداد والاستعمار والعلاقة بينهما؛ في ضوء تناول الأزمات المتلاحقة التي حلت بالدولة القومية في العراق، منذ نشوئها عقب خروج الاستعمار البريطاني، مرورًا بصعود البعث، فتولي صدام، وحتى انهيار مؤسسات الدولة ودخول الاستعمار الأمريكي.

لقد نشأت الدولة القومية في العراق عقب سقوط الدولة العثمانية واحتلال البريطانيين للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى؛ حيث قاموا بتوحيد ثلاث ولايات عثمانية هي البصرة وبغداد والموصل، وتشكيل الدولة العراقية في إطار النظام الملكي بتولي فيصل الأول الحكم في العراق 1921م. وحدثت سلسلة انقلابات عسكرية في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات، كانت نهايتها الإطاحة بالملك فيصل الثاني بواسطة ضباط الجيش في العام 1958[32]. إلى أن وصل البعث إلى السلطة عبر انقلاب عسكري في يوليو 1968، وأحكم سلطته على البلد من خلال تشديد قبضته على أجهزة الدولة كافة، وعمله على عزل وتصفية كل القوى السياسية المنافسة، ووأد مؤسسات المجتمع المدني، وعبر إصراره على "**تبعيث المجتمع**" كافة تحت شعار إقامة نظام الحزب القائد، منتزعًا حق المبادرة والقرار من الشعب ليضعها في يد الحزب متمثلاً بمجلس قيادة الثورة الذي يمتلك سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية استثنائية. أي إنه أوجد نظامًا سلطويًا تحول شيئًا فشيئًا إلى سلطة مطلقة يمارسها شخص واحد هو صدام حسين[33].

وتمثلت الإشكالية الجوهرية -من وجهة نظر محمد جمال باروت- في الاصطدام ما بين المنطق التوحيدي المركزي للدولة العراقية، وبين المنطق التعددي اللامركزي في الإطار العثماني. ورغم مساعي الدولة لبناء الأمة العراقية وفق نمط الدولة/الأمة لتحقيق التكامل والاندماج الاجتماعيين؛ إلا أن الدولة العراقية أخفقت في ذلك؛ لاتباعها بشكل سافر منطق الدولة/الأمة التوحيدي في جمع العراقيين حول هوية وطنية عراقية مُجمَعٍ عليها، بقدر ما أخفقت -بفعل تهوراتها الإقليمية في عهد صدام- في تحقيق مشروعها القومي التوحيدي العربي. ومن جهة أخرى؛ شكَّل الصراع بين أنصار التوجه القومي وأنصار التوجه القطري أحد أخطر محاور الصراع وأكثرها دموية في تاريخ الدولة العراقية؛ وهو ما يعكس حدة مشكلة

الهوية في الدول الإقليمية التي احتذت نموذج الدولة/الأمة، في توحيد مجتمع متنوع، وصبغه بالصبغة القومية بشكل بيروقراطي عسكري عقائدي[34].

ويميز زهير كاظم عبُّود بين مرحلتين مرَّت بهما العراق منذ نشوء الدولة: مرحلة عدم التمذهب (وامتدت طيلة الحكم الملكي وبدايات العهد الجمهوري)، ومرحلة التمذهب القومي (منذ انقلاب فبراير حين سيطر حزب البعث على مقاليد السلطة لأول مرة في العراق)؛ فقد بقي العراق في المرحلة الأولى مسرحًا لحياة مثالية منسجمة ومتآخية ومتفاهمة بين كل الأديان والقوميات والمذاهب، من خلال قيم اجتماعية وأسس رسختها الأجيال. أما في المرحلة الثانية؛ فقد فتح البعث صفحة من الدم والموت والرعب بين أوساط المجتمع العراقي.

ومع أن الحركات القومية لا تتقيد بالأديان والمذاهب؛ إلا أن الدولة القومية وظَّفت الدين في تلك المرحلة لخدمة أهدافها وأغراضها، ومن أجل ذبح خصومها السياسيين. ومالت سياسة الدولة القومية إلى التمذهب الطائفي؛ في إقصاء عناصر الشيعة من مراكز السلطة والنفوذ بشكل غير محسوس أو ملحوظ؛ فسيطرت مكونة كتلة طائفية منسجمة غير معلنة. وبالرغم من نص الدستور المؤقت على أن المواطنين سواسية ويجب ضمان المساواة؛ لكن هذا الكلام كان مجرد حبر على الورق، وعكست السلطة حينها تناقضاتها والتزاماتها بعملية تمذهب الدولة على حساب الوضع الإنساني للشعب العراقي. وبالتأكيد ينسحب هذا التمذهب على الجيش الذي بدأ يعاني من مسألة التمذهب القومي والطائفي؛ والذي كان منعكسًا بشكل ملحوظ على نسب القبول في الكليات العسكرية والشرطة والقوات المسلحة[35].

ويتحدث أحمد برقاوي عن ملامح عقم السلطة المستبدة في العراق؛ باعتباره أول درس من دروس النكبة العراقية يمكن تعلمه بعد الاحتلال الأمريكي وانهيار حكم البعث؛ فالتاريخ المعاصر يشهد أن السلطة المستبدة (على رأسها المستبد الأعظم) لم تولد إلا الكوارث على المجتمعات التي تحكمها[36].

ويشير جاسم مراد –في إطار تناوله لدور الفئوية الضيقة والشوفينية القومية في هدم البناء الوطني– إلى أن الدولة العراقية منذ تأسيسها لم تنعم سياسيًا واقتصاديًا وسكانيًا في محيطها والمحيطين الإقليمي والدولي بالاستقرار والثبات الدستوري والقانوني والسياسي، بل ظل عنصر الاستقرار الخارجي والتهميش الداخلي لمختلف التكوينات في المجتمع العراقي. ويعد افتراق الجسد والعقل العراقي وتعطيل دوره لحساب فئة من الحاكمين، ليست هي نتاج إفرازات قيام الدولة العراقية –التي لعبت أطراف دولية دورًا في بلورتها وتكوينها وتسليطها– فحسب؛ بل هي بالضرورة صناعة خارجية جعلت إرادة الشعب خارج دائرة المساهمة والمشاركة في صنع القرار.

ويتناول مراد نشوء الدولة العراقية وأسباب عدم استقراريتها الدستورية والسياسية، متوقفًا حول نظام صدام وكيفية تسلطه، ودوره في إلغاء العراق كوطن، وتوزيعه حسب الضرورات السياسية له، ومهماته في خلق الانشطارات داخل المجتمع، وإضعاف الروح الوطنية والانتماء بُغية الوصول إلى حالة القبول بما هو ليس مقبولاً.

ولم يشهد تاريخ العراق السياسي –منذ خمسين عامًا –إعطاء الأولوية للمسألة الديمقراطية والدستورية والتعددية؛ وإنما كان يحكم العلاقات السياسية الداخلية سلطة النظام الدكتاتوري الحاكم، وما يمكن أن تحققه أي جهة داخلية من مصالح أنانية ذاتية مع سلطة هذا

النظام، على حساب القضايا المركزية للشعب العراقي (الحرية، الديمقراطية، الدستورية، التعددية)؛ بحيث صار الحكم على هذه الأنظمة وهويتها على أساس الالتزام بمشاركة القوى السياسية في صياغة الخطاب السياسي والممارسة البرلمانية؛ مما أوقع المجتمع العراقي في دوامة الولاءات، إلى حد فقدان حقوقه في شرعية الاختبار وإبداء الرأي. وانتقل هذا المرض الخطير إلى كل مفاصل الدولة العراقية، وصار الرأي والرأي الآخر باطلاً يجب اختزاله وإلغاؤه وإخفاؤه. وبالتالي تحولت الحرية والعملية الديمقراطية من اشتراكات ضرورية للوحدة الوطنية العراقية إلى مؤامرة يجب القضاء عليها.

إن النظام الحاكم له أيديولوجيته التي تأسست على قاعدة التخويف في الداخل وتصدير الأزمات للخارج؛ مما جعل العراق –كوطن وشعب وإمكانيات اقتصادية– موظفًا لخدمة أهداف هذا النظام، وما يحقق رغبات تلك الأطراف ضمن مرحلتها وحاجاتها؛ الأمر الذي أوقع العراق في أزمات خانقة حينًا وقاتلة حينًا آخر. وهذا الوضع قد أدى إلى مجموعة من العوامل التفكيكية للمجتمع العراقي؛ فالنظام الديكتاتوري الحاكم قد بدأ بعملية تفكيك لمؤسسات الدولة، وجعلها أدوات لتدمير كل ما يتعارض مع توجهات السلطة الحاكمة، وأخضع كل القوانين والبنى الاقتصادية والموارد المالية لخدمة العقلية السلطوية وأمزجتها المتقلبة وأهوائها السياسية؛ حيث صارت قرارات إعلان الحروب وإيقافها، وتوزيع موارد الوطن؛ مسألة مرهونة بما يتخذه صدام حسين من قرارات، وإن أي اعتراض على هذا يعد مؤامرة تستحق إقصاء منفذيها.

لقد استهدفت الهجمات العنيفة التي شنتها العقلية السلطوية مفاصل المجتمع العراقي، بالقوة والعنف نفسيهما اللذين استهدفت بهما القوى والحركات الوطنية، والتيارات والشخصيات الثقافية والاجتماعية والقومية المعروفة داخل المجتمع. وأصبح هذا السلوك منهجًا منظمًا لحركة وأجهزة النظام الدكتاتوري. وقد أدى ذلك إلى إقصاء أخلاقية الحوار واختلاف وجهات النظر حتى داخل العائلة الواحدة. وأدى هذا السلوك إلى تفكيك البنى التحتية الاجتماعية والعائلية وسيادة الانتهازية. وتعتبر عملية التقسيم القسري للمذاهب والتكوينات الاجتماعية والمناطق والبنى الاجتماعية؛ هي واحدة من أكثر الممارسات السلبية التي شهدها العراق في تاريخه المعاصر. وفيما يتعلق بزعزعة الانتماء الوطني؛ فقد بادر إلى إجبار المجتمع العراقي للبحث عن شجرة العائلة لكي يتم تهيئة المجتمع لإجراءات التهجير أو الاعتقال لمن يشعر أن شجرته ليست مقبولة من قبل شجرة النظام. وعمل النظام لتمزيق قوة العراق وإضعافها، من خلال تقسيمها وتوزيعها حسب ما تقتضيه السياسة التي يمارسها ضد الشعب العراقي. وبلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون شخص، وعدد العاملين في العمل الرَّثِّ يقارب المليونين ونصفًا. وأصبحت عمليات الإعدام منظمة بطريقة لم يشهد العالم مثلها؛ حيث تقوم سلطات النظام الحاكم بإعدام وجبتين في الأسبوع يومي الأحد والأربعاء، وكل وجبة لا تقل عن أربعة أشخاص بتهم مختلفة؛ أبرزها تهمة معاداة النظام وتخريب مؤسسات الدولة، والولاء للأطراف والقوى المعادية للحكم(37).

ويبين زهير كاظم عبُّود أسلوب صدام حسين الاستبدادي منذ تسلمه السلطة منهيًا أحمد حسن البكر من الواجهة؛ حيث بدأ في عملية تطبيق عملي لتمذهب السلطة القومي والطائفي. وانعكس ذلك في ممارسته سياسة تقريب جهة ما والضرب بقسوة على جهة أخرى؛ ليستطيع بعدها العودة إلى الأولى لإنهائها بعد أن يتفرد في الساحة. وبدأ بعملية توظيف كل

مفاصل السلطة وإمكانياتها وثرواتها لصالح تفتيت الحركة الوطنية في العراق، وضرب الشخصيات العراقية الوطنية الفاعلة وتشتيت مفاصل الشيعة. وأطبق على التنظيمات الدينية الفاعلة في الساحة العراقية؛ ليصدر قرارات يقضي بموجبها على حياة العراقي عند الانتماء إلى حزب سياسي ديني أو لمجرد الاشتباه في الانتماء. ثم طالت هذه الأحكام التنظيمات الإسلامية غير الشيعية التي لم تنسجم مع طبيعة سياساته ورغباته. وبعدها اختلطت الأمور على صدام حسين؛ فلم يعد يفرق بين سُني أو شيعي؛ ولذلك يخطئ من يظن أن صدام كان يمثل السُّنة في العراق؛ حيث كان يوظف سلطتهم لذبح الشيعة، أو أنه كان يعتمد عليهم في سلطته؛ فكان يذبح كل من يقف أو "يُرمش عينه" في طريقه. ولهذا مارس أفعالاً يندى لها الجبين بحق أهالي الرمادي والموصل وتكريت، ولم يكن يكترث مطلقاً لمذهب الشخص أو قوميته أو دينه.

ولم تنتهِ مسألة الضغط على بقية المذاهب والأديان؛ فلم يسلم الصابئة المندائيون منه، ولا استطاع الزيدية أن يتخلصوا من سطوته ورقابته؛ فمنعهم حتى من زيارة قبر عدي بن مسافر وتأدية طقوسهم الدينية، وحاول تفريق شملهم وتعريبهم. كما هاجر العديد من المسيحيين العراقيين هربًا من ضغط السلطة وعدم إعطائهم لأبسط حقوق المواطنة التي ينادي بها الدستور المؤقت بالمساواة، بصرف النظر عن الدين والقومية والمذهب. وكانت طقوسهم تتم بخوف ورهبة في ظل سلطة الموت. وأمام النحر القومي والطائفي الذي كان يمارسه صدام، والذي طال جميع الأديان والمذاهب والملل والقوميات؛ لم يكن بمقدور أحد أن يحسب صدام على جهة دينية أو قومية[38].

ولذلك يطرح معتز سلامة تساؤلاً: هل فشل مشروع الدولة القومية حقًا؟ مجيبًا عليه –وخاصة بالنسبة لحالة العراق– بأنها لم تفشل بسبب المشروع الوحدوي القومي؛ وإنما لفشل القائمين على هذا المشروع؛ وهو حزب البعث. ويضيف: "**وإلا كيف نفسر عدم قدرة حزب واحد ذي أهداف قومية واحدة في تحقيق الدولة القومية وقيام الوحدة بينها**". ويخلص سلامة إلى أن الفشل هنا ليس فشل الدولة القومية؛ وإنما هو فشل الأشخاص وفشل الحزب، ولم يكن فشل مشروع وفكر[39].

ومن جهة أخرى؛ يستند محمد نور الدين إلى مقولة طارق الدليمي إن الدولة العراقية عمليًا نشأت على أساس تحالف بين الضباط الذين أسسوا الجيش العراقي والصفوة الثقافية السُّنية؛ ليشير إلى أن الصفوة الثقافية السُّنية كانت أوسع وأعرض من الصفوة الثقافية الشيعية في تلك الفترة، وأن الطائفة الشيعية كانت متمركزة إما في الحوزات العلمية الدينية، وإما في الطبقة التجارية المهمة في المدن الأساسية. ويخلص نورالدين إلى أن هذا التحالف هو الذي بنى عمليًا الدولة العراقية، معتبرًا أن ذلك أوجد خللاً في الحالة الاجتماعية للمجتمع العراقي، ولم يُوجِد نظامًا سياسيًا يستطيع أن يلبي الاندماج الكامل لهذه الطوائف كلها في كتلة تاريخية كاملة، لها موقف موحد إزاء مشاكل العراق الداخلية. وعدم الاندماج والانسجام أديا عمليًا إلى استمرار ضعف الدولة العراقية خاصة بعد الاستبعاد والانكفاء الذي حَدَثَ لدى الطائفة الشيعية، رغم أن معظم قيادات الحركة القومية في العراق في تلك الفترة كانت شيعية[40].

ويركّز حسن حنفي على أزمة المعارضة العراقية التي يعتبرها جزءًا من أزمة الوجود العراقي، الذي يعد بدوره جزءًا من أزمة الوجود العربي في المرحلة الراهنة. وفي تمييزه بين معارضة الداخل ومعارضة الخارج، وبين الخطاب العلني المؤيِّد للنظام في الداخل والخطاب السري الرافض له، وبين المعارضة خارجية التي ترفض التعاون مع الغرب وبين الأخرى المتعاونة معه –وخاصة

مع الأمريكي- ينتقد حنفي تفرق المعارضة العراقية التي تعد من مميزات الدولة القومية في العراق. ويعتبر أن قوى المعارضة الرئيسية في الداخل والخارج منقسمة على نفسها إلى شيعة وأكراد وسُنة، باسم الطائفة أو العِرْق أكثر منها باسم المواطنة العراقية[41].

أما بالنسبة للاحتلال العسكري الأمريكي/البريطاني للعراق؛ فهو يعكس حقيقة مهمة ضمن مسلسل أزمات الدولة القومية في العراق، تتمثل في اعتبار الظاهرة الاستعمارية نتاجًا للظاهرة الاستبدادية؛ فالاستبداد جَلَبَ الاستعمار باعتباره متغيرًا تابعًا له في الحالة العراقية؛ الأمر الذي جَعَلَنا أمام أزمة كبرى للدولة القومية. وتعرض الدراسة فيما يلي آراء نخبة من الباحثين إزاء هذا الموضوع، روعي فيها مختلف الاتجاهات والتيارات على الساحة العراقية.

فمحمد نورالدين يعتبر أن ما يحدث امتداد طبيعي للظاهرة الاستعمارية، ويقارن عهد صدام بعهد الاحتلال الأمريكي بقوله: "**الحقبة الطائفية انهارت، والآن بدأنا في الحقبة الطوائفية؛ وهي التفتيت والتشظي في كل الطوائف والأعراق**"[42]. بينما لا يكترث منذر الفضل للظاهرة الاستعمارية وينظر للأزمة من منظور التخلص من المستبد الأعظم ونظامه البعثي، معتبرًا أن التخطيط لمستقبل العراق الديمقراطي التعددي يبدأ من تطهير مؤسسات الدولة والمجتمع -في عراق ما بعد صدام- من هذا الفكر الذي جلب الويلات والكوارث والحروب وعدم الاستقرار للعراق وللمنطقة والعالم. ويرى الفضل أن مكمن الخطر ليس في الأشخاص؛ وإنما في الفكر الذي بنى الدولة القومية الشمولية الشوفينية. ويشدد على أن عملية التطهير من فكر البعث ينبغي أن تشمل المؤسسات العسكرية والأمنية ومؤسسات التعليم، داعيًا إلى فصل الدين عن الدولة، وعدم جواز تسييس الدين، وإلى فصل العمل القضائي عن العمل السياسي[43].

وينظر فهمي هويدي للمسألة على أنها انتقال للعراق من كارثة إلى كارثة، وتحرره من سلطة قاهرة ليخضع إلى سلطة فاجرة؛ ليظل العراقيون أذلاء إلى الأبد، مرة باسم الاستبداد البعثي، ومرة ثانية باسم الديمقراطية الأمريكية[44]. ويبين حسن حنفي وجه الخطورة في الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق بأنه خطورة التجزئة إلى ثلاث دويلات أو أقاليم: كردية في الشمال، وشيعية في الجنوب، وسُنية في الوسط. وقد تتناحر الأقاليم الثلاثة على اقتسام السلطة كمقدمة لاقتسام الثروة[45].

ويعلق زهير كاظم على وضعية الاحتلال في ظل اختفاء صدام؛ بأن صدام كان همه النفاذ بجلده والمطالبة بعرش العراق، واستعادة السلطة بأي ثمن، ولن يضره إذا احترقت الفلوجة أو مسحت تكريت أو تضررت الموصل. وما يحدث من مقاومة ليس حبًا في صدام؛ وإنما كرد فعل لأخطاء وسلبيات قوات التحالف، إضافة إلى وجود عناصر من تنظيمات إرهابية دولية وجدت الساحة مفتوحة في العراق لتصفية حساباتها مع الأمريكان على حساب الشعب العراقي، إضافة إلى وجود مشاعر متطرفة لا تقتنع بالتواجد الأجنبي والأمريكي في العراق[46].

وفي معرض تناوله للدروس المتمخضة عن الاحتلال الأمريكي للعراق، يبدي أحمد برقاوي تعجُّبه من استقواء البعض من النخب بالأجنبي الغازي للإتيان على الطاغية طمعًا في السلطة، معتبرًا أن هذا الأمر غير طبيعي وغير إنساني وغير أخلاقي[47]. ويتصور برقاوي أنه بعد ست وثلاثين سنة من حكم الحزب الواحد ذي الأيديولوجية القومية؛ عاد العراق -بعد انهيار حكمه- إلى هوياته التي ظن النظام أنه أتى عليها. فإذا بالشيعة يعودون إلى حوزتهم، وإذا بالأكراد يهللون للغزو الأمريكي، وإذا بالتركمان يطالبون

بحقهم، وإذا بالعشائر تعود لتقوم بدور في شئون البلد، وإذا بالسُّنة العرب يتخوفون من المستقبل[48].

ويشير محمد جمال باروت إلى قيام سلطات الاحتلال الأمريكي بحل الجيش العراقي وأجهزة الاستخبارات والسيطرة على مؤسسات الدولة وأجهزتها، وإنشاء مجلس الحكم الانتقالي، معتبرًا أن ذلك يعكس انقلابًا تاريخيًا يمثل تحولاً من دولة قومية إلى دولة عراقية تربطها بالعرب علاقات متميزة وتقوم علىأساس فيدرالي طائفي[49].

ويلفت فهمي هويدي الانتباه إلى حرص الاحتلال الأمريكي منذ البداية على إحياء الطائفية في العراق، مشيرًا إلى أنه إذا كان الاحتلال من الكبائر؛ فإن إحياء الطائفية وإذكاء نارها هو أم الكبائر؛ فهي تؤدي إلى تلغيم المجتمع، بالإضافة إلى مذلّة الاحتلال. ويضيف هويدي: "**تعمد الأمريكيين ذلك ليس جهلاً**". ويحذر من تكرار التقسيم العِرْقي بِنِسَبِه ليس في مجلس الحكم وحده؛ وإنما في تركيب الوزارات واللجان التحضيرية للدستور، ولا شك أنه سينتشر في المراتب الدنيا للحكومة. ويستشهد هويدي برأي رنده رحيم فرانكي[50] التي قالت: "**نظام الحصص القائم على الطائفية والعِرْق يقوّض الأمل بإنجاز مواطنة عراقية عامة؛ بتأكيد الهوية الطائفية والولاء على حساب الهوية العراقية**". وذلك يتناقض -حسب فهمي هويدي- مع إقامة ديمقراطية في عراق قائم على مواطنة عراقية عامة ومتساوية[51].

وهكذا يتضح لنا كيف أن هذه الأزمات المتلاحقة بالدولة القومية في العراق قد أدت في النهاية إلى الاحتلال والاستعمار، وكيف أن الاستبداد كان السبب الرئيسي لقدوم الاستعمار وانهيار مؤسسات الدولة.

ثانيًا- مؤسسات الأمة

شكّل ظهور الدولة القومية علامة فارقة لوضع ومستقبل مؤسسات الأمة في العالم الإسلامي؛ فرغم أن هذه المؤسسات قامت بدور فاعل وقوي في الخبرة التاريخية الإسلامية؛ إلا أنها شهدت ضعفًا في الأداء نتيجة لمحاولات تحجيمها وتحييدها عن القيام بدورها المعهود. وقد أجريت عملية إلغاء لبعضها الآخر عقب ظهور الدولة القومية، وما واكبها من ظهور مؤسسات حديثة اعتُبرت بديلة لمؤسسات الأمة، التي وصفت دائمًا من قِبَل مؤيدي التوجه الوضعي بأنها مؤسسات تقليدية لم تعد تناسب العصر.

بالرغم من ذلك؛ لم تستطع الدولة القومية إلغاء مؤسسات الأمة بصورة كاملة؛ فالبعض منها له صفة القداسة مثل المسجد؛ باعتباره مؤسسة دينية للعبادة اليومية وممارسة الشعائر لا غنى عنها، ولا يتسنَّى لها إيجاد مؤسسة بديلة له، رغم نجاحها في حصر نشاطاته في أضيق نطاق في كثير من الأحيان. وكذلك الحال في مؤسسة الإفتاء ومؤسسة المرجعية. وقد حرصت في المقابل على إلحاق هذه المؤسسات بسلطتها، وسعت إلى تطويع العشائر والقبائل وتسييرها وفق مصلحة النظام الحاكم.

وتحاول الدراسة في ما يلي إظهار التغيرات والتحولات التي طرأت على وضعية مؤسسات الأمة قبل ظهور الدولة القومية وبعد ظهورها؛ استنادًا إلى رؤية مقارنة تبين أوجه الاختلاف والتميز لكل منهما.

1- مؤسسات الأمة قبل ظهور الدولة القومية:

اتسمت مؤسسات الأمة قبل ظهور الدولة القومية بالمرونة والفاعلية، والقدرة على التكيف مع تطور الأحوال والأزمان، واستطاعت -خلال الخبرة التاريخية الإسلامية- مواجهة الصعاب التي حلت بها وبالأمة؛ فوقفت في وجه الطغاة والمستبدين الذين حاولوا إضعافها وإخضاعها لهم لتكون أداة لتحقيق

مصالحهم الشخصية، وتثبيت دعائم حكمهم الجائر الظالم. كما صمدت هذه المؤسسات في وجه الهجمات الاستعمارية التي تعرضت لها الأمة، فلم يقدر المستعمر على إزالتها أو إلغائها أو النيل منها، رغم سعيه الدؤوب لذلك. ولم يكسر الإسلام التكوينات القديمة؛ بل استطاع أن يوظفها لمصلحة الكيان الجماعي للدولة، وأدى ذلك به أن يتخذها أشكالاً تنظيمية بعد أن نزع عنها العصبية والجاهلية التي تؤدي إلى الفرقة والتشرذم. فأقصَى الإسلامُ بهذه الطريقة العناصر التي تفسد الكيان، واستطاع أن يجعل منها حالة تنظيمية وواسطة بين الناس والدولة.

ويتناول طارق البشري فكرة إنشاء هذه المؤسسات وسماتها الرئيسية ووظائفها وأدوارها في الخبرة الإسلامية باعتبارها مؤسسات أهلية؛ وذلك في إطار طرحه لخصوصية التنظيمات بالنسبة للأنساق الحضارية، وتأكيده على أهمية بلورة نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية وإنتاجية تنبثق من داخل النسق التنظيمي والحضاري نفسه، تميزًا عن الأخذ بأساليب إصلاح تنظيمية ترد من بنية حضارية أخرى مختلفة، ومن نسق تاريخي متباين. ويشير البشري إلى أن فكرة هذه المؤسسات تقوم على التطوعية والإرادة الذاتية، والتراكم التاريخي؛ حيث كانت تتكون بطريقة أهلية وطوعية بحتة، حتى في نظمها وأساليب إدارتها، كما أن شرعية وجودها تجري بصناعة شعبية أهلية حسب تعبيره، وبقواعد استقرت في الضمير الجمعي، وانتقلت من ناس إلى ناس بالتقبل الشعبي العام. ويذكر البشري أهم سماتها الرئيسية؛ حيث تعبيرها عن مصالح وغايات مشتركة، وتعددها وتنوعها دون تشتت أو تنافر، وانطلاقها من مرجعية عامة للمجتمع ولا تخرج عليها، وتمتعها بالاستقلال دون التصادم مع المؤسسات السياسية، وصدورها عن فكرة مجردة وليست مشخصنة تنتهي بنهاية الشخص، واعتبارها حلقة وصل بين النسق العقيدي والقيم السائدة.

ويبين البشري وظائفها وأدوارها بتوضيحه قيامها ببلورة اتجاهات الرأي العام، وتقوية أواصر الترابط بين الجماعة، والتخفيف من أعباء الإدارة المركزية، والحد من سلطاتها؛ ومن ثم إيجاد قدر من التوازن الاجتماعي بين مؤسسات الدولة والمجتمع، على اعتبار أن الاستبداد -من وجهة نظره- ناجم عن خلل في التوازن الاجتماعي، وهذا التوازن يقوم بين سلطات الدولة المركزية وبعضها البعض، كما يقوم بين مؤسسات المجتمع الأهلي بعضها وبعض، وبينها وبين السلطات المركزية[52].

ويلفت الانتباه محمد محفوظ إلى أن التكامل بين الأمة والدولة في الخبرة الإسلامية كان كفيلاً بصهر كل العناوين الفرعية في بوتقة الأمة ومشروعاتها الحضارية، معتبرًا أن المحنة الكبرى دائمًا تبدأ من ابتعاد الدولة عن الأمة وخياراتها[53]. ويرى هشام جعفر أن العمل الأهلي وما تقوم به مؤسسات الأمة يعد أحد أهم آليات ضبط العلاقة بين الأمة والدولة، وأنه مصدر من مصادر قوة الدولة والأمة معًا؛ بما يوفره للأمة من مؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وما يقدمه من خدمات في مجالات الحياة المختلفة. ويرى جعفر أن ما تقوم به هذه المؤسسات هو جهد تبذله الأمة بجميع فئاتها وطوائفها؛ بهدف تحقيق مقاصد الشرع الخمسة، وتحقيق مقصد العمران في الأرض[54].

وبالنظر إلى كل مؤسسة من مؤسسات الأمة على حدة، يلاحظ بالنسبة لمؤسسة الموقف على سبيل المثال أنها قامت بدور كبير في النهوض بالمجتمع وتنميته[55]. وفيما يتعلق بالقبيلة؛ فالانتماء القبلي قبل الإسلام كان فاعلاً ومسيطرًا على النسيج الاجتماعي العربي، ثم أضافت الحضارة الإسلامية لهذا النظام فكرًا

مشتركًا يجمع بين القبائل ويوحدها دون إخلال بالانتماءات الفرعية[56]. فمنذ انطلاقة الإسلام سعى لاستيعاب المفاهيم القبلية السائدة آنذاك في الجزيرة العربية، عن طريق توسيعها لتشمل الأمة، متخذًا من مبدأ "**الأخوة**" القبلي منطلقًا لذلك بنسف أساسه البيولوجي، وتوسيعه ليشمل أعضاء الأمة. وهذا التوسيع للمفاهيم حوَّلها إلى نقيضها، وأصبحت منطلقًا لتكوين جماعة واسعة قائمة على أسس إنسانية شمولية، بدلاً من أن تبقى محصورة في الجماعة القبلية الضيقة لكل ما هو خارج إطارها.

بهذه الطريقة حقق الإسلام تحولاً نوعيًا في الواقع الاجتماعي، وتم تأسيس التجربة الحضارية على قاعدة الأمة الجديدة[57]. وهكذا تحولت القبيلة في التجربة الإسلامية التاريخية إلى كيانات اجتماعية طبيعية تمارس دورها في التضامن الداخلي والدعوة وبناء المجتمع الجديد[58]. ومن جهة أخرى فمن مؤسسات الأمة العلمية برز آلاف العلماء والفقهاء الذين مارسوا أدوارًا جوهرية وحاسمة في عمليات البناء والنهضة، ومن مؤسسات الأمة الخيرية والأهلية والتطوعية تم توفير كل مستلزمات الانطلاق في رحاب المعمورة، ومن بركات هذه المؤسسات تمت رعاية واحتضان كل الحلقات الضعيفة في المجتمع والأمة[59].

ومن ناحية ثانية؛ جاهدت مؤسسات الأمة على مستويين لضبط الدولة: محاصرة انحرافها، والعمل على ضبطها بكل الوسائل المتاحة، وإخضاع خياراتها وسياساتها لضوابط الشريعة، والانطلاق في رحاب العالم بإمكانات الأمة وآفاقها لتوصيل الإسلام للشعوب. والتاريخ مليء بالمد والجزر بين الأمة والدولة؛ فالكثير من الأمجاد صنعتها الأمة بمؤسساتها وإمكاناتها الأهلية، والدولة الحقة هي التي تنبثق من إرادة الأمة وفق مقتضيات الشرع، وهي في حالاتها هذه مؤسسة من مؤسسات الأمة، لها أدوارها ووظائفها المحددة[60].

وخلاصة القول: إن مؤسسات الأمة في الخبرة الإسلامية وقبل ظهور الدولة القومية أدت دورها الحضاري بقوة، وصمدت في وجه المحن والصعوبات، وتصدت للسلبيات والمخاطر التي أصابت الأمة؛ وخاصة ظاهرتي الاستبداد والاستعمار.

2- مؤسسات الأمة بعد ظهور الدولة القومية:

بعد سقوط دولة الخلافة العثمانية وسيطرة الاستعمار الأوروبي -وخاصة الإنجليزي والفرنسي- على العالم الإسلامي؛ ظهرت الدولة القومية في المنطقة من خلال اقتباس نموذجها من الدولة القومية الحديثة في أوروبا، وقد ترتب على ذلك حدوث تراجع حضاري في مكانة الأمة الإسلامية ومؤسساتها؛ حيث أدت إلى هيمنة مؤسسات الدولة القومية على الأمة وحركتها ومؤسساتها بالقوة. ولذلك؛ لم تقوِّ قوانين الدولة الحديثة البنية الاجتماعية للأمة، وكانت التعديلات المؤسسية منقطعة الصلة عن البناء الاجتماعي الموروث؛ مما أدى إلى حدوث ازدواجية بين البنية الاجتماعية وبنية الدولة الحديثة؛ فكانت المحصلة إلحاق الضرر والتشوه بالدولة والبنية الاجتماعية معًا في آن واحد. وأُجهضت احتمالات النهضة؛ فلم تعد الدولة قادرة على حملها، ولا البنية الاجتماعية التقليدية التي فقدت أدواتها وفاعليتها[61].

وهكذا تم تغييب هذه المؤسسات (التي تشكل روح الأمة و"دينامو" المجتمعات العربية والإسلامية في تاريخها المديد) أو تهميشها وتضييق مجال حركتها وفعلها الحضاري، والعمل على إفراغها من مضمونها الحقيقي، وتقليص القاعدة الاجتماعية لهذه المؤسسات والأنشطة الحضارية؛ وذلك عبر استخدام القوة بكل صنوفها، في سبيل منع احتضان القطاعات الاجتماعية

لهذه المؤسسات، وتنمية دورها ووظائفها في مسار الأمة العربية والإسلامية[62].

ويرى محمد محفوظ أن المؤسسات الأهلية الاجتماعية في إطار الواقع العربي والإسلامي تعاني من تغوّل الدولة، وسعيها لابتلاع وتذويب كل المؤسسات والقوى التي تساهم في تنمية الأمة؛ ولذلك يوضح محفوظ أنه لابد أن يتم إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الأهلية (مؤسسات الأمة) وتنمية أدوارها ووظائفها، وخلق الأنشطة الأهلية والمدنية التي تساهم في تمدين الواقع الاجتماعي؛ ولذلك فإن الأزمة الحقيقية –من وجهة نظره– والمعضلة الكبرى بدأت منذ أن تناقضت مشروعات الدولة مع مشروعات الأمة، وأصبحت الدولة تمارس كل جبروتها في سبيل إقصاء الأمة بنخبها وعلمائها واهتماماتها ومؤسساتها. فالاستبداد السياسي الذي تمارسه الدولة أخذ طريقه للتوسع والانتشار على قاعدة تهميش الأمة وإقصائها عن الفعل السياسي والحضاري. فمراقبة الأمة ومحاسبتها للحكام، وحضورها الدائم على مسرح الأحداث؛ كان يحول دون تجبُّر الدولة واعتمادها المطلق على القهر والاستبداد في الإدارة والحكم.

ولذلك تتأزم العلاقة بين المجتمع والدولة حين تمارس الدولة عمليات التهميش والإقصاء لقوى الأمة الذاتية، وتسعى نحو إضعاف الأمة ومؤسساتها؛ حتى يتسنى للدولة القيام بكل شيء دون رقيب أو حسيب. لذلك فإن حضور الأمة وحيويتها وجهادها واستمرار تطور قواها الذاتية؛ هو الضمان الوحيد لعدم تغوّل الدولة وتحولها إلى كيان يختزل إمكانات الأمة في مؤسساته وأطره. ولذلك فإن قوة الدولة الحقيقية لا تتأتى إلا من خلال ممارسة الأمة –بمؤسساتها ومنابرها الأهلية والمدنية– لدورها وحريتها.

وهكذا أضحت المشكلة الأساسية التي تواجه الدولة الوطنية في العالم العربي والإسلامي هي غياب مفهوم "**الأمة**" الشامل عن فضائها ومحيطها السياسي، وعدم قدرتها على تجاوز الثقل المعنوي والثقافي لمشروع الوحدة القومية أو الإسلامية.

ومما زاد وهن الدول العربية على وهنها السابق هو عدم تمكنها من اكتساب الشرعية الأيديولوجية اللازمة. والأزمة الكبيرة بدأت فيما سعت الدولة القومية بآلياتها العسكرية وجبروتها وطغيانها السياسي أن تلغي دور الأمة ومؤسساتها، أو تقلِّصه تحت مبررات داخلية أو خارجية. حينذاك بدأت الدولة بمحاربة الأمة ومؤسساتها، وانعزلت الأمة عن الدولة ومقتضياتها. ولذلك فإن انشقاق الدولة عن الأمة يخرجها من كونها مؤسسة من مؤسسات الأمة. ويلاحظ أن الدولة المستبدة عملت على إفراغ الأمة من كل مقومات النهوض الحقيقي، وحاربت كل القوى الحية في الأمة؛ مما أدى إلى انفصام تام بين الأمة والدولة.

وخلاصة القول إن الوهن الحقيقي سببه انفصال مشروع الدولة عن مشروع الأمة[63]، وستبقى الأمة بعيدة عن دورها التاريخي ما دامت العلاقة متوترة بينها وبين مشروع دولتها، ومؤسسات الأمة هي أحد جسور الأمة لإنجاز تطلعاتها وتنفيذ طموحاتها[64].

ويُرجع طارق البشري تخلخل التكوينات الاجتماعية التقليدية (مؤسسات الأمة) كنقابات الطوائف وتنظيمات الأمة والوقف وغيرها –مما كان فاعلاً في التحريك والتنظيم والتعبئة للناس في وجه الحاكم الظالم أو الاحتلال– إلى إمساك الاستعمار الغربي لدول العالم الإسلامي بآلة الدولة الحديثة التي نشأت على الطراز الغربي نفسه. ويوضح البشري العلاقة التي نشأت بين الدولة المركزية الحديثة

ومؤسسات الأمة؛ بإشارته إلى ظهور تكوينات اجتماعية حديثة كبديل عن التكوينات التقليدية الآخذة في الانهيار، أو كتكوينات موازية لها -ولكنها مدفوعة بقوى الدفع السياسي والاجتماعي الحديثة- كالحركة النقابية العمالية. ومن وجهة أخرى؛ اتخذت بعض التشكيلات التقليدية أطرًا تنظيمية حديثة كالجمعيات الإسلامية التي ظهرت وقتها. ومع تغير المفاهيم والقيم ونظم التعليم ومناهجه والقوانين ونظم الإدارة، وظهور الأحياء السكنية على النمط الغربي، وكذا أساليب العيش والملبس والمأكل والمسكن، ومع تراجع المفاهيم الثقافية الإسلامية وأطرها المرجعية التي فقدت صدارتها وسيادتها؛ أصاب المؤسسات التقليدية الاجتماعية الوهن الذي أفقدها القدرة على الإدارة الذاتية(65).

ويشير البشري إلى استبداد الدولة الحديثة ووحداتها الإدارية، وسيطرتها على كل مؤسسات الأمة ذات الطابع الأهلي؛ وهو ما نجم عنه حدوث خلل في البنية الاجتماعية. وهز أسس التنظيمات التقليدية، وعلاقات الانتماء السابقة؛ الأمر الذي أدى إلى تفتت التكوينات الاجتماعية القديمة، وفقدان دورها، وتخلخل وحدات الانتماء التقليدية، وتحطم الكثير من المؤسسات القائمة وفقها، ووهن القليل الباقي، وظهور تكوينات أخرى بديلة ولكنها ضعيفة، هي عبارة عن مؤسسات حديثة ظهرت من نخب شبه معزولة ثقافيًا وحضاريًا، ومكونة من أعداد قليلة لا تستطيع أن تستوعب حركة المجتمع. وهي ذات ظهور لا ينتمي إلى ثقافة المجتمع السائد؛ إنما تستمد وجودها من اعتراف جهاز الدولة المركزية الحديثة بها، فظهرت ملحقة بهذا الجهاز مرتبطة به؛ ولذلك استمر الغالب منها غير قادر على أن يمثل قوة ضغط على السلطة المركزية، وإن كان بعضها في المراحل الأخيرة قد أمكنه أن يقوم بهذا النفوذ كالنقابات المهنية منذ الأربعينيات، ولكن ذلك لم يعصمها في المواقف الحاسمة مع الدولة المركزية.

ويؤكد البشري أن ظهور الدولة المركزية الحديثة المنعزلة عن الأمة والمفروضة عليها من الخارج أدى إلى تجاهل المرجعيات المجتمعية، وتحول الدولة نفسها إلى مرجعية وحيدة، وتصفية مؤسسات الأمة، ووأد إمكانية تطورها ديمقراطيًا وطبيعيًا. وبهذا عملت الدولة المركزية على تصفية المؤسسات الاجتماعية التقليدية التي كانت تشكلها الجماعات الأهلية، وعملت على إنشاء مؤسسات اجتماعية حديثة لا تستمد شرعية وجودها من الفكرة المجردة السائدة بين الجماعات الأهلية، ولكنها تستمد هذه الشرعية من اعتراف الدولة بها، وإفساحها لها، ورقابتها لنشاطها وهيمنتها عليها.

ويخلص البشري إلى أن المؤسسات التقليدية ليست قرينة الاستبداد، وأن مؤسسات المجتمع الحديثة (على رأسها الدولة الحديثة)؛ إنما تقوم بأداء وظيفي لا يسير في طريق تكوين البنية الأساسية التحتية لتشييد الهيكل الديمقراطي(66).

ورغم النشأة المشوهة للدولة القومية بدا أنها تملك مشروعين؛ أحدهما تحريري والآخر تحديثي؛ الأمر الذي جعلها تأخذ موقفين؛ حيث بدأت تهمّش وتهدم وتسيّس مؤسسات الأمة التي أصبحت بهذه التوجهات غير ذات قيمة في المجتمع، وتكاد تتلاشى. أما المؤسسات التحديثية؛ فاتخذت نمطين: مؤسسات رسمية، ومؤسسات أهلية غير رسمية.

المؤسسات الرسمية زحفت على كل الفضاء المؤسسي، وشغلته وسيطرت عليه؛ بحيث لم تترك لمؤسسات الأمة أي فاعلية في النشاط. وانسحب ذلك على واحد من ثلاثة: إما أن تسيطر الدولة عليها وتسيّسها كأداة من أدوات التعبئة للنظام السياسي،

وإما أن تعتبرها خطرًا على النظام السياسي؛ فتسعى إلى هدمها وإزالتها كلية، وإما أن تكون مؤسسات فاعلة في نطاق معين يحقق الفائدة، ويقدم الخدمات الإيجابية للنظام السياسي.

والمؤسسات الحديثة لها ثلاثة أهداف أساسية هي: الارتباط بالدولة القومية فتكون جزءًا من مؤسساتها المعاصرة، وأن يكون لها بعد تنموي ينطلق من مشروع حضاري نهضوي، وهي مؤسسات ذات طبيعة إحلالية تحل محل المؤسسات التقليدية (مؤسسات الأمة). ومن أهم المؤسسات الحديثة هذه ما يسمى "**بالمؤسسات الجامعة**" التي تمثل الدولة القومية؛ كالمؤسسة العسكرية، والمؤسسات الأمنية، ومؤسسات الإدارة الحكومية.

وأبقت الدولة القومية –التي نشأت في المنطقة العربية والإسلامية بعد سقوط دولة الخلافة– على وضع مؤسسات الأمة في المرحلة الاستعمارية؛ إما لضغوطات تعرضت لها من الدولة الاستعمارية الأم التي حرصت على صبغ الدولة المستعمَرة بالصبغة المؤسسية الخاصة، وفي الوقت نفسه التخلص من تلك المؤسسات التي ترفع شعار المقاومة في وجه المستعمِر، وإما لأن مؤسسات الأمة اختلفت رؤية الدولة القومية إزاءها، وأصبح من مصلحتها تحجيمها في أضيق نطاق ممكن، وجعلها أداة في يدها تطوعها كيفما شاءت. ولذلك فإن مؤسسات الأمة التي ألغيت؛ البعض منها لم يعد موجودًا حتى الآن كمؤسسة **الحسبة**، والبعض الآخر استُبدل بمؤسسات حديثة تتبع سلطة الدولة؛ كمؤسسة **الوقف** التي تحولت برمتها إلى قبضة السلطة المركزية بعد أن كانت مؤسسة أهلية، ويحق لكل مؤسسة من مؤسسات الأمة أن يكون لها وقفها الخاص بها الذي من خلاله يتم تفعيل دورها الاجتماعي والاقتصادي.

أما مؤسسات الأمة التي مازالت باقية ولم يستطع أحد إلغاءها رغم تحجيمها وتحييدها في ظل الدولة القومية (**ويأتي في طليعتها المسجد، والمرجعية، والإفتاء، والعشيرة**)؛ فلازال لها دور لا يُغفل في المواقف المصيرية والطارئة في حياة الأمة. والاستبداد استطاع أن ينال من هذه المؤسسات في ظل الدولة القومية؛ إلا أن وجود الاستعمار شكل حافزًا لها على الفعل والحركة والمقاومة من أجل التحرر.

فالمساجد كنموذج بارز –على كثرتها في العراق– لم تقم بدور يذكر في الشئون العامة في عهد صدام –كما ذكر ظافر العاني– واقتصرت على كونها مكانًا لاجتماع المصلين والعابدين. وفي الغالب كانت تغلق أبوابها بين كل صلاة، خشية أن تتحول لاجتماعات سياسية؛ فيما كانت الخطب يوم الجمعة حكرًا على خطباء وزارة الأوقاف الذين يتحدثون عن مناصرة الدولة والدعاء للحاكم. وبوجه عام؛ عمل نظام صدام طوال حكمه على تهميش مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الأمة لصالح المؤسسات السلطوية التي بقيت مقطوعة الجذور؛ فانهارت مع انهيار النظام[67].

وخضعت المساجد لإجراءات تهديد وابتزاز اتخذها النظام العراقي؛ لم يفرّق فيها بين مساجد شيعية أو سُنية. فمع مطلع عام 2002 على سبيل المثال عقد اجتماع موسع مع أئمة وخطباء ووعاظ مساجد بغداد من الشيعة والسُّنة في منطقة الكرخ (8/ 1/ 2002)، وجه فيه أحد مسئولي البعث تهديدًا صريحًا لهم، وتوعدهم إن لم يذكروا اسم صدام ويدعوا له بعد كل خطبة جمعة أو دَرْس وعظ أو أي مناسبة مختلفة. وقال لهم إنه سيلقى القبض على من يمتنع[68].

ورغم أن المساجد ساهمت في بناء علاقات الوحدة بين السُّنة والشيعة في العراق (وجهود محمد

باقر الصدر تعد نموذجًا يُقتدى به في هذا المجال) إلا أن النظام البعثي (في عهد عبد السلام عارف وعهد صدام حسين كمثال) حَرِص على اتخاذ سياسة مغايرة تهدف إلى تفتيت هذه الوحدة لضمان سيطرة النظام، ومن جهة أخرى أُغلقت المساجد الشيعية وقت صلاة الجمعة. لكن جهود الصدر وترحيب علماء السُّنة دفع الشيعة إلى التوجه لأداء صلاة الجمعة في المساجد السُّنية ، لكن النظام العراقي واجه ذلك بإغلاق بعض المساجد السُّنية(69).

المرجعيات الدينية السُّنية والشيعية لم تسلم من بطش النظام البعثي (قتل، سجن، تعذيب)، والإفتاء لم يعد له دور، أما العشائر؛ فقد حرص نظام صدام على تطويعها لخدمة مصالحه؛ ففي 13/ 5/ 2002 استدعى الجهاز الحزبي في محافظة ميسان شيوخ العشائر في المحافظة، وتم إرسالهم إلى بغداد ولقاء حاكم السلطة، وتم إجبارهم على أداء القسم بالقرآن بأنهم سيجبرون أبناء عشائرهم على الالتحاق بمعسكرات جيش القدس، وحمل الغالة والمكوار لمقاومة الأمريكيين إذا ما دخلوا العراق حسب نص القَسَم.

وبعد أداء القسم تقدم اثنان من شيوخ العشائر من منطقة نهر العز بطلب لحاكم بغداد لحل مسألة شحة المياه في مناطقهم؛ فأجابهم بأن ما قمتم به من أعمال ضد السطة يعد خيانة عظمى توجب قتلكم، وليس فقط قطع الماء عنكم، ويكفي أننا أبقيناكم أحياء فلا تطالبوا بشيء آخر. وقد قام جهاز الحزب البعثي عقب اللقاء المذكور باستدعاء رؤساء الأفخاذ لأداء نفس القسم في مركز المحافظة. وصدرت أوامر من جهات عليا بمصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لكل من يرفض أداء هذا القسم(70).

أما الوضع في العراق بعد دخول الاحتلال الأمريكي البريطاني؛ فإنه يعد نموذجًا متميزًا وبارزًا لدور مؤسسات الأمة التي تصوَّر البعض أنها انتهت تمامًا في عهد النظام السابق؛ فإذا بها تفاجئ الكثيرين بالدور الفاعل الذي قامت به على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية والأمنية، عقب انهيار الدولة القومية ومؤسساتها في العراق.

ثالثًا– مؤسسات الأمة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي:

قامت سلطة الاحتلال الأمريكي بعمل مفارقة عجيبة؛ حيث أرادت أن تُحدث عملية إحلال لمؤسسات الدولة القومية فلم تبقِ عليها، ولكنها أرادت هدمها باستصدار قرار الهدم؛ الأمر الذي ينبئ عن أن هذه المؤسسات الحديثة ليست متجذرة في المجتمع على غرار المؤسسات التقليدية (مؤسسات الأمة)، ولم تملك الحجية ليدافع الناس عنها ويمنعوا سلطة الاحتلال من تقويضها واستبدالها بمؤسسات أخرى تناسب مصالحها؛ ولذلك فوجئ العراقيون بانهيار معظم المؤسسات الحديثة.

والمفارقة العجيبة إنه حيث أرادت سلطة الاحتلال الأمريكية وَسَعَتْ إلى هدم المؤسسات الحديثة للدولة القومية؛ أدى ذلك إلى حالة من الانكشاف المؤسسي قادت البلاد إلى حالة من الفراغ المؤسسي؛ وهنا تبدو شرعية المؤسسة.

وفي خاتمة المطاف أصبحت المؤسسات الحديثة في مجال الاتهام، وأصبحت المؤسسات التقليدية هي الملاذ والملجأ للناس. وعندما حدثت فوضى فيما يخص المعاشات ومطالب الناس؛ انهارت المؤسسات الحديثة بقرار الهدم، واستطاعت المؤسسات التقليدية الثبات والمواجهة والمقاومة. ويثور التساؤل في المفاضلة بين الداخل والخارج: هل نواجه الانتهاك الأمني من الخارج ونؤجل الداخل أم العكس؟ والجواب؛ إنه فُرِض

على مؤسسات الأمة أن تواجههما معًا، وتواجه انتهاكات الأمن من الخارج (الاستعمار)، ومن الداخل (الاستبداد)؛ كي تحفظ لنفسها البقاء والفاعلية؛ وهو ما يعني أن المؤسسات القديمة تولَّت زمام الأمور في البلاد بعد انهيار الدولة القومية في العراق، وانهيار نظامها السياسي ومؤسسات الحديثة. وأصبحت هذه المؤسسات التقليدية جبهة المواجهة الرئيسية مع سلطة الاحتلال، فضلاً عن دورها في توحيد قوى المجتمع وتكامله.

وبوجه عام اتخذت المؤسسات التقليدية أربعة أشكال كما ذكرت الدراسة من قبل: المساجد، المرجعية، الإفتاء، العشائر. ويمكن التعرف على دورها السياسي والاجتماعي بعد انهيار الدولة القومية أن يقوم بدوره السياسي والاجتماعي المعهود كقناة وسيطة بين الحاكم والمحكوم، وبين المحكومين وبعضهم البعض. ورغم ذلك؛ فإن الخبرة التاريخية تؤكد حتمية عودة المساجد لدورها الفاعل من جديد، وخاصة بصورة مفاجئة عند تعرض الأمة لخطر خارجي يحل بها.

ودور المساجد في التصدي للهجمات الاستعمارية أمر لا يُغفل عنه؛ الأمر الذي يستدعي دراسة دور المؤسسات التقليدية في العراق في مواجهة الاحتلال الأمريكي[71]، واستكشاف آليات التفاعل بين المساجد وسلطة الاحتلال؛ استنادًا إلى تحليل الفعل ورد الفعل المتبادل بينهما، وبحث مسالك تعامل سلطة الاحتلال مع المساجد؛ باعتبارها جبهة أساسية أمامية في التصدي لها[72]، والقيام بأعمال المقاومة بكافة أشكالها.

وتعرض الدراسة فيما يلي ممارسات الاحتلال الأمريكي إزاء المساجد في العراق، والدور السياسي والاجتماعي المحوري للمساجد، لاسيما دورها في ومؤسساتها وسيطرة الاحتلال الأمريكي على زمام الأمور.

1- المساجد:

تصاعد الدور السياسي والاجتماعي للمساجد في العراق، مع بداية إحكام الاحتلال الأمريكي سيطرته على العراق، وقد جاء ذلك مخالفًا لحالة الخبو والكمون التي سيطرت على المساجد في عهد صدام والنظام البعثي. وهي حالة اتصفت بها مساجد الأمة في الواقع المعاصر منذ نشوء الدولة العربية التي سيطرت عليها أنظمة استبدادية؛ فلم تسمح للمسجد المقاومة. وتركز على القضايا المختلفة الخاصة بالتفاعل القائم بين السُّنة والشيعة المرتبطة بدور المسجد في هذا المجال، وموقعه من هذه القضايا، وكيفية تعامله معها وتناوله لها، والتي يأتي في طليعتها: قضية الطائفية ودور المسجد في توحيد السُّنة والشيعة، وسيطرة بعض الجماعات الشيعية على بعض المساجد السُّنية ، والاعتداءات الشيعية المتكررة على المساجد باستخدام الأسلحة النارية، وادعاء بعض الشيعة أنهم الأغلبية رغم أنهم الأقلية، ومواجهة القوى الخارجية التي تعمل على تمزيق العراق، وقضية معارضة العنف ضد الاحتلال وتفعيل الوسائل السلمية. وستهتم الدراسة في ثنايا ذلك بإبراز الدور السياسي والاتصالي لخطباء المساجد ووعاظها وأئمتها، والاهتمام بمضمون تصريحاتهم إزاء مختلف القضايا التي تخص الشأن العراقي في ظل الاحتلال.

أ- ممارسات الاحتلال الأمريكي/البريطاني إزاء المساجد:

تميز الدراسة -عند بحث مسالك الفعل الاستعماري تجاه المساجد- بين: المسلك الاقتصادي، المسلك الإداري، المسلك القانوني، المسلك الاتصالي والمسلك الإكراهي؛ حيث تحرص سلطة الاحتلال بداية على عدم التعرض للمساجد بغرض تحييدها عن القيام بدور في المقاومة. فإذا ما تبين لها تصدُّر المساجد جبهة المواجهة والقيام بأدوار اجتماعية متعددة في ظل انهيار مؤسسات الدولة القومية -بحيث توفر للناس الحد الأدنى من الخدمات التي تكفل لهم سبل العيش أثناء الظروف الحرجة التي تمر بها البلاد- فإن سلطة الاحتلال لا توفر جهدًا لتحجيم المساجد بشتى الطرق إلى أن تتحول إلى مجرد مكان لأداء الصلوات. وهذا ما قامت به سلطة الاحتلال إزاء المساجد في العراق؛ فهي لا تكف عن محاصرتها أو

ويرى ظافر العاني أن خصوم العراق قد أدركوا أهمية الجوامع والمنابر الدينية في تشكيل رأي عام ضاغط ضد الاحتلال؛ فراحوا يحثون أتباعهم على إلقاء المتفجرات في بيوت الله، واغتيال الشخصيات الدينية المرموقة، واستهداف المصلين لمنعهم من ارتياد المساجد، وبالتالي تقليص أدوار المؤسسات الدينية[74]. ويشير سلمان الظفيري إلى قصف الطائرات **لمسجد الرمادي** أثناء قيام إمامه بإلقاء درسه في المسجد؛ وهو من الرافضين للاحتلال[75].

ويتناول نمير الحجازي الوضع في سامراء بقوله إن نصيب **مرقد الإمام علي الهادي** سبع طلقات أمريكية اخترقت باب القبلة، فيما تُشاهد آثار الشظايا على جدران **جامع الرسالة المحمدية**. وقامت القوات الأمريكية (2003/11/30) بإطلاق عدة قذائف؛ فجرحت خمسة عشر مصليًا في **جامع الإمام الشافعي** عندما كانوا يستعدون لأداء صلاة المغرب. وقال أحد المصلين المصابين: "**مع صلاة المغرب وعندما هممت بأداء الصلاة مع الباقين بداخل المسجد سمعتُ انفجارًا هائلاً، وسقطتُ على الأرض، وفقدت الوعي.. ولم أفق إلا وأنا في المستشفى**". ووصف الهجوم بأنه انتقام من قِبل القوات الأمريكية ضد أهالي المدينة بعد أن تكبدوا خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات والآليات[76]. ويشير علي حلني إلى اقتحام القوات الأمريكية لمكاتب الحوزة العلمية والمساجد والحسينيات في مدينتي النجف والحلّة واعتقال عدد من العلماء[77].

وتتحدث ميسون أبو الحب عن مداهمة القوات الأمريكية **لجامع أم الطبول** (أواخر 2003)، واعتقالها بعض أعضاء مجلس الشورى السُّني -حسب قول فخري القيسي الناطق باسم المجلس- وتذرَّع الأمريكيون بأن عملية المداهمة جاءت إثر معلومات عن تحول هذا الجامع إلى مركز لنشاطات المقاومة، وأن القوات الأمريكية عثرت داخل الجامع على أسلحة وذخيرة ومتفجرات[78].

ولسلطة الاحتلال العديد من الذرائع التي تسعى من خلالها إلى تبرير ممارساتها القمعية للمساجد؛ منها على سبيل المثال ادعاء البريطانيين اقتحامها ومداهمتها باستمرار، أو قصفها أو تحطيمها أو تفجيرها إن تطلَّب الأمر، واعتقال علمائها أو تعذيبهم أو قتلهم أو طردهم من المساجد؛ بهدف تكميم أفواههم. وتسعى جاهدة إلى تشويه صورة المساجد وأهلها بنعتهم بالإرهاب والرجعية، كما لا يفوتها إصدار قوانين تحدد موضوع الخطبة أو الدرس، وتمنع التطرُّق إلى السياسة، وتفرض عقوبات صارمة على من يتجاوز ذلك، فضلاً عن سعيها الدؤوب -وبطرق إدارية مختلفة- إلى إقالة خطباء وتعيين آخرين، وإحكام تبعية المساجد إلى مؤسسات تراعي مصالح الاحتلال. كما تحرص سلطة الاحتلال على إلحاق الخسائر المالية بالمساجد؛ بهدمها وتخريبها، أو منع ورود الأموال الخيرية إليها، وغيرها من الأساليب[73].

بوجود أسلحة في المساجد خبَّأها صدام؛ لتبرير تفتيشها ومداهماتها[79]. ووصل الأمر إلى حد اتهام صدام -كما ذكرت صنداي تلغراف- بنقل الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية إلى المساجد لضمان عدم تفتيشها[80]؛ وفي ذلك تبرير قوي للهجوم على المساجد. وبوجه عام تبرر القوات الأمريكية توسيع نطاق مداهماتها لتطال المساجد من خلال اتهامها بتخبئة الأسلحة وشن الهجمات[81].

وعبرت الإذاعة التابعة للإدارة الأمريكية في نداء وجهته إلى العراقيين عن أن المساجد أماكن للعبادة وتعزيز التقوى؛ وهي مقاصد المؤمنين للصلاة جماعة وأفرادًا، إلا أن هناك -من وجهة نظرها- بعض الناس يخبئون أسلحة في بيوت الله، ويستعملون هذه الأماكن لضرب قوات التحالف، وهذه الضربات لا تصيب قوات التحالف وحسب، بل تصيب عراقيين أبرياء وتتسبب بمقتلهم.

وقالت الإذاعة: هؤلاء الناس يتعدون على حرمة أماكن العبادة لقيامهم بهجمات مسلحة انطلاقاً من المساجد التي يريدون تحديمها في عملياتِ تبادُل إطلاق النار، وأعمال العنف هذه تتنافى مع أدنى قيم التعاليم السماوية، وخاصة أنها تنطلق من بيوت الرحمن؛ لذا فعلى الجميع أن يدينها وعلى كل الأصعدة. وأكدت الإذاعة أن قوات التحالف تحترم المساجد وكل أماكن العبادة، وقد أظهرت هذه القوات كيف أنها حافظت على حرمات أماكن العبادة مرات ومرات خلال عملية تحرير العراق؛ ولكن أن يقر التحالف حرمتها ولا يهاجمها؛ فإن ذلك لا يعطي الحق لهؤلاء المجرمين -حسب تعبيرها- أن يتخذوا منها نقطة انطلاق لهم يرتكبون عبرها تلك الهجمات[82].

ومنعت سلطة الاحتلال قيام أي شخص بالتحريض على العنف؛ ومنهم القياديون الدينيون الذين يتغاضون عن هذه الملاحظة. وتتهم قوات الاحتلال نشطاء المساجد بأنهم لم يستجيبوا لطلبهم، وهم بتصرفهم الخاطئ- حسب تعبير الاحتلال- استغلوا مناصبهم في المجتمع لتأييد العنف. وبعضهم اختار استغلال قداسة وطهارة المساجد لإخفاء نشاطهم غير الشرعي؛ فقاموا بتبديل وتوزيع أسلحة غير قانونية في المساجد؛ الأمر الذي يفقدهم الحماية المتعلقة بالمساجد عندما تجري أنشطة غير شرعية داخلها[83].

ومن اتهامات الاحتلال لمساجد العراق وأهلها لتبرير محاصرتها وضربها؛ اتهام الخطباء والعلماء بالتحريض على العنف، وتخزين الأسلحة وتوزيعها في المساجد؛ وذلك بتهمة استغلال قداسة المساجد وطهارتها لأعمال العنف؛ مما يفقد المساجد الحماية المتعلقة بها[84]، وهذا ماتريده سلطة الاحتلال لتفعل بالمساجد ما يحلو لها.

واعتادت القوات الأمريكية على مرابضة آلياتها بالقرب من المساجد، وحصارها إذا استدعت الحاجة؛ مثال ذلك مرابضتها الدائمة بالقرب من **مسجد أبو حنيفة**[85]. وقامت بالعديد من الاعتقالات لأئمة المساجد وخطبائها؛ ومنها اعتقال **إمام الجامع الكبير بالفلوجة** لدعوته إلى الجهاد ضد الاحتلال[86]. وقامت باقتحام مسجد ابن تيمية (**السُّني**) جنوب بغداد (أواخر 2003م) واعتقال **الصميدعي** أحد أبرز الدعاة السلفيين في العراق، وأكثر من عشرين مصليًا من أتباعه، مستخدمة عشرين دبابة وآلية عسكرية، وعددًا من المروحيات، واستمرت المداهمة للمسجد أكثر من سبع ساعات[87].

وفي إطار سعيها لتكميم أفواه الخطباء ومنعهم من التحريض على الجهاد أو تناول الموضوعات السياسية؛ نشرت دبابات ومدرعات وناقلات جنود

حول معظم مساجد بغداد[88]؛ بهدف استعراض القوة للترهيب والتخويف. وقامت بعمليات حصار ومداهمة مستمرة لعشرات المساجد واقتحامها وتحطيمها وقصفها، وانتهاك حرماتها بغرض السيطرة عليها، واعتقلت ولاحقت عشرات الأئمة والخطباء والوعاظ وطردت منهم الذين لا يتعاونون معها[89].

وضمن مساعي القوات الأمريكية لتحجيم المساجد وتعطيل دورها؛ حرصت على تقييد حرية النشاطات الدينية في العراق، وحصر الخطاب الديني كي لا يهدد المصالح الأمريكية. وقامت من أجل ذلك بتنظيم اجتماعات مع خطباء وأئمة المساجد لتهذيب الخطاب الديني[90]، وشنَّت سلطة الاحتلال حملة إعلامية واسعة شملت مختلف مساجد بغداد؛ حذرت خلالها الأئمة والخطباء مما اعتبرته إثارة وتحريضًا للقيام بأعمال عنف؛ وذلك بنشر آلاف المنشورات على جميع مساجد بغداد[91].

ب- الدور الديني والاجتماعي لمساجد العراق:

قامت مساجد العراق بدور سياسي واجتماعي بارز بعد انهيار النظام البعثي ودخول القوات الأمريكية بغداد، وقد اعتبر ذلك رد فعل طبيعي ناجم عن انهيار مؤسسات الدولة القومية. فكان من المتوقع أن تسد المساجد -كمؤسسات أهلية- الفراغ الذي تركته المؤسسات الرسمية المنهارة. وتعد هذه ظاهرة شائعة في المجتمعات الإنسانية التي تتعرض لغزو خارجي؛ حيث تتولى المؤسسات الأهلية والجهود الشعبية القيام بمهامها لتدبير أمور المعاش للناس، وتشكيل جبهة مقاومة وتصدٍ للغزاة؛ وهذا ما حدث بالضبط بالنسبة للمساجد في العراق.

ورغم أن سلطة الاحتلال تحاول فرض إرادتها عبر قرارات وقوانين تصدرها لتحقيق مصالحها؛ إلا أن سياساتها الاستعمارية تلقى دائمًا معارضة ومقاومة من المؤسسات الأهلية والتجمعات الشعبية. ويمكن تأسيسًا على ذلك التفرقة بين ثلاث وظائف رئيسية يقوم بها المسجد في العراق: رفض الاحتلال ومقاومته، وتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة للناس في ظل غياب المؤسسات الرسمية، والحفاظ على الوحدة الوطنية. ويندرج في إطار كل وظيفة من هذه الوظائف أدوار فرعية أخرى.

لقد قادت الفطرة السليمة العراقيين إلى المساجد[92]؛ بمجرد دخول القوات الأمريكية البلاد. ومن خلال المساجد والجهود الأهلية استطاع العراقيون سد الفراغ الذي نجم عن انهيار مؤسسات الدولة، وقد ساعدهم في ذلك تشعُّب المساجد في كل حي وشارع وقرية ومدينة وضاحية؛ حيث تولت بدورها أزمَّة الأمور الأهلية والداخلية والمحلية في كل مكان[93]، وقدمت الخدمات العامة للمدن والقرى. وهي بذلك منعت انهيار المجتمع العراقي بعد انهيار الدولة القومية والنظام البعثي ومؤسساته[94]. وقدمت المساجد خدمات اجتماعية عديدة للعراقيين منذ اليوم الأول لانهيار نظام صدام؛ فمن خلالها تم توزيع المؤن والأغذية[95]، وحفظ الأمن للمواطنين[96]، بتشكيل وحدة حراسات من المعلِّمين لحماية المساجد من الهجمات المسلحة التي تعرضت لها في أنحاء متفرقة من العراق[97].

وقامت المساجد بدور ملحوظ في إعادة المسروقات وتخزينها تمهيدًا لإرجاعها لأصحابها[98]. فقد جمعت المسروقات في العديد من المساجد، ومنها **مسجد عباد الرحمن ومسجد ابن حنبل ومسجد المحسن**، وتم إعادتها لأصحابها[99]. وتمكن مرتادو المساجد من القيام بتنظيم المرور[100]، ودفن الشهداء والموتى[101]، ووقف الفوضى والانفلات الذي حدث بفعل الاحتلال[102]. ونظَّم الأئمة والخطباء لقاءات دورية لمناقشة الأوضاع في ظل الاحتلال[103]، وشكَّلوا لجان عمل، ونجحوا في السهر على راحة الناس[104]؛

موظِّفين جُلَّ وقتهم لمتابعة خدمات الأمن والصحة والتعليم والقضاء والخدمات الأخرى[105].

وقامت المساجد بأدوار سياسية متعددة، وكان أول عمل قام به الأئمة والخطباء هو رفض الاحتلال وممارساته، والتنديد به والدعوة إلى جهاده من فوق منابر المساجد[106]. وتحولت مساجد العراق إلى حصون للمقاومة، وقاعدة لانطلاقها وتصعيدها[107]، ومراكز للصحوة السياسية تدعم ثقافة المقاومة على حساب القوى السياسية الأخرى التي تحظى بالدعم الأمريكي[108]. وفي إطار تصديهم للاحتلال استنكر الأئمة والخطباء ممارساته، واستعرضوا انتهاكاته داعين إلى تشكيل تجمعات تحريضية على المقاومة[109]. وخرج المصلون والأئمة في مظاهرات شملت مساجد العراق، وخاصة في المناطق السُّنية[110].

وحرصت المساجد على رفض أي محاولات لتقسيم العراق وتجزئته أو النيْل من وحدته؛[111] فحفظت كيان الأمة من الضياع،[112] وشدَّدت على التآخي بين جميع الطوائف ودعوة السُّنة والشيعة أن يعيشوا معًا،[113] وأفشلت الطائفية بأشكالها ومستوياتها المختلفة[114]. وتحول المسجد أيضًا إلى برلمان للعراقيين يجتمعون فيه لمناقشة قضاياهم المحلية في ظل غياب المؤسسات السياسية والدستورية للنظام السابق[115].

وتقدم الدراسة فيما يلي بعض النماذج لمساجد العراق لتوضيح مدى فاعلية الدور السياسي لها في ظل هذه الفترة الحرجة؛ وذلك في ضوء الإطار الفكري السابق الذكر.

يعتبر **جامع أبوحنيفة النعمان في حي الأعظمية ببغداد** نموذجًا بارزًا في هذا النطاق؛ فالخطب التي تلقى فيه يوم الجمعة –حسب تعبير ظافر العاني– لم تعد خطبًا دينية؛ وإنما هي بيانات سياسية ومواقف عملية إزاء الأحداث التي تجري في العراق[116]. وخطبة **أحمد الكبيسي** الشهيرة في أول صلاة جمعة (18/ 2003/4) عقب دخول الأمريكيين بغداد تعد نموذجًا متميزًا يعكس الدور السياسي الفاعل لخطيب الجمعة في وقت المحن والأزمات، كما أن خطب **مؤيد الأعظمي** كان لها وزنها وثقلها السياسي في المسجد نفسه. وقد نظر ياسر الزعاترة لخطبة **الكبيسي** وللمسيرة التي أعقبتها في شوارع بغداد على أنها كانت بلسم الخائفين من شبح التناقض الداخلي[117].

وركز عبد الستار إبراهيم على دور الخُطَب العظيمة التي تلحق بالكارثة لتفتح أمام الشعوب مسارات جديدة لتطهير الذات، ومواصلة مسيرة التقدم من جديد، متناولاً **خطبة الكبيسي** التي اعتبرها من الخطب التاريخية النادرة في تاريخ الشعوب؛ بكل مقاييس التطهير النفسي، والعلو على الكارثة، وإفساح الطريق للأمل. فقد مثلت نموذجًا لا يقل أثرًا عما تتركه الكلمة من تعديل في طرق التفكير، وفي تهدئة المشاعر الثائرة وأحاسيس الهزيمة[118].

ودلت صلاة الجمعة هذه في مسجد **أبو حنيفة** (التي تعد أكبر صلاة جمعة شهدها المسجد في تاريخه) على أقوى إشارات للتمسك عمليًا بالثوابت الوطنية الرافضة للتشرذم والانقسام، والداعية للتسامح والتكاتف؛ حيث دعا الكبيسي في خطبته إلى نبذ الخلافات الطائفية والعِرقية، ومحاربة الداعين إليها، واجتثاث بقاياها إن ظهرت. وقال: "**نحن طائفتان في المذهب، وإن التمسك بخصوصيات المذهب حق يجب أن يصان لجميع المسلمين على اختلافهم**". وأضاف: "**حيا الله الشيعة وبيض وجوههم**". وطالب الكبيسي بضرورة رحيل القوات الأمريكية وقال: "**إن لم يكن وجودها مؤقت؛ فسنعمل على إخراجها**". وأكد أن دعوى الحرب على أساس وجود أسلحة كيمياوية عاريةٌ عن الصحة؛ لأن الجنود العراقيين قاتلوا بالبنادق قوات

الاحتلال التي استهدفت تاريخ البلاد ومكتباته ومتاحفه. وقال مخاطبًا الأمريكيين: "**لقد نهبتم التاريخ كله**"[119] وقال: "**لقد خاب أملنا فيكم، يا بلاد الحرية والديمقراطية، يا حضارة المخترعات والثقافة والفكر**..". وقال: "**كفاكم ما فعلتموه فينا، اخرجوا من بلادنا، لقد أعدمتم تاريخنا، ودمرتم حضارتنا، وأحرقتم مكتباتنا وجامعاتنا، دعونا نقود وطننا في محنته**"[120].

وكان مصلون من السُّنة والشيعة قد أدوا صلاة الجمعة هذه، ودعا الكبيسي إلى صلاة مشتركة بينهما تعبيرًا عن نبذ الطائفية ومحاولات استخدامها لأغراض سياسية من أجل بثّ الفُرقة بين المسلمين[121]. كما دعا القوات الأمريكية إلى "**حفظ ماء وجهها ومغادرة العراق في أسرع وقت ممكن قبل أن يطردها الشعب العراقي**"[122]. وحث الكبيسي المصلين على المشاركة في المظاهرات التي دعا إليها علماء الدين السُّنة والشيعة احتجاجًا على الفوضى التي اجتاحت العراق[123]. ودعا إلى تشكيل مجلس من علماء المسلمين بالعراق من أجل منح الولاية والمصداقية لأي حكومة عراقية مُقبِلة. وتكلَّم عن أوضاع العراق والأمة العربية والإسلامية، ونَعَى الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي[124].

وعقب الصلاة؛ قاد الكبيسي المظاهرة التي شارك فيها مئات الآلاف من المصلين للتنديد بالوجود الأمريكي في العراق وقالوا: "**لا أمريكا ولا صدام**.. **نعم نعم للإسلام**". ودعوا لوحدة الصف قائلين: "**لا سُنية ولا شيعيْة**.. **إسلامية إسلامية**"، و"**إخوة سُنة وشيعة**.. **وهذا الوطن ما نبيعَهْ**"[125].

من جهة أخرى ركز **مؤيد الأعظمي** إمام **جامع أبو حنيفة** –خلال خطب الجمعة والدروس التي ألقاها في المسجد– على الدعوة لرفض الاحتلال ومقاومته، والتأكيد على الوحدة ونبذ الفُرقة والطائفية. فقال في خطبة الجمعة التالية لخطبة الكبيسي: "**دعونا نقول للأمريكيين لا للاحتلال، لا نريد أن نستبدل طاغية بآخر**". ودعا إلى أن يعيش السُّنة والشيعة كإخوة، وقال: "**نريد شعبًا متساويًا في الحقوق والواجبات من عرب وأكراد وأقليات**"[126]. ورفض استهداف الأرواح من السُّنة والشيعة على حد سواء، ورأى أنه حتمًا هناك قوى خارجية تعمل على فُرقة الصف المسلم[127].

وأبدى خطباء وأئمة المساجد –ومنهم الأعظمي– رفضهم لتحذيرات الاحتلال الأمريكي للخطباء بالابتعاد عن السياسة والتحريض، وأبدوا استياءهم من نشر أعداد كبيرة من الدبابات والمدرعات وحاملات الجنود حول معظم مساجد بغداد؛ للتصدي لأي رد فعل شعبي مناهض للاحتلال. فقال الأعظمي: "**إن ما يفعله الأمريكيون اليوم سيقود محاولاتهم للتفاهم مع الشعب العراقي إلى طريق مسدود**". وأضاف: "**إذا كانوا يريدون أن يتوقف شبابنا عن العمليات الجهادية؛ فعليهم أن ينفذوا وعودهم التي قدموها للشعب العراقي، لا أن يزيدوا في طيشهم، عليهم أن يعلموا أن العراقيين لن يقبلوا الاحتلال أبدًا**". وعكست خطبة الجمعة التي ألقاها الأعظمي (في 2003/6/6) مدى السخط على التصرفات الأمريكية في العراق؛ حيث انتقد مماطلتهم في تشكيل حكومة عراقية، ورغبة الأمريكيين في بقاء الأوضاع بهذا الشكل الفوضوي، محذرًا سلطات الاحتلال من أن الغضب سيتصاعد إذا ما واصلت عدم الاكتراث بمشاكل العراقيين[128]. ولم يقتصر دور **مؤيد الأعظمي** على إلقاء خطبة الجمعة؛ وإنما قاد بنفسه عدة مظاهرات انطلاقًا من مسجده في بغداد تعبيرًا عن رفض الاحتلال والدعوة لمقاومته[129].

ويمثل **جامع أم القرى** –الذي عُرِف في عهد صدام **بجامع أمّ المعارك** ثم عرف **بجامع أم البنين** خلال

الفترة القصيرة التي سيطر فيها الشيعة عليه- أحد أهم المساجد التي قامت بدور فاعل في الحياة السياسية في ظل الاحتلال. وترجع أهمية هذا المسجد ليس فقط للمضمون السياسي لخطبة الجمعة أو مظاهرات مصليه أو خطبائه البارزين؛ وإنما لكونه أيضًا **مقرًا لهيئة علماء المسلمين السُّنة في العراق**، وتُعقد فيه اجتماعاتهم ولقاءاتهم الدورية، والتي يقومون بإعلانها على الشعب العراقي من خلال منبر الجمعة. ويعتبر **حارث الضاري** الشخصية البارزة في المسجد باعتباره إمامه وخطيبه، فضلاً عن دوره المؤثر كعضو في هيئة العلماء. وقد تركز دور **جامع أم القرى** في رفض الاحتلال، والحض على مقاومته، وتدبير الشئون اليومية للناس، والتمسك بوحدة العراق ونبذ الطائفية، فضلاً عن التحرك إزاء القضايا السياسية المطروحة على الساحة العراقية، وتحديد الموقف تجاهها، ويأتي في طليعة هذه القضايا: الانتخابات الحرة، تسليم السلطة للعراقيين، وخروج قوات الاحتلال، وتحقيق الوحدة الوطنية، والطائفية في النظام السياسي القائمة على نظام الحِصَص، وعدم الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي.

وقد تظاهر الآلاف في ساحة المسجد بعد صلاة الجمعة (18/ 7/ 2003) للإعراب عن تنديدهم بالاحتلال، وهددوا بأنهم سيتخلون عن نهجهم السِّلمي في التعامل مع الاحتلال إذا لم تغير قوات الاحتلال نهجها في التعامل مع العراقيين، خاصة عمليات اعتقال العلماء وتفتيش المنازل دون مراعاة لحرمتها[130].

وهاجم **حارث الضاري** في إحدى خطب الجمعة التي ألقاها بالمسجد مجلسَ الحكم، معتبرًا أنه لا يمثل إرادة الشعب العراقي، ويكرس الطائفية ويزرع الكراهية بين العراقيين. وانتقد قرار المجلس اعتبار يوم سقوط بغداد (9/ 4/ 2004) عيدًا وطنيًا وعطلة رسمية، وأضاف: "**إن يومًا كهذا يوم حِداد لا يوم احتفال**". وهاجمَ **الضاري** بشدة نظام الحكم السابق، لكنه أدان دعاوى تصفية أنصار هذا النظام، ورفض التشجيع على الاقتصاص ممن وصفهم بأزلام النظام السابق، وهاجم تصفية العملاء مطالبًا بتحديد كلمة "**عمالة**"، مشيرًا إلى أن العملاء هم الذين دخلوا على دبابات الاحتلال، والذين أطلقوا على أنفسهم لقب المعارضة. لكنه أشاد بالمعارضة الشريفة التي قال بأنها تقاوم الاحتلال في الداخل والخارج.

وناشد **الضاري** العراقيين الوقوف إلى جانب المحاكم العراقية والنظام القضائي العراقي. وختم قوله بالتأكيد على أن الاستعمار إلى زوال. وتظاهر آلاف المصلين بعد انتهاء صلاة الجمعة احتجاجًا على تشكيلة المجلس الانتقالي، ورأوا أنه (أي المجلس) لا يعكس الواقع في العراق[131]. وطالب الضاري بنقل السلطة إلى العراقيين من خلال انتخابات عامة نزيهة، وقال في خطبة جمعة أخرى له: "**إننا نريد أن تكون انتخابات عامة من أجل أن يذهب الاحتلال، انتخابات نزيهة**"[132]. وعارض **الضاري** تطبيق الفيدرالية في العراق، معتبرًا أنها تعمق الطائفية، وتؤدي إلى تجزئة الدولة العراقية، ووصف الفيدرالية بأنها: "**قائمة على الصفرية، ولها منطلقات تخرجها من ضمن الدولة الواحدة، ومن ضمن العَلَم الواحد، ومن ضمن الرئيس الواحد، ومن ضمن الجيش الواحد**"[133].

وقامت المساجد السُّنية الأخرى في العراق بالدور نفسه، وكذلك حال أئمتها وخطبائها ووعاظها؛ فقد دعا **محمود خلف العيساوي** -في خطبة الجمعة التي ألقاها **بمسجد عبد القادر الكيلاني**- العراقيين إلى عدم الاعتراف بمجلس الحكم، ووصفه بأنه "**أم المشاكل**"[134]، وأعلن **إمام مسجد الرمادي** في دروسه بالمسجد رفضه المتكرر للاحتلال[135]. بينما دعا **عبد السلام داود إمام وخطيب جامع الكبيسي** إلى مواجهة الاحتلال الأمريكي في خطبة له يوم 4/ 9/

2003؛ فقال: "**هدفنا جميعًا تحرير ترابنا من الاحتلال الأمريكي البغيض**"[136].

وهاجم عادل السامرائي (**إمام وخطيب جامع المصطفى ببغداد**) ممارسات الاحتلال باقتحام المساجد واعتقال العلماء، وقال في خطبة له: "**هذه الاعتقالات التعسفية تكشف عن حقد دفين للإسلام والمسلمين؛ وهي محاولة يائسة لتكريس التفرقة والشقاق بين أبناء الدين الواحد**". وأضاف: "**إذا كان الأمريكان يتهمون السُّنة بمقاومتهم للاحتلال؛ فإن كل الشرائع تقر بذلك**". واعتبر **السامرائي** أن: "**ما حصل في كربلاء يثبت أن المسلمين بكل طوائفهم يرفضون الوجود الأجنبي**"[137].

ومن جهة أخرى تظاهر نحو خمسمائة مصلٍّ في باحة **مسجد ابن تيمية** السُّني جنوب بغداد عقب أداء صلاة الجمعة (2/ 1/ 2004) احتجاجًا على قيام القوات الأمريكية باقتحام المسجد واعتقال أكثر من عشرين مصليًا، وطالب المصلون بإطلاق سراح المعتقلين، وتوعدوا الاحتلال، ودعوا إلى وقف المداهمات والاعتقالات داخل المساجد، واستنكروا انتهاك حرمات المساجد، ورددوا: "**الجهاد.. الجهاد**". واستنكر عدد من أئمة وخطباء المساجد السُّنية – الذين قدموا إلى **مسجد ابن تيمية** للمشاركة في المظاهرة– عملية اقتحام المسجد، واصفين العملية بأنها: "**يوم عار على أمريكا**". وحث **عبد الستار الجنابي** المصلين على النضال والاقتداء بابن تيمية في صبره على المكاره، وقال: "**وصفونا بالمتطرفين والإرهابيين، وكان اقتحامًا مهينًا لبيت الله، واعتقلوا العلماء وأهانوهم وضربوهم**". وطالب **صباح القيسي** بالإفراج عن جميع المعتقلين لدى قوات الاحتلال وعلى رأسهم أئمة وخطباء المساجد[138].

ونظراً لأن مساجد الفلوجة والرمادي وسامراء والموصل وبعقوبة تدعو للمقاومة العسكرية والجهاد المسلح ضد قوات الاحتلال جهارًا نهارًا؛ فقد كان نصيبها كبيرًا من الاقتحامات واعتقال الأئمة والخطباء والمشايخ. ويذكر العديد من علماء أهل السُّنة أن أكثر من خمسين مسجدًا جرى اقتحامها خلال فترة وجيزة، واعتُقل أكثر من سبعين إمامًا وشيخًا وخطيبًا، ولا يزال بعضهم رهن الاعتقال منذ احتجازهم قبل أشهر. وقد اعتقل إمام جامع في **تكريت** لأنه سمح بالكلام لمصلٍّ دعا صراحة للجهاد ضد الاحتلال[139]. وكان **لمساجد الفلوجة** –على وجه الخصوص– دور بارز في الدعوة للجهاد ضد الاحتلال، وخاصة **جامعها الكبير، وجامع الخلفاء، وجامع أبوبكر الصديق، وجامع عمر بن الخطاب، وجامع عثمان بن عفان، وجامع علي بن أبي طالب**؛ ولذلك اعتقلت قوات الاحتلال أئمتها. وتنظر مساجد الفلوجة إلى مجلس الحكم باعتباره تابعًا للأمريكيين.

أما بالنسبة للمساجد والحسينيات الشيعية[140]، وموقفها من الاحتلال الأمريكي للعراق، ورؤيتها لأهم القضايا والمشكلات المطروحة على الساحة السياسية العراقية بعد انهيار النظام البعثي؛ فيمكن الحديث عن وجود تيارين متعارضين: أحدهما يدعو إلى مقاومة الاحتلال والتصدي له بكافة الوسائل ومنها المسلحة، والآخر يفضِّل الانتظار والتريُّث ومنح المحتل وقتًا كافيًا لتنفيذ وعوده للشعب العراقي التي تعهَّد بها أمام العالم.

يمثل تيار المقاومة؛ **مقتدى الصدر خطيب مسجدي النجف وكربلاء ومسجد الكوفة، ومحمد مهدي الخالصي إمام وخطيب مسجد موسى الكاظم ببغداد**. ويمثل تيار التريث والانتظار؛ **محمد باقر الحكيم، وعلي السيستاني**، وأتباعهما من عامة الناس ومن الأئمة والخطباء والوعاظ؛ وذلك بهدف أن يكون للشيعة النصيب الأكبر في حكم العراق بعد أن زال النظام المستبد.

ففي خطب الجمعة المتعددة التي ألقاها الزعيم الشيعي الشابُّ **مقتدى الصدر** أعلن منذ اليوم الأول رفضه للاحتلال، داعيًا إلى مقاومته بشتى السبل، وانتقد بحدة (في إحدى الخطب الجمعة له **بمسجد الكوفة**) الولايات المتحدة والمجلس غير الشرعي الذي أنشأته (مجلس الحكم الانتقالي). وقال بعد صلاة الجمعة إن أعضاء مجلس الحكم سلموا البلد إلى قوات أجنبية[141].

وفي خطبة أخرى له **بمسجد الإمام علي بالنجف** انتقد المجلس ووصفه بأنه غير قانوني، وحمل بعنف على الولايات المتحدة، ودعا إلى تشكيل جيش من المتطوعين ليتولى حماية المرجعيات الدينية، والسهر على حفظ الأمن في البلاد[142].

ونظمت مظاهرة بالقرب من **مسجد الإمام علي في النجف** –حضرها 15 ألف مصلٍّ– احتجاجًا على محاصرة القوات الأمريكية لمنزل **مقتدى الصدر**، على خلفية دعوته لتشكيل **جيش المهدي**، وتشكيل مجلس للحكم يناهض المجلس المعين من قبل الاحتلال[143]. وطالب **مقتدى الصدر** القوات الأمريكية –في خطبة له **بالمسجد الرئيسي** في النجف؛ في25/ 7/ 2003– بالخروج من النجف، وحل مجلس الحكم الانتقالي[144]. وأكد في خطبته أن جيش المهدي هو جيش العراق، منتقدًا الجيش الذي يتم تشكيله بإشراف القوات الأمريكية. وكان عشرات الآلاف من الأشخاص قد تجمعوا داخل **مسجد الإمام علي** وفي محيطه انتظارًا لخطبة **الصدر**، وتوجهت مئات الشاحنات من بغداد، و18 محافظة عراقية أخرى لنقل المعلّمين إلى النجف، وهم يحملون رايات خضراء وأعلامًا عراقية ولافتات كتب عليها "**جنود المهدي**". وبدأ على الفور تجنيد المتطوعين في الجيش المذكور في عدد من المناطق العراقية[145].

وقد استخدم **مسجد محسن بمدينة الصدر (مدينة صدام سابقًا)** في بغداد مركزًا من مراكز التطوع في **جيش المهدي**، وتتراوح أعمار المتطوعين بين 10 و50 سنة. وتم استدعاء المتطوعين عبر نداء بواسطة مكبرات الصوت في المساجد. وأوضح مسئول التجنيد في الجيش **بمسجد محسن** أن مهمة الجيش ستكون السهر على حفظ الأمن في وقت يسود التسيب الأمني في البلاد. وقال **مقتدى الصدر**: "**سيتم اللجوء للجيش عند الضرورة**"[146]. وألقى **مقتدى الصدر** الكثير من الخطب من على منبر الجمعة في النجف والكوفة وكربلاء، وحضرها عشرات الآلاف من مريديه؛ حتى أصبح ظاهرة، وتجاوز بمواقفه كثيرًا من الخطوط الحمراء في الوسط الشيعي المهادِن للاحتلال؛ مستندًا إلى الإرث العائلي الديني، والحشد الجماهيري المسانِد له[147].

ودعا **كاظم العبادي الناصري** من على منبر **مسجد الإمام الحسين بكربلاء** إلى إنهاء الاحتلال، وقال: "**نرفض الاحتلال؛ إنها إمبريالية جديدة لا نريدها ولسنا بحاجة إلى الأمريكيين**". ونددَّ بالساسة الذين يعودون إلى العراق مدعومين من قبل الأمريكيين والإنجليز، وإذا توفرت لديهم الفرصة لا يقومون إلا بإطاعة الأوامر الأمريكية[148].

وفي خطبة جمعة ألقاها **عبد المهدي الكربلائي بمسجد الإمام الحسين بكربلاء** هددَّ بمظاهرات وإضرابات ومواجهات مع الاحتلال؛ فيما لو أصرت أمريكا على مخططها الاستعماري، ورسم سياسة البلد بما يخدم مصالحها فقط، مؤكدًا أهمية نقل السلطة للعراقيين من خلال انتخابات عامة. ودعا الكربلائي الناس إلى تناسي الخلافات، محذرًا من اللامبالاة والتهاون[149].

وعبر **عماد البطاط (إمام مسجد موسى الكاظم بالبصرة)** عن استيائه من وجود الاحتلال قائلاً: "**كنا نعيش في خوف ورعب وقت حكم نظام صدام حسين، لكننا الآن نعيش في خوف أكثر بسبب وجود القوات الأمريكية والبريطانية**". وأضاف: "**الأمن غير مستتب في كل العراق، ويحتمل لأي شخص يسير في الشارع أن يتعرض للقتل؛ إما برصاص الاحتلال أو بسبب الثأر أو عن طريق حزب البعث أو عن طريق الأحزاب**"[150].

وقاد **أبوالحسن الهادي الموسوي النجفي** (إمام جامع الرضا) **مظاهرة** ضمت المئات من طلاب الحوزات العلمية في ساحة الفردوس وسط بغداد؛ احتجاجًا على اقتحام قوات الاحتلال مكاتب الحوزة العلمية والمساجد والحسينيات في النجف والحلة، واعتقال عدد من العلماء. وشدد المتظاهرون على استعدادهم للتصدي للاحتلال بقوة حتى الرمق الأخير؛ إن لم يتراجع عن ممارساته الظالمة. وجرت المظاهرة في إطار منظَّم وسلمي، وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين، وتقديم الاعتذار عما ارتكبته قوات الاحتلال، والتعهد بعدم تكرار تلك الأعمال الهمجية. وانتقد البيان الذي قرأه **الموسوي** الخداع الأمريكي مع الشعب العراقي، وقال لهم: "**تحدثوا عن جنة العراق، ولكننا لم نَر منهم إلا الكذب؛ حيث لا ماء ولا كهرباء ولا دواء ولا عمل ولا صحَّة ولا أمان**". وجاء البيان مذيلاً باسم تنظيم "**الحوزة الجهادية والجناح العسكري**". وهدد الشيعة بالعمليات الاستشهادية ضد الاحتلال[151].

وكان **لمسجد موسى الكاظم بمنطقة الكاظمية** في بغداد دور بارز في التظاهر وتنظيم المسيرات التي رفضت الاحتلال، ودعت إلى خروجه من العراق أو مقاومته[152]. وقد دعا إمامه وخطيبه **محمد مهدي الخالصي** إلى ذلك مرات عديدة.

وركز أنصار التيار المهادِن والداعي إلى التريث على مقدار المكاسب التي سيتم تحقيقها للطائفة الشيعية في العراق، وهم يأملون أن يكون لهم النصيب الأكبر في الحكم -كما ذكرت الدراسة من قبل- لذلك اقتصرت نشاطاتهم على العمل السياسي والممارسات السلمية، وقد لوحظ أنهم يكثفون نشاطاتهم وضغوطاتهم السياسية إذا ما أحسوا بأن نصيبهم من الكعكة بدأ في التناقص. وتم تركيز هدفهم في إجراء انتخابات مبكرة رفضها الكثير من أئمة وخطباء المساجد السُّنية؛ لأن المناطق السُّنية ليست على استعداد، ولا تمتلك الأدوات التي تكفل المشاركة الكاملة، كما أنهم يرفضون إجراءها في ظل الاحتلال؛ فقد سار عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى مسجد وسط مدينة البصرة يطالبون بإجراء انتخابات مبكرة لأعضاء الجمعية الانتقالية في نهاية مايو 2004، وخاطب **علي عبد الكريم الموسوي** الحاضرين من داخل المسجد منتقدًا العملية الانتقالية التي اتفق عليها الائتلاف ومجلس الحكم الانتقالي، وقال: "**إن هذا الاتفاق الذي أعد على عجل ليس عادلاً، ولا يعكس تعددية المجتمع العراقي، ومن شأنه أن يسبب مشاكل بين فئات المجتمع**"[153]. وفي تصريح **الموسوي** دلالة على أنه يعتبر حصة الشيعة في عضوية مجلس الحكم الانتقالي ليست كافية؛ وهو ما يعني قبوله بالتعددية الطائفية القائمة على نظام الحِصَّة. ودافع الموسوي عن فكرة إجراء انتخابات عامة[154].

ويلفت **أوس الشرقي** الانتباه إلى حدوث تحول كبير في موقف الشيعة من المقاومة المسلحة[155]؛ خاصة عند النظر إلى النصف المتفائل بدخول قوات الاحتلال، والذي تحوَّل غالبيته إلى متشائمين من الاحتلال بعد مرور فترة زمنية محددة، تكشفت خلالها أمور كثيرة تبين حرص المحتل على مصالحه الخاصة فقط، ولا أنه تهمه مصلحة الشيعة أو الأكراد،

واستعانته مؤخرًا بعناصر من حزب البعث برهان واضح.

وتأسيسًا على ذلك؛ أعلن بعض علماء الشيعة أن العراقيين سُنة وشيعة لم يعد أمامهم سوى التوحُّد ورص الصفوف لطرد المحتل ولو بقوة السلاح، وساد توتر شديد في المناطق الشيعية منذ يوم (2003/10/17) في أعقاب اندلاع الصدامات العنيفة بين **جيش المهدي** والقوات الأمريكية؛ الأمر الذي يشير إلى تصاعد عمليات المقاومة ضد الاحتلال في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية؛ كالنجف وكربلاء والناصرية والبصرة والكوفة.

وحول دوافع هذا التبدل في الموقع الشيعي قال **حيدر عباس الحسيني** إمام وخطيب مسجد "**الإمام السجاد**" في بغداد (21/ 10/ 2003): في البداية كان الجميع يدعون إلى رحيل الاحتلال؛ ولكن بالمظاهرات والاحتجاج والأساليب السلمية. فالظلم الفادح الذي وقع على الشيعة -والذي فرضه عليهم نظام صدام- والأمل في التخلص من هذا الكابوس؛ جعلهم في وضع لا يسمح لهم بمقاتلة القوات التي جاءت لتخليصهم من هذا النظام[156]. وأضاف خطيب مسجد السجاد: "**أما اليوم وبعد أن أعلن قادة قوات الاحتلال عزمهم على البقاء، وأنهم بدأوا في الهيمنة على موارد العراق والتحكم بمصير أبنائه؛ فليس أمام العراقيين سُنة وشيعة غير التوحد ورص الصفوف؛ لطرد المحتلين، وتحقيق استقلال العراق بعيدًا عن سيطرة القوى الاستعمارية وأطماعها**"[157].

وأشار محمد على المظفر إلى أنه: "**لم يكن موقف الشيعة من الاحتلال مختلفًا عن موقف الإخوة السُّنة من حيث الجوهر، ولكن دعوة التريث التي كان ينادي بها محمد باقر الحكيم كانت تستند في الأساس على الانتظار لاختبار نوايا المحتل، والوقوف على حقيقة ما يدعيه من أنه جاء لمساعدتنا على تحرير العراق**"[158]؛ وهي النظرة التي التقى عندها كثير من علماء الدين الشيعة في العراق.

وحول التحول في الرؤية الشيعية قال المظفر: "**الأيام تثبت أن قوات الاحتلال جاءت لتبقى، وأنها تخلت عن فكرة التحرير إلى الاحتلال الدائم والطويل، ومن هنا يتعين التحرك السريع لفضح هذه النوايا أولاً، والتصدي ولو بقوة السلاح إذا لم تنفع المحاجة**". واتهم القوات الغازية بإشاعة الفتن بين الطوائف، والتحريض على الاقتتال؛ ليس فقط بين السُّنة والشيعة؛ وإنما بين الشيعة أنفسهم. وأشار إلى أن الكثير من المحللين والمراقبين يعتقدون أن عمليات الاغتيال والتفجيرات المنظَّمة والكبيرة كانت من تدبير الأمريكان والبريطانيين؛ بهدف زرع الشكوك والفتنة بين أبناء العراق.

وتوعَّد مظفر في ختام تصريحه بأن العراقيين بكل طوائفهم لن يصبروا على تمادي المحتلين في إذلال الشعب، "**وعليهم الرحيل إلى بلادهم؛ وإلا فإن المجاهدين من السُّنة والشيعة ليس أمامهم إلا الجهاد**"[159].

وأعلن **مرتضى جعفر الموسوي** أحد قادة **جيش المهدي** أن استفزازات قوات الاحتلال لمشاعر المسلمين وتدنيس مقدساتهم في كربلاء والنجف والكوفة تدفعنا إلى مقاومتهم وطردهم[160].

وخلاصة القول إن المساجد في العراق (سُنية أو شيعية) تصدرت مواجهة الاحتلال، وانفردت بذلك منذ البداية. ورغم أن المساجد السُّنية كان لها الدور الأقوى في المقاومة والعمل المسلح في بداية الأمر، غير أن تصاعد دور المساجد الشيعية التابعة للتيار الذي يمثله **مقتدى الصدر** و**مهدي الخالصي** قد بدا واضحًا

بعد مرور فترة زمنية قصيرة. وتتوقع الدراسة زيادة نسبة المتشائمين من الذين تفاءلوا وآثروا التريث والانتظار عندما تنكشف لهم الصورة واضحة من نوايا الاحتلال في التحكم بمصير العراق وثرواته[161].

وتعتبر الدراسة أن التيار الشيعي الذي يدعو لمهادنة الاحتلال هو تيار محدود رغم الهالة الإعلامية

وهكذا يتضح إلى أي مدًى قامت مساجد العراق بدور سياسي فاعل، وخاصة **خطبة الجمعة** التي تحولت إلى منبر سياسي بارز للكلمة الحرة. وإلى أي حدٍّ تحولت المساجد إلى برلمانات شعبية متشعبة في جسد المجتمع العراقي عقب انهيار المؤسسات السياسية للنظام السابق، وأصبحت صلاة الجمعة موعد اللقاء الأسبوعي، وخروج المصلين عقبها موعدًا للتظاهر والتعبير عن المطالب السياسية. وفي ذلك دلالة على التحول الكبير الذي طرأ على دور المساجد في العراق من حيث المشاركة السياسية ومقاومة الغزاة.

جـ- أسلوب مساجد العراق في التعامل مع القضايا الداخلية:

تعتبر العلاقة بين السُّنة والشيعة في العراق وما تمخض عنها من مشكلات وأزمات؛ بمثابة القضية الثانية الأكثر أهمية بعد قضية الاحتلال؛ وهي من مخلَّفات النظام البائد التي حرص المحتل على إثارتها. وقد أثارت هذه القضية الحساسة والمهمة بعض المشكلات التي سيتم التطرق إليها الآن في إطار التعرف على أسلوب تعامل المساجد معها في إطار تقديم حلول لها وتجاوزها. ويأتي في طليعة هذه المشكلات: سيطرة بعض الجماعات الشيعية على عدد من المساجد السُّنية، والاعتداءات الشيعية المتكررة على المساجد السُّنية، وقضية الطائفية ومحاولة استئصالها على كافة المستويات والمؤسسات، وقضية معارضة العنف ضد الاحتلال، وإيثار المهادنة التي حظي بها بسبب الدعم الأمريكي/البريطاني له، وأن التيار الشيعي المقاوِم رغم اتساعه ومساندة العامة من الشيعة له؛ إلا أنه بدا إعلاميًا؛ وكأنه ظاهرة محدودة (وهو أمر يخالف الحقيقة)، وأن القيادات الشيعية التي تدعو للتريث -رغم كثرتها- لم تمثل إلا قطاعًا محدودًا من الشيعة.

والأسلوب السلمي، وادعاء بعض الشيعة أنهم الأغلبية رغم أنهم الأقلية. وأسباب ذلك: اتهام قوى خارجية بالسعي لتمزيق العراق وإثارة الكراهية بين الطوائف.

لقد ظهرت مشكلة السيطرة الشيعية على بعض المساجد السُّنية مع بداية انهيار نظام صدام ودخول القوات الأمريكية؛ حيث انتشرت مقولة مفادها إن نظام صدام كان يعمل لصالح السُّنة باعتبار صدام سُنيًا، وهذا بالطبع أبعد ما يكون عن الصحة؛ لأن صدام كان يعمل فقط لصالحه الشخصي. وتذرَّعت المجموعات الشيعية التي سيطرت على بعض المساجد السُّنية بأن عدد المساجد الشيعية أقل، وأنها تصرفت بتعليمات من الحوزة؛ إلا أن **أحمد الكبيسي** نفى أن يكون علماء الحوزة سمحوا بالسيطرة على مساجد السُّنة[162].

وسيطر الشيعة على 18 مسجدًا سُنيًا بينها 12 مسجدًا في بغداد[163]، كما سيطروا على المسجدين الوحيدين للسنة في النجف وكربلاء بعد مقتل **محمد باقر الحكيم**[164]. وسيطروا أيضًا على **مسجد أم المعارك**، وحولوه إلى **مسجد أم البنين**؛ وهو أكبر مسجد في البلاد، إلا أن حكمة القيادات السُّنية والشيعية أعادت المسجد إلى وضعه السُّني مع تغيير اسمه ليصبح **مسجد أم القرى**[165]، وأعيدت المساجد الأخرى أيضًا. وكان لتحريم علي السيستاني -لانتزاع الشيعة لمساجد السُّنة- دور بارز في تجاوز هذه المشكلة بسرعة[166]؛ إذ تم بعدها التأكيد في مساجد

وحسينيات العراق –أثناء خطب الجمعة– على نبذ الفُرقة، في إشارة إلى دعوة الشيعة لعدم السيطرة على مساجد السُّنة.

كما ظهرت مشكلة الاعتداءات الشيعية المتكررة على المساجد السُّنية في أماكن متفرقة من البلاد؛ الأمر الذي كان سيؤدي إلى فتنة طائفية لا تُحمد عقباها، لولا حكمة الأئمة والخطباء والعلماء الذين شكلوا مجلسًا شيعيًا سُنيًا مشتركًا لمعالجة القضايا الطارئة. وكان أول هجوم على مسجد سُني منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق قد وقع في مسجد سُني في حي الوشاش ذي الأغلبية الشيعية (الجمعة 5/ 9/ 2003)؛ حيث قُتل أربعة مصلين لدى خروجهم من صلاة الفجر، في محاولة لإثارة الفتنة الطائفية بتنفيذ اغتيالات لمسلمين لدى خروجهم من المساجد[167]. كما تعرض مسجد قباء السُّني في حي الشعب ذي الأغلبية الشيعية أيضًا إلى هجوم بالأسلحة الرشاشة؛ أدان **العزاوي** إمام وخطيب المسجد –على إثره– انتهاك حرمات بيوت الله محذِّرًا من الفتنة الطائفية[168]. وتكرر حادث أكثر خطورة في **مسجد أحباب المصطفى** في حي الحرية الشيعي غرب بغداد؛ حيث تعرض المسجد لأعمال تفجير، وجَّه خلالها **أحمد الدباش** (إمام المسجد) اتهامًا إلى الشيعة، معلقًا على دعوة تأييد السُّنة للنظام البعثي كحُجة لمهاجمة المسجد بقوله: "**إنها دعوة مرفوضة**"[169]. وشملت الاعتداءات أعمال اغتيال طالت بعض أئمة وخطباء المساجد، وهجمات بالقنابل أثناء الصلاة وخاصة وقت الفجر. وتمت إدانة هذه الاعتداءات والتحذير من إشعال نار فتنة طائفية[170]. وتعرضت المساجد السُّنية لهجمات شيعية مستمرة، كان من ضمن أسبابها اغتيال **محمد باقر الحكيم** واثنين وثمانين من أتباعه أمام **مسجد الإمام علي** بالنجف[171].

وظهرت مشكلة ثالثة –بين السُّنة والشيعة– ترتبط بالتعداد السكاني للعراقيين، وقد تزامنت مع دخول القوات الأمريكية بغداد؛ حيث بدأ يتردد في الأوساط الإعلامية والثقافية أن الشيعة يشكلون الأغلبية بالنسبة لسكان العراق، في دلالة واضحة على سعي القيادات الشيعية التي روَّجت لذلك إلى نيل النصيب الأكبر من حكم العراق، في ضوء اعتزام الأمريكيين تعميق الطائفية في النظام السياسي استنادًا إلى حِصَص الثقل السكاني لكل طائفة وجماعة. والمعروف أن أول من ادَّعى أن الشيعة هم الأكثرية هو **هادي المدرسي**. وقد ردَّ عليه **حارث الضاري** في ندوة اعتبر خلالها أن مقولة: "الشيعة أكثرية"؛ تعد أكذوبة[172].

وقد رد الأئمة والخطباء على هذه الشائعة، ووزعت بيانات على المساجد بخصوصها، كما خرجت ثلاث مظاهرات انطلقت من **مسجد أمّ المعارك (أمّ القرى حاليًا)**، ومن مسجدين في سامراء والبصرة، شارك فيها شيوخ القبائل السُّنية والعلماء والشباب[173]، بعد إشارة **حارث الضاري** لهذا الموضوع. وترى الدراسة أنه لا يوجد أي دليل علمي على ادعاء أن الشيعة هم الأكثرية؛ فالمعروف أن الاحصاء الرسمي العراقي لسنة 1997م أظهر أن السُّنة 65% والشيعة 33%[174]؛ أي إن السُّنة هم الأكثرية والشيعة هم الأقلية، ولا مصلحة لنظام صدام –كما تعتقد الدراسة– في تضخيم النسبة لصالح السُّنة؛ فهو نظام مستبد لا يهمه سوى مصلحته الشخصية.

وظهرت قضية أخرى أكثر خطورة تزعمها **محمد باقر الحكيم**؛ حيث أعلن في خطب الجمعة التي ألقاها في مساجد النجف معارضته المتكررة للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال، مؤكدًا تفضيله للوسائل السلمية[175]. وزاد الأمور تعقيدًا اغتياله مع اثنين وثمانين من أنصاره

أمام مسجد الإمام علي بالنجف، ثمناً لتوجهاته الرافضة لمقاومة الاحتلال، والداعية للوسائل السلمية مع المحتل بدعوى التريث. وعَكَسَ تصريح **حيدر عباس الحسيني** إمام وخطيب مسجد **الإمام السجَّاد** ببغداد (21/ 10/ 2003) تحولاً في موقفه؛ من مهادنة الاحتلال إلى مقاتلته، بعدما تبين له نوايا الاحتلال من البقاء في العراق والهيمنة على ثرواته وموارده[176].

ومكمن الخطورة في هذه القضية أنها تروَّج اعتبار إلى المقاومة المسلحة مصدرها سُنّة العراق، ودعوى التريث والمهادنة مصدرها شيعة العراق. وهذا من شأنه تعميق الفتنة بين أكبر طائفتين في العراق، رغم أن الواقع ينافي هذه المقولة؛ حيث إن الدراسة ترى أن اتجاه المقاومة بنوعيها المسلحة وغير المسلحة هي الاتجاه السائد لدى معظم العراقيين، وأن مهادنة الاحتلال -رغم إعلانها من قبل بعض القيادات الشيعية- فإنه لا يوجد دليل على أنها تعكس رأي أغلبية الشعب الشيعي.

ورغم المشاكل المذكورة؛ قامت مساجد وحسينيات العراق بدور ملموس في إفشال الفتنة الطائفية؛ حيث صلَّى شيعة في مساجد سُنية، وحضروا معهم خطبة الجمعة، كما حدث في **جامع أبوحنيفة** أثناء الخطبة التي ألقاها **أحمد الكبيسي**. وصلَّى سُنّة في مساجد شيعية؛ حيث توجَّه مصلون من **مسجد أبو حنيفة** إلى **مسجد موسى الكاظم** للاستماع إلى خطبة **محمد مهدي الخالصي**. ومن جهة أخرى؛ اشترك متظاهرون من مساجد سُنية مع متظاهرين من مساجد شيعية، وسار متظاهرون سُنة إلى مساجد شيعية والعكس، وتوحّد الجميع للتنديد بالاحتلال[177]. واعتبر التلازم بين **مسجد أبو حنيفة** ومسجد **موسى الكاظم** مثالاً بارزًا ونموذجًا يحتذى به لتوحُّد السُّنة والشيعة في العراق. ودعا **عبد السلام داود** (إمام وخطيب **جامع الكبيسي**) إلى الانتباه للفتنة الطائفية والحذر منها[178]، ودعا **مؤيد الأعظمي** في خطبة الجمعة أن يعيش السُّنة والشيعة معًا[179].

وهكذا قامت مساجد العراق بدور سياسي مؤثر في الناس، يفوق بكثير دور مقرات الأحزاب السياسية منذ بدء الاحتلال، وقد اكتشف المحتل هذه الحقيقة وأيقنها؛ واعتبر خطبة الجمعة منبرًا للمواقف السياسية؛ التي يجب أن تصغي إليها قوات الاحتلال. ولا شك أن الدور السياسي الفاعل للمساجد تمثَّلَ في إفشال الفتنة الطائفية، وتأكيد الوحدة الوطنية؛ وبذلك يكشف دور المساجد والحسينيات -في تشكيل رأي عام ضاغط على الاحتلال- عن الثقل السياسي للمؤسسات الدينية في العراق[180].

2- المرجعية:

المرجعية جهة اعتاد الناس الرجوع إليها والاستئناس برأيها في تدبير أمور دينهم ودنياهم، تحظى بتأييدهم ومساندتهم وطاعتهم واحترامهم لما تقوم به من أفعال تحقق مصالحهم. وهي إما شخص أو مجموعة من الأشخاص (كل يعمل بمفرده، وله أتباعه ومؤيدوه)، وإما مؤسسة ذات هيكل متكامل. والمرجعية قد تكون مستقلة تعمل بصورة غير رسمية، وقد تكون تابعة للسلطة، أو تدخل ضمن إطارها الرسمي. وعادة ما يلجأ إليها الناس إذا ما أهمَّهم أمر أو حلَّ بهم طارئ، أو انتابتهم أزمة من الأزمات. والمرجعية بهذه الصورة؛ هي انعكاس للظاهرة القيادية.

ويلجأ الناس عادة إلى المرجعية الدينية للتفقه في أمور دينهم، لاسيما للتعرف على رأي الدين في أمر من أمور الدنيا. كما يرجعون إليها في وقت المحن والأزمات الاجتماعية والسياسية، وفي ظل استبداد السلطة أو تعرض البلاد لخطر خارجي؛ فإن الناس ينتظرون منها دورًا اجتماعيًا وسياسيًا قياديًا يحقق لهم بعضًا من حقوقهم المفقودة، ويعيد لهم كرامتهم وعزتهم.

ضمن هذا السياق تتحرك المرجعية في إطار محور "**الأمة– السلطة– المرجعية**"؛ والسلطة هنا قد تكون سلطة استبدادية أو سلطة احتلال. والملاحظ أن المرجعية الدينية عادة ما يتصاعد دورها في حال تعرض البلاد لهجمة استعمارية تؤدي إلى انهيار النظام الاستبدادي وزوال قيادته؛ الأمر الذي يدفع الأمة إلى الاحتماء بالمرجعية الدينية، والنظر إليها كبديل للقيادة المنهارة؛ فقد ارتضتها لأمور دينها... أفلا تلجأ إليها في أمور دنياها في اللحظات الحرجة؟

استنادًا إلى هذه الصورة لجأ العراقيون إلى المرجعية الدينية لتعينهم على مواجهة الاحتلال الأمريكي لبلادهم، وعلى تدبير أمور معاشهم في ظل انهيار الدولة القومية ومؤسساتها. وذلك من منطلق عناصر القوة والتأثير الاجتماعي والسياسي التي تتمتع بها؛ استنادًا إلى الموقع الديني الذي تشغله، وإلى قوة الأمة كرصيد مساند لها جماهيريًا. فرغم قمع المرجعية وتحجيمها في المرحلة الاستبدادية؛ ظل ارتباط الجماهير بها قائمًا، أما في المرحلة الاستعمارية منذ بداياتها؛ فقد نهضت المرجعية لمواجهة استحقاقات المرحلة في ظل غياب القيادة الحاكمة.

وستتناول الدراسة فيما يلي الدور السياسي والاجتماعي للمرجعية الدينية في العراق في ظل الاحتلال، وتتعرف على آرائها ومواقفها وتوجهاتها؛ من منطلق التمييز بين المرجعية السُّنية والمرجعية الشيعية؛ إذ إن لكل منهما دوره ومواقفه وآراءه المميزة والمختلفة[181]. كما ستلقي الضوء على دور المرجعيات السُّنية في إطار المؤسسات التي شكلها علماء السُّنة لمواجهة معطيات المرحلة الراهنة، ودور المرجعيات الشيعية في إطار الحوزات العلمية في النجف. وستركز الاهتمام على معرفة آراء وتوجهات ومواقف بعض النماذج الفاعلة من علماء السُّنة،[182] ومراجع الشيعة البارزين الذين يمثلون التيارات المختلفة.

أ– المرجعية السُّنية:

يرى عصام العريان (أحد قادة الإخوان في مصر) أن المرجعيات الإسلامية تقدم لشعوبها قيمَ وثقافة الدفاع والمقاوَمة لأي مغتصب، مؤكدًا أن الخيار الوحيد لمواجهة الولايات المتحدة في العراق هو المقاوَمة[183]. ويحذر تيسير الألوسي من إيجاد دولة طائفية في العراق، مبينًا خطورتها ومساوئها عن طريق تكوين مرجعيات سُنية تتقاطع مع مرجعيات شيعية لتأسيس هذه السابقة التي تؤدي إلى تمزيق الشعب وتخريب الوطن وتهديد المنطقة. ويقول الألوسي: "**ليس لنا إلا التمسك بمرجعيات تدعو للتسامح والوحدة والتعايش.. وتأصيل روح المواطنة العراقية**"[184]. ويشير زهير كاظم إلى حرص نظام صدام على إضعاف صوت المرجعية الدينية، والتضييق على علماء الدين ومحاربتهم، والإقدام على اغتيال العديد منهم، وإصدار قرارات بتصفية علماء الدين السُّنة الذين تصدوا له أو لم ينسجموا مع طبيعة سياسته ورغباته[185].

ويذكر فهمي هويدي أن الذين قتلهم صدام من علماء السُّنة أكثر من علماء الشيعة؛ مما يؤكد أن ولاءه كان لطموحاته الشخصية لا لمذهبه السُّني، معتبرًا أن فتح الاحتلال الأمريكي لموضوع أن صدام سُني يعمل لصالح السُّنة يهدف إلى تقديم الطائفية على المواطنة، والتهوين من شأن الوجود السُّني في العراق[186]. وعلى العكس من ذلك، ودون أن يقدم تصورًا مقنعًا؛ يود عصام حسن –باندفاع المتحامل– أن يرى مرجعية لأهل السُّنة والجماعة –في العراق– تكون متماسكة في مواقفها، متوازنة في خطابها، مدركة لمسئولياتها تجاه العراق والعراقيين؛ لتساهم –حسب تعبيره– في إعادة دورة الحياة الطبيعية. وهذا لا يتم من وجهة نظره إلا إذا تمتعت هذه المرجعية بشجاعة كافية دون خوف أو وجل في فك ارتباطها برموز النظام وأجهزته وأدانت ممارساته الشوفينية![187].

ويبدو أن عصام حسن يتحدث بصورة مبطنة؛ يقصد من ورائها دعوة المرجعية السُّنية للتخلي عن خيار المقاومة، بحُجة أن المقاومة بمثابة دلالة على الارتباط بالنظام السابق. وهذا تصور مخالف للمنطق؛ لأن سقوط الاستبداد أمام الاستعمار يحتم على الشعوب -رغم تخلصها من النظام الاستبدادي- أن تواجه المستعمر الذي جاء لنهب ثرواتها والسيطرة عليها.

وترى إحدى الدراسات أن السُّنة في العراق لم يكن لهم مرجعية دينية؛ لأن النظام البعثي منع تكوينها بكل ما استطاع من وسائل التأثير على العلماء. وقد انتبه علماء السُّنة لهذه الحقيقة فسعوا إلى إنشاء مرجعية دينية لهم تحت اسم "**هيئة علماء المسلمين**"[188]. ويشير سلمان الظفيري إلى أن الحاجة ماسة الآن ليكون "**المجلس الإسلامي الأعلى لأهل السُّنة والجماعة**" مرجعية لأهل السُّنة؛ تجعل الهدف الواحد والعمل المشترك سمة من سمات المرحلة، معتبرًا أن المجلس إذا أخذ وضعه كهيئة تمثل ثلثي الشعب العراقي؛ ساعد على إثراء الاستعدادات للخروج من الأزمة الحالية؛ وذلك لكثرة العلماء والمفكرين من أهل السُّنة والجماعة[189].

وقد ظهرت بعد انهيار النظام البعثي في العراق مؤسسات أخرى اعتبرت نفسها مرجعية لأهل السُّنة، ويمكن القول إنها شكلت تيارًا لذلك؛ منها **الهيئة العليا للدعوة والإرشاد والفتوى** (سلفية) ممثلة في مجلس شورى الهيئة[190]، ومنها **الحزب الإسلامي العراقي (الجناح السياسي) للإخوان المسلمين في العراق**، ومنها **الاتحاد الإسلامي الكردستاني**[191].

من جهة أخرى؛ تعرضت المرجعية السُّنية إلى نفس مسالك التعامل التي انتهجتها سلطة الاحتلال مع المساجد وأئمتها وخطبائها، مستخدمة التحجيم وتكميم الأفواه وتشويه الصورة، واللجوء إلى وسائل القمع والإكراه كالسجن والتعذيب والقتل ومحاربة الأتباع؛ وذلك لتبني المرجعية السُّنية -بتياراتها المختلفة- لجبهة المقاوَمة المسلحة والشاملة مع سلطة الاحتلال[192]، باستثناء **الحزب الإسلامي** الذي أعلن -على لسان **محسن عبد الحميد**- أن الحزب لن ينتهج العنف في مقاومته للاحتلال، مشيرًا إلى رفضه التعاون مع أي حكومة يفرضها الاحتلال، رغم دعوته إلى انتهاج أسلوب المقاومة السلمية[193].

وتحاول الدراسة الآن التعرف على آراء وتوجهات علماء السُّنة إزاء الاحتلال، وموقفهم وأسلوب تعاملهم مع المشكلات الداخلية الناجمة عن انهيار الدولة القومية؛ ومنها: قضية المقاوَمة، وحدود شرعية القوة، والوحدة الوطنية، وتحقيق صالح المجموع، ومسألة الفيدرالية، ومخاطر تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات، والموقف من مجلس الحكم الانتقالي، وغيرها من المشكلات.

محمد بشار الفيضي:

عارض محمد بشار الفيضي[194] إجراء الانتخابات المبكرة التي دعا إليها أحد مراجع الشيعة؛ لأنها تؤدي إلى تهميش السُّنة، متهمًا الاستعمار الأمريكي بممارسة اللعبة الطائفية عن طريق الاهتمام المتزايد بالشيعة؛ الذين قدموا مكسبًا كبيرًا بالمحافظة على هدوء الشارع، والنظر إلى القوات الأمريكية على أنها قوات محرَّرة؛ وهو ما يوغر صدور السُّنة ويثير الشيعة ضد السُّنة. وتساءل الفيضي عن أسباب ترك القوات الأمريكية أبواب معسكرات النظام السابق ومخازن أسلحته أمام الناس؛ لينهبوا جميع الأسلحة الخفيفة والثقيلة على مرأى الدبابات الأمريكية الواقفة عند أبواب المعسكرات متفرِّجة على سلبها ونهبها، مشددًا على أن الشيعة والسُّنة والأكراد فوَّتوا الفرصة

على الولايات المتحدة لقيام حرب طائفية من خلال ضبط النفس والتحلي بالحكمة.

واعترف الفيضي بتهميش متعمَّد من قبل الاحتلال للطائفة السُّنية، رغم أن أبناءها يشكلون الأغلبية، على عكس التقديرات المعروفة عن الواقع السكاني في العراق. ورأى أن الانتخابات بحاجة إلى توفير الأجواء والمناخ المناسب لذلك؛ إذ لا توجد في العراق الآن لوائح انتخابية. والشعب العراقي غير مثقف بهذا الاتجاه؛ بسبب العقود الطويلة التي لا يعرف فيها سوى نظام الحزب الواحد. ولذلك فإن فتح أبواب الانتخابات فجأة من غير تمهيد أو توعية أو بيان أهميتها؛ يجعل منها "**طبخة على نار سريعة ستؤدي إلى إفساد الطعم**".

وأوضح الفيضي أن **هيئة علماء المسلمين** التي يمثلها لا تبحث عن مصلحة طائفة معينة؛ وإنما هدفها هو خدمة مصلحة الشعب العراقي ككل. ورغم اعتباره هذه الهيئة مرجعية للسُّنة؛ لكنه شدَّد على أن أطروحاتها تصب في مصلحة المجموع، مشيرًا إلى أن الانتخابات أمر ضروري لا غِنًى عنه للعراقيين، لكن السُّنة لم يتمكنوا من إعداد أنفسهم لها كما فعل الإخوة الشيعة الذين تهيأت لهم فرص كثيرة، وهناك شعور بضرر كبير سيحل بالسُّنة لأن صدام لم يتح لهم فرصة ظهور سياسي؛ ولذلك فهم يعانون من التبعثر فالشيعة لهم أكثر من عشرة أحزاب، وتنظيمات أخرى في طور التكوين، أما السُّنة فليس لهم سوى **الحزب الإسلامي**؛ وهو لا يمثل سوى تيار محدود في أهل السُّنة.

وخلص الفيضي إلى أن الانتخابات المبكرة تصب في مصلحة الشيعة وحدهم، وأن هدف الشيعة الأول ليس الانتخابات بقدر ما هو تمثيلهم بنسبة يرونها مناسبة لهم، وأن معظم تصريحات مراجع الشيعة تدور حول هذا الهدف. وشدَّد على أنه ينبغي تغليب مصلحة العراقيين على مصالحهم؛ فهم جزء من العراق وليس العراق كله. واعتبر الفيضي أن مقولة إن صدام كان يمثل السُّنة في العراق خالية من الحقيقة تمامًا؛ فصدام يعبد ذاته ولا تهمُّه طائفة ولا غيرها؛ فهو قد ضرب السُّنة والشيعة والأكراد معًا، ولو كان حكمه يمثل السُّنة لما جرت عشر محاولات انقلابية قادها السُّنة ضده؛ ابتداء من محمد فرج، وانتهاء بمحمد مظلوم. فإذا كان يمثل السُّنة لماذا ينقلبون عليه؟ هذا كلام أريد به إضعاف السُّنة.

وأوضح الفيضي أن صدام قام باستئصال العقول المفكرة من السُّنة؛ لذلك هم بحاجة إلى إعادة تشكيل أكثر من حزب يمثل تياراتهم. لذلك فالفيضي ليس مع الانتخابات بهذه العَجَلة، داعيًا إلى إتاحة الفرصة لإعادة بناء السُّنة لأنفسهم مثل الشيعة والأكراد؛ عندها سيتمكنون من خوض الانتخابات بحيث لا يشعرون أنهم ظُلِموا مرتين؛ الأولى أثناء حكم صدام، والثانية بعد سقوطه.

وحذر الفيضي من فتنة داخلية بسبب تقوية دور الشيعة والأكراد، وتهميش السُّنة سياسيًا وإعلاميًا، مستدلاً على ذلك من صياغة مجلس الحكم الانتقالي على أساس ديني عرقي طائفي مذهبي في آن واحد؛ فجعلت منه بذلك "**شلة**" ممزقة. ومستدلاً أيضًا من تصريحات سلطة الاحتلال التي لا تذكر السُّنة على لسان مسئوليها، وكأنهم غير موجودين على الساحة العراقية.

ورأى الفيضي أن السُّنة مع الشيعة يشكِّلون أكثرية عربية، ومع الأكراد يعتبرون أكثرية سُنية، وقال بأن العرب السُّنة بمفردهم يشكلون أكثرية، مستندًا إلى الإحصاء الرسمي لعام 1997. وأكد أن تجاهل هذه الأرقام كان مقصودًا من سلطة الاحتلال؛ فهي أرادت

أن تلعب اللُّعبة الطائفية فركَّزت على الإخوة الشيعة الذين أعطوها كسبًا بالمحافظة على الهدوء في الشارع، والنظر إلى قوات الاحتلال كونها قوات محررة. وحاولت الولايات المتحدة بإبدائها الاهتمام الأكبر بالشيعة أن تثيرنا ضد إخواننا الشيعة؛ فمصلحتها إثارة الفُرقة الطائفية بتهميش السُّنة، وتقديم دعم لا محدود للشيعة.

فالاحتلال يلعب لُعبة أصبح كل عراقي يفهمها؛ حيث ترك جميع المعسكرات ومخازن الأسلحة أمام الناس لينهبوها، ودخل الأكراد إلى الموصل بالاتفاق مع القوات الأمريكية، وقتل عددًا من السُّنة ثم قتل عددًا من الأكراد؛ ليحدث فتنة طائفية بين العرب والأكراد؛ لولا تفهم القادة للأمر، وتحليهم بالصبر وضبط النفس. واستطاع العرب والأكراد والسُّنة والشيعة تفويت الفرصة على الاحتلال بإشعال فتنة طائفية؛ لذلك لجأ المحتل إلى أسلوب **الحصة الطائفية** في مجلس الحكم.

ورفض الفيضي فكرة **الفيدرالية** لحل القضية الكردية، مؤكدًا على ضرورة معاملة الأكراد على أنهم قومية ينبغي ضمان حقوقها أسوة بقوميات العالم؛ لأنهم تعرضوا لمظالم كثيرة. لكن **الفيدرالية** من وجهة نظره يمكن أن تؤدي إلى تجزئة العراق؛ لذلك دعاهم إلى التريث وتأجيل هذا الأمر، داعيًا الشيعة والأكراد إلى عدم استغلال الوجود الأمريكي في قطف الثمار لتحقيق مصلحة الطائفة فقط، وإلى التريث لحين عودة السيادة والاحتكام لرأي الشعب لتحقيق مصلحة الشعب العراقي كله.

واعتبر الفيضي أن المقاومة ضد الاحتلال بكافة أشكالها حق مشروع كفلته القوانين والأعراف الدولية، وأشار إلى أن قتل أفراد الشرطة العراقية والمواطنين الأبرياء والعمليات الأخرى لا تصدر عن رجل يدافع عن بلده؛ وإنما هي دسيسة من دسائس أجهزة المخابرات العالمية (ومنها الموساد) التي أصبح العراق مستباحًا منها[195].

حارث الضاري:

شارك حارث الضاري بدور نشط وآراء جريئة وصريحة تدل على شخصيته الوطنية وبعد نظره؛ فقد أعلن موقفًا واضحًا ومباشرًا عن قضايا أساسية كالاستعمار والطائفية والتجزئة وتصفية العملاء ومواجهة الفتن والمقاوَمة والعمل التنظيمي والتعداد السكاني. حيث أعلن مساندته للمقاومة كحق مشروع لشعب محتلٍّ، تكفله له الأعراف الدولية، وقال: "**وليأخذ الذين يحسنون الظن بالغزاة وقتهم**". ورفض تقسيم العراق إلى طوائف وأعراق، وأعلن قبوله بأي حاكم يؤمن بالله ويؤمن بالعراق وطنًا حرًّا سيدًا[196].

وأبدى **الضاري** موقفًا رافضًا لمجلس الحكم؛ حيث وصفه بعبارته الشهيرة بأنه "**مولود مسخ**"، ولا يمثِّل إلا الذين عيَّنوه، وأنه عنوان لتقسيم العراق وتكريس سياسة "**فرِّقْ تسُدْ**" بين طوائفه وأعراقه؛ داعيًا المؤمنين بوحدة العراق الانسحاب منه[197]. واعتبر الضاري أن مجلس الحكم لا يمثل إرادة الشعب العراقي؛ بل يكرس الطائفية والعنصرية، ويزرع الكراهية بين العراقيين لأول مرة[198]، وأنه تشكَّل بإرادة أجنبية هي إرادة المحتل. ووصف **تقسيم الحِصَّة** في المجلس بأنها مُجحِفة وغير مُنصِفة لكل طوائف وفئات المجتمع العراقي. بل إن التقسيم استثنى فئات وأحزابًا سياسية، وكانت تشكيلته في غالبها ممن كانوا خارج العراق وجاءوا مع قوات الاحتلال[199].

ودعا **الضاري** في المقابل إلى إنشاء جبهة وطنية لتحرير العراق تضم جميع أطياف الشعب العراقي، وقال: "**نحن بحاجة إلى جماعة موحَّدة تضم علماء**

المسلمين من السُّنة والشيعة، وتنفتح على بقية الأديان وتحاورها؛ لكي تكون بمثابة مرجع يرجع إليه الناس"، تضم المسلم والمسيحي والعربي والكردي. وانتقد استخدام مصطلحيْ "**قوميين**" و"**إسلاميين**" والاتهامات المتبادلة بينهما، داعيًا إلى عدم الانسياق وراء الفتن والدسائس[200].

ورغم أن **الضاري** هاجم بشدة النظام السابق – كما ذكرت الدراسة من قبل– لكنه أدان بشدة أيضًا دعاوى تصفية أنصار هذا النظام والقصاص منهم، مطالبًا بتحديد كلمة "**عمالة**" على أنها تعني أولئك الذين دخلوا على دبابات الاحتلال، والذين أطلقوا على أنفسهم لقب **المعارَضة**[201].

وانتقد **الضاري** الممارسات الأمريكية التعسفية بحق السُّنة اعتمادًا على الأخبار المضللة؛ فقد دوهمت المنازل السُّنية، وملئت السجون بالمشتبه بهم[202]. ورغم أنه كان يتحاشى الخوض في مسألة الأغلبية السكانية ومسألة النِّسب خوفًا من إثارة الفتنة الطائفية؛ إلا أنه اضطُر للتحدث في هذا الأمر بعد أن تثبَّت رسميًا من قِبَل مجلس الحكم الذي اعتمدت الحصة فيه على هذه النِّسب؛ فقال: "**ليس الشيعة أغلبية، بل السُّنة هم الأغلبية**"[203].

وقد رد **الضاري** على **هادي المدرسي** –الذي ادعى أن الشيعة هم الأكثرية في ندوة– بأنه جاء في الإحصاء الرسمي العراقي لسنة 1997 أن السُّنة 65% والشيعة 34%[204]. وبعض الإحصاءات تقول إن السُّنة 53% وبعضها 54% وبعضها 55%[205]. ولم يقتصر دور **الضاري** على هذه الأمور؛ بل شارك بنفسه في المظاهرات التي خرجت من مساجد بغداد تطالب بخروج الاحتلال والتنديد باعتقاله العلماء، وتفتيش المنازل دون مراعاة حُرمتها[206].

أحمد الكبيسي:

قام أحمد الكبيسي بدور بارز في بداية الاحتلال الأمريكي للعراق؛ حيث ألقى خطبته الشهيرة التي حضَّ فيها على نبذ الخلافات بهدف توحيد الصف والعمل الجاد لبناء نهضة العراق، محذِّرًا من بقاء الاحتلال الذي يجب –حسب تعبيره– أن ينتهي في أقرب وقت ممكن[207]. ودعا إلى مغادرة القوات الأمريكية العراق قبل أن يتم طردها، ونوَّه إلى الحاجة لتشكيل مجلس من علماء المسلمين بالعراق من أجل منح الولاية والمصداقية لأي حكومة عراقية مقبلة[208]. وهو ما حدث لاحقًا؛ حيث تشكلت **هيئة علماء المسلمين** (السُّنة). ويمثل مضمون هذه الخطبة، التي حضرها سُنة وشيعة، إشارة قوية للتمسك بالثوابت الوطنية الرافضة للانقسام والداعية للتسامح؛ حيث أكد **الكبيسي** نبذ الطائفية ومحاربة الداعين إليها، كما وجَّه نقدًا لاذعًا للأمريكيين[209].

ويهاجم **الكبيسي** (الذي يترأس الحركة الوطنية العراقية الموحَّدة) استمرار الاحتلال الأمريكي، وسعيه إلى إيجاد دور صوري لمجلس القيادة العراقي السُّباعي الذي شكله عدد من القوى السياسية، وقال **الكبيسي**: "**ذلك المجلس صوري، وليس له أي تأثير سياسي**". ودعا إلى إقامة دولة إسلامية متفتحة متعددة الأعراق والطوائف والأديان، رافضًا اقتصارها على مذهب ديني واحد، وقال: "**إن العباءة الدينية لا تصلح للحكم في العراق**". وأضاف: "**نريد دولة فقط تقوم على فكر إسلامي يقبل القسمة على الجميع**". وذكر منذ البداية أن الأمريكيين لن يفعلوا شيئًا في مصلحة العراق، وقال إنه مع خيار المقاوَمة: "**لكن بعد عام أو عامين**"، مشيرًا إلى أن البلاد أصبحت الآن في يد الأمريكيين، وأصبح العراقيون محكومين بالاحتلال[210].

ودعا أتباعه –في لقاء معهم في مقر **هيئة علماء المسلمين**– إلى التظاهر، معتبرًا أنه أصبح فرضَ عيْنٍ عليهم حتى يرى الأمريكيون حجمهم، قائلاً: "**لقد أصبحتم الآن ضمن حسابات الأمريكيين في أي تشكيلة حكومية قادمة؛ فتظاهروا**". وأضاف: "**التظاهر حق مشروع للجميع، وأنا طالبت العلماء أن يُظهروا من خلال التظاهر عددهم؛ حتى يرى الأمريكان كتلة العلماء، ويعاملونهم باحترام**". وقال أيضًا: "**الأمريكان شئنا أم أبينا موجودون، نرفض وجودهم ككل العراقيين؛ إلا أن وجودهم أصبح ضرورة الآن، وأنا واحد من الناس أنادي وأعترف أن وجودهم ضرورة، بدونهم نموت؛ حيث سيختفي هامش الأمن الذي يحققونه، والذي لا يزيد عن 1%، لكننا بحاجة إليه**". وأضاف أيضًا: "**نحن لا نملك شيئًا لا قيادة ولا جيشًا ولا أي شيء، نريد بالمقابل أن نعاملَ على أساس أننا أصحاب البلد الأصليون**".

وقال: "**أثناء الحرب، كل من يتعاون مع الأمريكان مرتدّ، وقلت هذا في كل مكان**"، وتابع: "**أما الآن؛ فحيث لا توجد حكومة فلا يجب القتال؛ فالحكم الشرعي للمسلم الذي له دولة ويحارب الاحتلال أمر، وتعامُل مَنْ لا دولة له مع المحتل أمر آخر، ونحن الآن نتعامل مع المحتلين**". وأوضح الكبيسي: "**نحن الآن لا حوزة لنا ولا إمام، وإذا ظهر صدام ينشيء حكمًا آخر؛ وفي هذه الحالة سنجتمع ونقاتل خلفه لو طلب**"، وقال أيضًا: "**إذا جاء أحد الذين يفرضهم الأمريكان فسنتبعه ولن نقيله إلا بكفره، وحينئذ يجوز أن نخرج عليه**"[211].

وأيد عودة الملكية في العراق مقترحًا اسم عائلة الجيلاني كعائلة ملكية تحكم العراق، مرجعًا سبب مطالبته بذلك إلى أنه يرغب في منع التقسيم الطائفي.

وسخر مما يَروّج عن رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على النِّفط، معتبرًا أن العراق لم يستفد من نفطه طوال السنوات، وما سيأتي من النفط مهما سَرَقَ منه الأمريكيون سيكون أكثر مما كان يصل في عهد صدام. ودعا إلى محاكمة رموز النظام السابق في محاكم عراقية، وقال بأنه لو كان رئيس حكومة فسيطالب بالمليارات مقابل كل طفل عراقي ماتَ، وكل رجل جُرِح، وكلِّ طالبٍ معوَّق، وسيطالب بأموال الدنيا من أمريكا والغرب، وكل من حَاصَرَ العراق"[212]. واعتبر أن الاحتلال الأمريكي للعراق بداية النهاية للولايات المتحدة؛ داعيًا الأمريكيين إلى قراءة التاريخ وإدراك الخطر المحدق بهم.

وأشار –في حديثه عن المقاومة– بالقول إنها غير منظمة وغير واضحة المعالم وغير معروفة الرموز، وربما يكون من ورائها دول خارجية (يقصد أعمال التفجير التي يذهب ضحيتها عراقيون). ورجَّح أن تفجيرات السيارات المفخخة بهذا الشكل المنظم وراؤها يد خفية خارجية. وقال: "**وهذه الأعمال من المقاومة ليست من ثقافة العراقيين ولا من صناعتهم**". وجزم بأنه لا وجود لتنظيم القاعدة في العراق.

وعن الفيدرالية؛ قال إنها مقدمة للانفصال. ووصف الطائفية بأنها فكر يمقته الجميع من العقلاء، وقال: "الطائفية فرضت نفسها فرضًا خفيفًا متسللاً".

وعن شكل نظام الحكم المرتقب في العراق أوضح أن الاحتلال الأمريكي يشجع الحس الطائفي القبلي، وأن طموحه إيجاد حكم مدني حضري كما كان العهد الملكي العراقي، الذي وصفه بأنه كان عهدًا عظيمًا؛ لأن فيه شعر العراقيون بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات لا فرق بين سُني أو شيعي أو كردي أو عربي؛ كلهم مواطنون[213].

وقام الكبيسي بدور بارز في التقريب بين السُّنة والشيعة، وتعامل مع هذه المسألة بكثير من الحكمة والتعقل. فقد استنكر حادث اغتيال **محمد باقر الحكيم** (29/ 8/ 2003). وأكد أن منفذي العملية هم

أعداء الإسلام، وأن مَنْ هم وراءها ليسوا عراقيين؛ فالعراقيون لا يمتلكون قنبلة زنتها 700 كجم؛ بل هناك قوة كبيرة وراءها. وقال: "**إن واجب سلطات الاحتلال القانوني يحتم عليها حفظ الأمن وإعادة النظام**". وشدد على أن أيًا من الشيعة لم يوجّه التهمة إلى السُّنة، ونفى نفيًا قاطعًا أن تكون جهات سُنية وراء الحادث[214].

وأجرى تنسيقًا بينه وبين زعماء الشيعة من أمثال **مقتدى الصدر**[215]، وأوفد بعض أتباعه للقاء مراجع الشيعة في النجف؛ في مساعٍ منه ودفعٍ للتعايش بين السُّنة والشيعة[216]. واتهم **الكبيسي** الموسادَ والسي آي إيه بالإعداد لبناء أكبر شبكة للإفساد الأخلاقي في البصرة؛ باتجاه تعزيز الاختراق الأمني والأخلاقي للعراق والعالم العربي وإيران"[217].

وقد تعرض **الكبيسي** لبعض الانتقادات من منطلق أنه يطرح أفكارًا تدخل في باب المسكوت عنه[218]؛ كحديثه عن بعض الجوانب المرتبطة بالاحتلال الأمريكي للعراق[219]. غير أنه في الوقت نفسه تعرض لتشويه متعمد لصورته[220].

وبالإضافة إلى النماذج الثلاثة التي تناولتها الدراسة؛ فإن المرجعيات السُّنية اتبعت في الغالب نفس التوجهات المذكورة حول أهم القضايا السياسية التي تخص الشأن العراقي.

ب- المرجعية الشيعية:

يلاحظ مراد الأعظمي تمسك الشيعة في العراق بعلماء الدين كمرجع لهم دون سواهم من المرجعيات التي غزت الساحة السياسية العراقية بعد انهيار نظام صدام، مشيرًا إلى أن **الحوزة** في الثقافة والتاريخ الشيعي لها شأن كبير. ويعتبر رجالاتها وعلماؤها أعلى سلطة يمكن أن تصدر توجيهاتها للشيعة في أنحاء العالم.

وبالرغم من الخلاف الشيعي/الشيعي حول مقر الحوزة العلمية؛ فإنها على الأرجح تتمركز في النجف وكربلاء. وقد خبا صوت هذه الحوزة طوال حكم البعث، وتعتبر الفتوى الصادرة عن هذه المؤسسة أمراً واجب التنفيذ دون مناقشات أو محاولات لنقدها، إضافة إلى المكانة التي يتبوأها الرجال الذين تمت إجازتهم منها. ولذلك كان شعار الشيعة بعد الاحتلال: "**الحوزة مرجعيتنا**"[221].

ويرى ناصر الأسدي أنه مع سقوط الاستبداد سيجتاز العراقيون تحت قيادة العلماء مرحلة الاحتلال التي لا تدوم، ويقول إن الشعب العراقي تاريخيًا مطيع لمرجعيته الدينية، معتبرًا أنها الأصل في العراق، وتأتي الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى في الدرجة الثانية؛ لذلك فالكلمة الحاسمة للمرجعية؛ حيث إن 78% من عموم الشيعة تابع لها. ويؤكد الأسدي أن أكثرية الشيعة تابعون للمرجعية في النجف وكربلاء[222].

ويقر حسين الشامي الذي تحدث عن النزاع أو التنافس المرجعي بأن المرجع هو مرجع روحي للناس يوجههم أخلاقيًا وتربويًا، مشيرًا إلى أن النظام العراقي السابق قضى على إمكانية وجود مرجعية عربية للشيعة. ويرى السيد بحر العلوم أن المرجعية تعني أن الناس يرجعون إلى أكثر الأشخاص تخصصًا في العلوم الدينية؛ بحيث يكون عادلاً ومتدينًا وحقيقيًا، وأن يكون مواكبًا للعصر. وفرق بين المرجعية الدينية التي لا يحددها نطاق جغرافي، والزعامة الدينية التي تفرض رأيها في منطقة معينة[223].

وقال صالح السيد باقر إنه ليس باستطاعة أي مرجع أن يحتكر المرجعية لنفسه، ولا يسمح للآخرين بالظهور وإعلان مرجعيتهم، مشيرًا إلى تبلور مفهوم جديد للمرجعية الدينية، وجعلها لا تنحصر في القضايا الأخلاقية والبيع والشراء والطهارة والزكاة والزواج

والطلاق والصلاة والصوم والحج؛ وإنما تشمل أيضًا الموقف من الحكومات وأعوانها، وقضايا الحرب والسلم والضرائب. وميز باقر بين نوعين من المراجع تأسيسًا على ذلك: مرجع يتدخل في الشئون السياسية، ومرجع محافظ يبقى بعيدًا عنها[224].

ويطرح علي إسماعيل نصار تقسيمًا آخر للمراجع يميز فيه بين أولئك الذين يعملون لصالح العراق ككل، وأولئك الذين يعملون لصالح الطائفة فقط[225]. ويرى في دراسة أخرى له أن المشروع الأمريكي في العراق ذو طبيعة جذرية مختلفة، إلى حد يضع المرجعية حيال ظروف تاريخية مغايرة كلياً لظروف مقاومة الإنجليز في العشرينيات من القرن الماضي. ويتخذ نصار من هذه المقولة تبريرًا للموقف المهادن من الاحتلال الأمريكي الذي خلصهم من النظام الاستبدادي. وهذا تبرير غير معقول؛ أن يقبل المجتمع الإنساني بالمستعمر للتخلص من المستبد. ويشير نصار إلى حالة الفراغ السياسي والقيادي التي خلفها انهيار النظام السابق، وموقف المعارضة التي ساندت العدوان الأمريكي، وضعف الدور السياسي للمعارضة الوطنية؛ الأمر الذي دفع الناس إلى الالتفاف حول المرجعيات لممارسة مسئولياتها الإرشادية في الكفاح الوطني ضد المحتل وعملائه. ويلفت نصار الانتباه إلى ظاهرة تعدد المرجعيات وتنوع رؤاها؛ مما أدى إلى اختلاف الولاءات السياسية للشعب العراقي وفقًا للموقف السياسي للمرجع الذي يتبعونه، معتبرًا أن الفراغ المرجعي وتشتت الولاءات سيؤجج الصراع المرجعي[226].

ويؤكد محمد حسين فضل الله على وجوب اتصاف المرجع بالرشد الفقهي والرشد الاجتماعي والرشد السياسي والرشد الحركي، مع الاستقامة الأخلاقية والقوة الروحية. ويدعو إلى تحويل المرجعية إلى مؤسسة، ويطرح في الوقت نفسه إشكالية تبعية أو سيطرة الحاكم على المرجعية؛ التي أدت إلى فقدان المرجعية لمعناها، مؤكدًا على أهمية التخلص من ضغط الحاكم[227].

ويشير هاني فحص إلى حالة الحذر الشديد التي سيطرت على المرجعية مع بداية الاحتلال الأمريكي، معتبرًا أنها ضرورة وطنية لا غنى عنها، وأن دورها -رغم ذلك- سوف يتعاظم من خلال حكمتها ووحدتها وواقعيتها في التعاطي مع الشأن العام، ومن خلال مصداقيتها على المدى الشعبي الواسع. ويرى أن المرجعية -بما تمثل وبعلاقاتها المتوازنة مع كل الأطراف- مرشحة لأن تكون قوة أشد فاعلية من دون أن تلغي غيرها؛ لذلك فإن الحرص على التفاهم معها وعدم التناقض أو الاختلاف أمر مطلوب[228].

وركزت إحدى الدراسات -التي اهتمت بعلاقة المرجعية بالأمة- على تناول دورها في الحركة التغييرية؛ من خلال امتلاكها لفن الخطاب الجماهيري، وعلى طرح ثلاث إشكاليات مرتبطة بها: علاقتها مع السلطة، ومع الناس، ومع المرجعيات الأخرى. وتؤكد هذه الدراسة أن المرجعية اكتسبت تأثيرها الاجتماعي من موقعها الديني، وأخذت أهميتها السياسية من قوة الأمة بوصفها الرصيد الكبير للمرجعية؛ لذلك فإن قوة المرجعية محصلة اجتماع عنصرين أساسيين: الدين، والأمة. فالأمة بحكم تكليفها الشرعي ترجع إلى علماء الدين في مسائلها الحياتية في العبادات والمعاملات، وتأخذ الحكم في مستجدات الأمور منها، وفي المواقف الحرجة تنظر صوب المرجعية؛ وهو ما يؤدي إلى امتلاك المرجعية رصيدًا جماهيريًا ضخمًا تضمن من خلاله عنصر الأمة، وتقوي به مكانتها، وتتحول إلى قوة اجتماعية وسياسية كبيرة في المجتمع العراقي.

وهنا تبرز مسألة كفاءة المرجعية في استخدام مكانتها الدينية في توجيه الأمة وتحريك الأحداث. إن مشكلة المرجعية في كل تاريخها أنها كانت شخصًا،

تعتمد عليه وعلى مبادراته وعلى سعة أفقه والظروف المحيطة به؛ فيلعب الشخص المرجع دورًا رئيسيًا بمكانته الاجتماعية وتأثيره على الأمة؛ من خلال مقومات شخصيته، ومن خلال نظرته إلى الحياة، واهتماماته السياسية والفكرية. لقد مثَّلت المرجعية الدينية نضجًا سياسيًا ووعيًا رفيعًا مكنَّها من بلورة مشروعها السياسي الذي اعتمد بشكل رئيسي على العنصر الجماهيري العشائري، ومكانة المرجعية ودورها السياسي والاجتماعي في المجتمع العراقي"[229].

وتبحث الدراسة -فيما يلي- آراء وتوجهات مراجع الشيعة إزاء الاحتلال[230]، وموقفهم وأسلوب تعاملهم مع المشكلات الداخلية الناجمة عن انهيار الدولة القومية. ويأتي في طليعتها: المفاضلة بين المقاومة العنيفة والمقاومة السلمية، والطائفية وتكريسها في النظام السياسي، والانتخابات والتبكير بها، والفيدرالية والخوف من تقسيم العراق، وتحميل السُّنة أخطاء النظام السابق، والفتنة بين السُّنة والشيعة، ومجلس الحكم الانتقالي.

ومراعاة للتيارات المختلفة في الحوزة العلمية؛

تتناول الدراسة آراء وتوجهات ومواقف **محمد باقر الحكيم** و**علي السيستاني** و**محمد تقي المدرسي مهدي الخالصي**، بالإضافة إلى **مقتدى الصدر**؛ الذي يعتبر نفسه وكيلاً للمرجع **كاظم الحائري** (الذي اعتبره والده **محمد صادق الصدر**؛ أعلم مرجع شيعي من بعده) ويرجع الاهتمام بمقتدى الصدر في هذا المقام -رغم أنه ليس مرجعًا- إلى أنه يمثل بوراثته لحوزة آل الصدر تيارًا مختلفًا (أرسى دعائمه عمُّه محمد باقر الصدر ووالده) أطلق عليه "**الحوزة الناطقة**"، تميزًا عن "**الحوزة الصامتة**" التي ينتمي إليها أغلب المراجع الشيعة الكبار.

وتميز الدراسة بين أربعة تيارات تعود بجذورها إلى عهد الاستعمار البريطاني للعراق في أوائل القرن العشرين الميلادي، ولكل تيار مواقفه المختلفة من الاحتلال الأمريكي والمشكلات المترتبة على انهيار النظام السابق: تيار المهادنة والتريث المتواطئ مع الاحتلال والراضخ له؛ الذي يمثله محمد باقر الحكيم وعبد العزيز الحكيم و**آل الحكيم**. وتيار التهدئة والاتجاه السياسي المحافظ؛ الذي يُؤْثِر الصمت في أغلب الأحيان والابتعاد عن السياسة، ويدعو للمقاومة السلمية؛ ويمثله **علي السيستاني** الذي ورث مرجعية أبي القاسم الخوئي. وتيار الانفتاح السياسي والاقتصادي والفكري؛ الذي ظهر كرد فعل على التيار المحافظ؛ ويمثله **محمد تقي المدرسي** الذي ورث مرجعية محمد الشيرازي وصادق الشيرازي. وتيار المقاومة ومواجهة الاحتلال بصورة شاملة؛ ويتزعمه **محمد مهدي الخالصي** و**مقتدى الصدر**؛ اللذان ورثا عن جدودهما من آل الخالصي وآل الصدر الكفاح ضد الاستعمار والاستبداد معًا"[231].

تيار التريث والمهادنة:

تبناه محمد باقر الحكيم وعبد العزيز الحكيم ومراجع آل الحكيم، ويقوم -حسب ما نادى به **محمد باقر الحكيم**- على الانتظار لاختبار نوايا المحتل، والوقوف على حقيقة ما يدعيه من أنه جاء لمساعدتنا على تحرير العراق من النظام الاستبدادي[232]. ولذلك عارض **الحكيم** أعمال العنف ضد الاحتلال وفضَّل الوسائل السلمية، وقال: "**ينبغي علينا البدء بمفاوضات ومظاهرات سلمية ضد الاحتلال**"، وأضاف: "**إن استخدام العنف هو الملجأ الأخير**"[233]. وطالب العراقيين -منذ البداية- برفض كافة أشكال السيطرة الخارجية، داعيًا إياهم إلى التجمع لرفض وجود الاحتلال، ودعم إقامة نظام سياسي يضمن الحرية والاستقلال والعدالة لجميع العراقيين، مشددًا على أهمية استفتاء العراقيين في تحديد مستقبل العراق[234]. لكنه في الوقت نفسه تعهد لسلطة الاحتلال بنزع

أسلحة **فيلق بدر** (**30 ألف مقاتل**) لتحقيق الأمن والاستقرار؛ الأمر الذي أثار ترحيب الولايات المتحدة[235].

ورغم أنه حاول حشد التأييد لآرائه وتوجهاته، فجمع رجال الدين الإسلامي والمسيحي في لقاء معه ومع **محمد سعيد الطبطبائي الحكيم**[236]؛ إلا أنه لم يوفق في مسعاه، ولم تحظ آراؤه بالتأييد الكامل. ومن الملاحظ أن **باقر الحكيم** الذي قَدِم من إيران **بحوزة دار الحكمة** التي يترأسها بعد غيابٍ مدته 23 عامًا، ويقبل بنظرية **الخميني** في حكم رجال الدين (ولاية الفقيه)[237]؛ أعلن رفضه حكومة تُفرض على العراق، مؤكدًا قدرة الشعب العراقي حكم نفسه مع رحيل قوات الاحتلال، وقال: "**نريد الاستقلال ولا نريد الحكومة المفروضة**". وأضاف: "**ليتركوا العراق للعراقيين، وسيجدون أنهم يستطيعون أن يحققوا الأمن وأن يحموا بلدهم**". وتابع: "**إن قواته (فيلق بدر) قادرة على ضبط الأمن في العراق**". وأكد في خطابه الذي ألقاه في البصرة (10/ 5/ 2003) على رغبته في تشكيل حكومة عراقية تمثل جميع الطوائف؛ مسلمين شيعة وسُنة ومسيحيين وكل الطوائف، معلنًا أن الجهاد الآخر هو جهاد الأمن والبناء بعد جهاد الطغيان[238].

ويبدو من تصريحات **باقر الحكيم** أنه يسعى جاهدًا لتعميق البديل لمبدأ المقاومة، والمتمثل في تحقيق استتباب الأمن في ظل الاحتلال؛ لذلك تم استيعاب قواته فيلق بدر في جهاز الشرطة، كما أنه حَرِص بصورة واضحة على تأسيس دولة طائفية تقوم على حفظ النصيب الأكبر لشيعة العراق في بنية النظام السياسي الجديد. ولهذا دأب في تصريحاته على إظهار نسبة الشيعة على أنهم الأغلبية؛ إذ إنه أدرك إصرار الأمريكيين على تأسيس نظام سياسي طائفي في العراق، ولذلك أكد مراراً أن الشيعة يمثلون 65% والأكراد 20% والمسيحيون 5%. وإذا حسبنا التركمان 5%؛ فإن السنة العرب سيكونون 5%، وسيكونون أقلية كالمسيحيين والتركمان. وإذا حسبنا السُّنة جميعاً فلن يتجاوزوا 30%[239]. وهذا أمر ترى الدراسة أنه مخالف للحقيقة.

ويرى علي إسماعيل نصار أن **الحكيم** لديه نزوع طائفي ورغبة في تلميع الاحتلال، وكذلك تلميع الاحتلال له، مشيرًا إلى سعيه إلى إيجاد نوع من الشيعية السياسية، التي تعكس حرصه على مصلحة الطائفة الشيعية لا مصلحة الوطن برمته؛ حيث واصل استراتيجية التعاون مع الأمريكيين التي بدأها قبل قدوم الاحتلال، الأمر الذي أضعف دوره -كمرجع ديني- في تعزيز الوشائج الدينية والوطنية بين العراقيين السُّنة والشيعة. وتقف استراتيجية تلميع الاحتلال، ووصفه بالمحرِّر والمخلِّص على طرف نقيض مع استراتيجية إخراج الاحتلال ورفض التعاون معه التي تتبعها قوى سياسية شيعية كثيرة[240].

ويلفت نصار الانتباه إلى دور الحكيم في مهمة محاصرة التنظيمات والشخصيات الشيعية التي تعارض مجلس الحكم وسلطة الاحتلال، وتعارض توجهاته ومساعيه للسيطرة على الحوزة العلمية ومرجعياتها في النجف؛ ولذلك دبَّر المناوشات السياسية وأطلق الشائعات الإعلامية والنفسية في مواجهة الرافضين لتوجهاته ولمجلس الحكم وسلطة الاحتلال. وهذا الأمر لم يعد مرتبطًا بالتنافس السياسي، وإنما بماهية الموقف الوطني؛ حيث إنه حاول إضعاف التيار الشيعي المقاوِم وإسكات التنظيمات والكتل السياسية الشيعية التي تنزع إلى التحرر والاستقلال الوطني[241].

وقد دافع **الحكيم** في وجه الانتقادات الشديدة التي وُجِّهت إليه باستماتة عن التعاون مع الإدارة الأمريكية. وبغض النظر عن التبريرات السياسية

والاجتهادات الشرعية التي ساقها؛ فإن موقفه يعكس تحولاً جذريًا في رؤيته لمشاريع التغيير في العراق التي تستند إلى مبدأ الاستقواء بالخارج في ضوء رفضه السابق للتعاون مع جهات أجنبية[242]. وكاد مقتله أن يثير فتنة لولا ما أظهره العقلاء من الجانبين الشيعي والسُّني من حكمة وامتناع عن قتال أي فئة أو طائفة[243].

وسار **عبد العزيز الحكيم** على نهج سلفه وأخيه **محمد باقر الحكيم**، ولكن بصورة أقل فاعلية وتأثيرًا. وعلى الرغم أنه رفض قبيل الاحتلال الأمريكي للعراق أن تتولى الحكم فيها قيادة عسكرية أمريكية للفترة الانتقالية؛ إلا أنه –وهو العضو في مجلس الحكم الانتقالي فيما بعد– ركز جلَّ جهده على تحقيق مصلحة الطائفة الشيعية من خلال مبدأ الحصول على الحصَّة الأكبر في تشكيلة النظام السياسي الطائفي الذي يقوم الاستعمار الأمريكي بتأسيسه[244].

تيار التهدئة والإرشاد:

يتزعمه علي السيستاني وريث حوزة أبي القاسم الخوئي[245]، التي انفرد بها بعد مقتل ابنه **عبد المجيد الخوئي**[246]؛ وهو يمثل الاتجاه السياسي المحافظ القائم على رفض التدخل في السياسة وإيثار الصمت. وعرف عن **السيستاني** أنه لم يقبل نظرية الخميني في ولاية الفقيه، والتي تسمح لرجال الدين بالسعي للوصول إلى السلطة[247]. وإنما قبل القيام بدور إرشادي يلجأ إليه إذا اقتضت الحاجة[248].

و**السيستاني** من أنصار التهدئة كنهج للتعامل مع الاحتلال[249]، ويميل لتحقيق الأهداف بالوسائل السلمية، معتبرًا أن العراقيين لا يحتاجون إلى العنف للحصول على حقوقهم[250]، وإنما إلى الجهاد المدني. ولذلك حَظَرَ مشاركة الشيعة في أعمال المقاومة المسلحة المتصاعدة ضد الاحتلال[251]؛ بل وطالب بنزع أسلحة العراقيين[252].

وذكر حامد الخفاف مدير شئونه مثالين للجهاد بالوسائل السلمية قام بهما **السيستاني** نفسه: أولهما– أن اعتكافه في منزله عقب سقوط بغداد واحتجابه عن الناس يعتبر بمثابة دلالة على موقف واضح من الاحتلال يعكس عدم اعتراف –ضمنيًّا– بشرعيته، وثانيهما– دعوته العراقيين أن يقوموا بالبيع للأمريكيين، مع سؤالهم: متى تخرجون من بلادنا؟[253]، في إشارة إلى عدم الممانعة في التعامل مع سلطة الاحتلال من باب الاضطرار؛ انتظارًا للحظة التي يخرجون فيها من العراق. وقد أثار النشاط السياسي المفاجئ **للسيستاني** –بعد غيابه مائة يوم منذ سقوط بغداد– بعض التساؤلات؛ فرغم أن مؤيديه اعتبروا احتجابه بغرض الحفاظ على أمنه الشخصي، ودلالة على عدم اعترافه الضمني بشرعية الاحتلال، وأن ظهوره ثانية يعد أمرًا طبيعيًا لممارسة دوره الإرشادي وقت الضرورة؛ إلا أن منتقديه يفسرون ظهوره بأنه لهدفين: أولهما– لتعزيز الشيعية السياسية[254] (أي تحقيق مصلحة الطائفة الشيعية وبالأخص وفق رؤية التيار المهادن المتريث الداعي للتهدئة)، وثانيهما– كبح جماح التيارات الشيعية المخالفة لهذا التوجه وسدّ الطريق أمامها؛ وخاصة تلك التي تتبع نهج المقاومة والمواجهة الشاملة مع الاحتلال[255].

وتؤيد الدراسة هذا التفسير النقدي، استنادًا إلى حرص **السيستاني** بالأساس على مصلحة طائفته وخاصة التيار الذي يتزعمه. ولا شك أن موقفه الرافض للمقاومة المسلحة والمكتفي بالوسائل السلمية يؤكد هذا التوجه لديه؛ إذ إنه يأمل ممن خلَّص الشعب العراقي من النظام الاستبدادي أن يمنح الطائفة الشيعية ما تطمح إليه لنيل الحصة الكبرى من حكم العراق؛

الأمر الذي جعل تصريحاته ونشاطاته تتركز في العمل لصالح الطائفة الشيعية بالأساس.

بالإضافة إلى ذلك وفي السياق نفسه؛ فقد أولى **السيستاني** اهتمامًا بارزًا بقضية الانتخابات، وطالب بأن تكون مبكرة بحيث تشمل كافة المؤسسات السياسية والإدارية، ابتداءً من مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة التي ستنبثق عنه، مرورًا بالجمعية الوطنية الانتقالية والمجالس البلدية والتشريعية، ووصولاً إلى إجراء انتخابات عامة لاختيار رئيس الدولة ورئيس الحكومة وأعضاء البرلمان. واهتم **السيستاني** بمسألة إعداد الدستور الجديد، مطالبًا أيضًا بانتخابات عامة لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي لإعداده، على أن يجري تصويت عام على الصيغة التي يقرها هذا المجلس؛ وذلك من منطلق حرصه على أن يعبر الدستور الجديد عن ضمير وإرادة العراقيين. ولذلك اعتبر أن سلطة الاحتلال لا تملك شرعية تشكيل حكومة أو إعداد دستور. ورفض أعضاء مجلس الحكم الانتقالي مطالبًا بإجراء الانتخابات مبكرًا. وسعت سلطة الاحتلال لإرضائه وتلميعه إعلاميًا وإقناعه بالتخلي عن مطلبه؛ لكنه رأى أن دور الاحتلال في تعيين سلطة انتقالية سيشكك في فاعلية وشرعية مجلس الحكم هذا.

وردًا على زعم قوات الاحتلال عدم وجود سجلات للناخبين وقوائم تنظم العملية الانتخابية اقترح **السيستاني** إجراء الانتخاب اعتمادًا على **بطاقة التموين**. ولم تحظَ مطالبه بالاستجابة من سلطة الاحتلال، ولا من مجلس الحكم الانتقالي رغم مظاهرات التأييد له. ورغم أن الطرفين حاولا استرضاءه، فقام بعض أعضاء مجلس الحكم بلقائه (مسعود بارزاني، جلال الطالباني، أحمد جلبي، عدنان الباجة جي)، وقام المجلس بتعيين لجنة تحضيرية للتوصية بآلية لاختيار الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، وأرسل الحاكم المدني الأمريكي للعراق رسالة له عن موضوع صياغة الدستور الجديد. ورغم رد **السيستاني** الذي أقر فيه أنه لا يحق لأحد كتابة الدستور العراقي سوى أبناء العراق؛ إلا أنه في نهاية المطاف لم تفلح جهوده في أي من القضيتين؛ فقد سارت الأمور كما يبتغيها الأمريكيون وأعضاء مجلس الحكم[256]. لكن الملاحظ أن **السيستاني** خفَّف من تصريحاته، ولم يعد يدلي بشيء رغم ذلك. وهنا يثار تساؤل حول دافعه لمثل هذه التهدئة.

وترى الدراسة أن ضمان **السيستاني** حصة معقولة للشيعة في مجلس الحكم الانتقالي وفي غيرها من المؤسسات السياسية والإدارية كانت دافعًا له للسكوت. وتتوقع الدراسة تصاعد تصريحات **السيستاني** كلما أقبلت البلاد -في ظل الاحتلال- على حملة تعيين جديدة في مؤسسة من المؤسسات يخشى أن لا يحصل الشيعة خلالها على ما يبتغون. وفي ذلك دلالة على أن تصريحات **السيستاني** ليس الهدف منها الموضوع الذي يشير إليه بعينه بقدر ما هو تحذير مبطن للأمريكيين بضرورة منح الطائفة الشيعية النصيب الأكبر من المكاسب وخاصة حكم العراق.

وهناك بعض الدلائل من تصريحاته على صحة ذلك؛ منها دعوته أن تحترم الأقلية رأي الأكثرية (في إشارة إلى الشيعة باعتبارهم الأكثرية من وجهة نظره رغم أن ذلك يخالف الحقيقة)، ومنها لقاؤه أعضاء المجلس الانتقالي، ومنها عدم إصراره على مطالبه وسكوته المفاجئ الذي يدل على أنه طالَبَ بشيء في العلن وابتغى شيئًا آخر تم تحقيقه.

ويسجل **للسيستاني** بعض المواقف الإيجابية فيما يتعلق بتجاوز بعض القضايا التي تمس الوحدة الوطنية؛ منها تحريمه انتزاع الشيعة لمساجد السُّنة، وتحريم قتل البعثيين دون محاكمة[257]، ورفضه مجلس الحكم،

وحرصه على لقاء رجال الدين الإسلامي والمسيحي لتنسيق العمل الوطني المشترك[258].

تيار الترقب والبناء:

يتزعمه **محمد تقي المدرسي**، وريث حوزة الميرزا الشيرازي صاحب الدعوة الشهيرة لجهاد الاحتلال الإنجليزي في ثورة العشرين[259]. ويقوم هذا التيار على بلورة رؤية وطنية حكيمة للخروج بالبلاد من أزماتها الصعبة، يتم من خلالها التخلص من الاحتلال وبناء دولة عصرية. ويحذر المدرسي من تحول الحماس لمحاربة النظام الاستبدادي إلى وقوع يستغله المحتل لنشر الخلافات والصراعات، داعيًا إلى ضبط هذا الحماس بحكمة الوحي وحدود الشرع وفتاوى الفقهاء وضوابط القوانين وقواعد العُرف الرشيد.

ويعتبر المدرسي أن قضية "**بناء الدولة**" قضية حساسة للغاية، ومن دون التعامل معها بحكمة بالغة قد تدخل البلاد في نفق مظلم، مشيرًا إلى أن القوى السياسية والتجمعات الدينية وكل الفاعليات المؤثرة مدعوة للتشاور والتعاون للخروج من أزمة البلاد، التي لا تقتصر –حسب تعبيره– على وجود الاحتلال، ولا على بقايا النظام البائد، ولا على انهيار المؤسسات الوطنية؛ بل هي جميعًا.

وأكد المدرسي على الحاجة إلى عقل جمعي للتعامل مع الأزمة بحكمة بالغة من دون دفع ثمن مضاعَف أو فرض حرب جديدة على البلاد، مشدِّدًا على أن بناء الدولة العصرية ليس بثمن فقدان الاستقلال والعزة[260]. وقال بأن المرجعيات الدينية لا تحبِّذ المشاركة بصورة مباشرة في الحكم –في دلالة على عدم قبوله لنظرية ولاية الفقيه– بل تفضِّل أن تكون بين الجماهير تراقب عن كثب عمل الدولة وتتدخل حسب مقتضيات الأمر؛ من خلال وسائل مباشرة أو غير مباشرة.

ويركز **المدرسي** على تأسيس حوزات وبناء مساجد في أنحاء العراق من منطلق قناعته بأهمية التنشئة الدينية والعلمية في بناء الدولة والمجتمع، مشيرًا إلى أن جهاز المرجعية في العراق يسعى إلى توحيد البلاد وعدم التفريط بأي شبر[261]. وأكد على ضرورة التعايش بين المذاهب المتنوعة في إطار التعددية واصفًا العراق بأنه بلد التعايش بين المذاهب والقوميات. وقال: "**نحتاج لتجاوز المحنة إلى حكمة وصبر وتعاون ما بين الشرائح العراقية المختلفة**"[262].

ويطالب **المدرسي** بعدم التسرع في معالجة قضايا شمال العراق، معتبرًا أنها تدخل ضمن معالجة القضايا الحساسة التي لا ينبغي البت فيها إلا بعد إقرار الدستور وإقامة سلطة منتخبة، تمهيدًا لعرضها على الشعب في استفتاء عام، وشدَّد على أن تقسيم العراق أمر مرفوض بأي ذريعة كانت[263]. لذلك صرح بمعارضته لأي نوع من الفيدرالية في المناطق الكردية بسبب هاجس التجزئة والتقسيم في البلاد، ودعا إلى وضع أطر للحريات الموجودة على صعيد الشارع العراقي.

وعن دور العلماء قال إنهم لابد أن يتمتعوا بقوتين: التمسك بالدين، وقوة الانفتاح على الحضارة. وهم أثبتوا أنهم عامل استقرار، ويقومون بدور التنوير والتثقيف، ويكونون محور اللقاء والتكامل في المجتمع العراقي لامتصاص ظواهر التفرقة والتعصب. وتأسيسًا على ذلك اقترح لتفعيل دور العلماء تشكيل مجلس سيادي يتألف من خمسة أعضاء، ثلاثة دائمون؛ هم: كبير علماء الشيعة، وكبير علماء السُّنة، وزعيم كردي، إلى جانب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى؛ وهما يتعينان بالانتخاب. وطالب بكتابة دستور عبر لجنة منتخبة من الشعب، محذرًا من أي دستور يُفرض بقوة السلاح[264].

من الواضح –بعد استعراض توجهات **محمد تقي المدرسي** ومواقفه– أنه لم يتخذ موقفًا حادًا من الاحتلال؛ فلم يدعُ إلى الجهاد، لكنه في الوقت نفسه لم يقبل أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع الأمريكيين، وإنما آثر أن يظل بعيدًا يراقب ويترقب.

تيار المقاومة:

يمثله محمد مهدي الخالصي ومقتدى الصدر، ويقف على طرف نقيض مع التيارات الثلاثة السابقة؛ حيث يدعو إلى المقاومة المسلحة، وجهاد الاحتلال بكافة الوسائل، ويرفض أي علاقة بسلطة الاحتلال أو مجلس الحكم الانتقالي.

فالخالصي (وهو المرجع الشيعي العربي الوحيد وهو محدود النفوذ)[265]. نادى بالجهاد معلنًا رفض الاحتلال ومشاريعه وعملائه، وعدم الاعتراف بأي حكومة يقيمها. ودعا إلى تشكيل لجان لحفظ الأمن وتأمين الخدمات.

كما رفض **الخالصي** مجلس الحكم والتمثيل الطائفي الذي يقوم على أساسه، ورأى أنه حتمًا سينتهي إلى انشقاقات وحرب أهلية؛ لذلك حذر من الفتنة الطائفية مؤكدًا على الوحدة الوطنية بين السُّنة والشيعة. ولفت الانتباه إلى أن مكمن الخطورة في الاحتلال الأمريكي للعراق أنه جاء محملاً بمشروع صهيوني يستهدف الوطن؛ لذلك اعتبر أن التعاون مع المحتل خيانة، وشدد على التوحد وطرح الخلافات جانبًا والتوحد تحت راية الجهاد.

واقترح **الخالصي** في رؤيته لتوحيد العراقيين –تجنبًا لحدوث الفتنة الطائفية– تأسيس "**هيئة علماء العراق الموحَّدة من سُنة وشيعة**"؛ لتكون المرجع في الأمور الفقهية، إلى جانب تأسيس مجلس وطني يضم أطياف الشعب العراقي الإثنية والدينية والفكرية من غير المشاركين في مجلس الحكم، وتكون مهمته تشكيل حكومة عراقية مستقلة. ودعا إلى تشكيل "**لجنة تنسيق ومتابعة**"؛ بهدف عقد مؤتمر عام شامل يتزامن مع نشوء هيئة العلماء الموحدة؛ بحيث يضم جميع أطياف الشعب، ويتم من خلاله تأسيس مجلس وطني عراقي، يؤدي بدوره إلى تأسيس حكومة عراقية مستقلة. وأثنى أحد علماء السُّنة على ما يقوم به **الخالصي** من جهود ومبادرات للمّ شمل الشعب العراقي.

وأشار **الخالصي** إلى أن المراجع الشيعة دعوا منذ بداية الاحتلال إلى تشكيل "**حكومة ظلّ**" تقف في مواجهة المؤسسات التي يصنعها الاحتلال؛ تشمل ممثلين عن كافة التيارات. وشدد على رفض التفرقة بين المقاومة الشيعية والمقاومة السُّنية؛ باعتبار أن هذا هو التوجه الذي يريد الاحتلال ترسيخه، مشيرًا إلى أن الشيعة اتبعوا أسلوب المقاومة السلبية التي تهدف لتعجيز المحتل، ومنعه من تحقيق أهدافه. وأكد أن المقاومة في المناطق الشيعية لم تتوقف على الإطلاق منذ بداية الاحتلال، ولكن الخلط جاء –حسب تعبيره– من محاولات الاحتلال (بسيطرته على الإعلام) إظهار المقاومة باعتبارها سُنية فقط؛ للإيحاء بأن صدام يقف خلفها لأنه سُني[266].

أما **مقتدى الصدر** (وريث حوزة آل الصدر؛ الذي يعتبر نفسه وكيل المرجع كاظم الحائري ولا يتصرف إلا بموافقته)؛ فشأنه شأن الخالصي، فقد رفض الاحتلال ومجلس الحكم، ودعا إلى مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل. وأنشأ **جيش المهدي**، معلنًا في البداية أنه سيكون لحماية الأماكن المقدسة والدفاع عن المراجع والعلماء، والسهر لحفظ الأمن في البلاد. ثم أعلن بعدها أن **جيش المهدي** هو جيش العراق، وسيتم اللجوء إليه عند الضرورة، في إشارة منه إلى دور حتمي في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال.

ويشكل ظهور **مقتدى الصدر** تحديًا أساسيًا لقيادة آل الحكيم للشيعة، وتحقيقًا لتوازن سياسي وضروري لمجتمعات الشيعة. ورفض **الصدر** مشاركة حوزته في أي حكومة يرعاها الاحتلال، وقال: "**خير للمرء أن يقال عنه إرهابي من أن يتعاون مع الأمريكان، ونحن نرفض بقاءهم ونرفض التعاون معهم**". ودعا إلى توحد الأحزاب الشيعية تحت لواء الحوزة ولواء المراجع الشيعية لتلاشي التناحر.

ورغم أن **مقتدى الصدر** دعا لمقاومة الاحتلال سلميًا وقال بأنه لم يحث أتباعه على حمل السلاح مقترحًا المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات والخطب كوسائل سلمية للمقاومة، وأنه تحدث عن **جيش المهدي** كجيش بلا أسلحة؛ إلا أن النظرة المتفحصة للأمور تبين أن ما يدور في مخيلة **مقتدى الصدر** هو المواجهة الشاملة مع الاحتلال؛ حيث قال: "**سيرفض الشيعة أي حكومة يأتي بها الأمريكيون، إن الثورة كامنة في قلوبهم**". ورأى أن الذين اختيروا للمجالس المحلية التي أنشأها الأمريكيون لا يمثلون الشعب العراقي؛ وهم أعضاء في أحزاب سياسية، وهدد بتواصل المظاهرات لحين قبول مطالبهم بتولي الحوزة الإشراف على إقامة المجالس المحلية، والمطالبة بسرعة تشكيل حكومة عراقية، وإقامة مجالس محلية وحكومة تحت إشراف الحوزة، والإفراج عن المعتقلين الإداريين، وسرعة إيصال المساعدات الإنسانية. وأعلن **الصدر** عن تشكيل "**حكومة الظل**"، وسعى لتوسيعها لتشمل ممثلين من كافة التيارات، ودعا الشعب للاعتراف بها، وإعلان التأييد لها، والتعاون معها عن طريق التظاهر السلمي للتعبير عن التأييد له[267].

3- الإفتاء:

شكل انهيار الدولة القومية في العراق -باعتباره بداية مرحلة جديدة لوظيفة الإفتاء- عامل رفعٍ وحافزًا لها لتقوم بالدور التاريخي المتوقع لها، في ظل ظروف حرجة يجثم فيها الاحتلال على صدور العراقيين، لا سيما بعد عهود التكميم والقمع التي عانت منها المرجعيات الدينية القائمة بهذه الوظيفة في ظل الاستبداد البعثي؛ إذ انحصرت في إصدار الفتاوى التي تتوافق ومصلحة النظام الحاكم.

ويثور التساؤل عن الدور الذي قامت به الفتاوى منذ سقوط بغداد؛ حيث نشأت مشكلات وأزمات داخلية احتاجت إلى المعالجة. وفي ضوء الدور القيادي البارز للمرجعيات الدينية السُّنية والشيعية في مواجهة هذه الصعاب؛ إلى أي حد يمكن القول إنها استخدمت الفتاوى كأداة مهمة تمتلكها لتوجيه العراقيين، والأخذ بيدهم نحو تجاوز ما يهدد وحدتهم الوطنية، ويزيد من قدرتهم على مقاومة الاحتلال، وتحقيق بعض الأمن وتدبير أمور المعاش والخدمات التي لا غنى عنها للناس.

تحاول الدراسة ضمن هذا السياق التطرق إلى بعض الفتاوى التي صدرت، متناولة القضايا السياسية المرتبطة بها، مع إشارة إلى أهداف هذه الفتاوى، وطبيعة دورها ومدى تأثيرها؛ بهدف الوقوف على حقيقة الدور الذي قامت به، ومدى فاعليته باعتبارها مؤسسة من مؤسسات الأمة التي سنحت لها الفرصة لتقوم بدور مهم بعد تخلصها من القيود التي كبلها بها النظام الاستبدادي.

وتطرح الدراسة للتحليل جملة من الفتاوى بهذا الشأن، وقد صدرت أغلبها من خارج العراق؛ منها فتاوى لعلماء سلفيين سعوديين وعرب، وقد جاءت معظمها بناء على طلب من **الجماعة السلفية المجاهدة** في العراق، وكان لها تأثيرها البالغ في توجيه سلوكها في مواجهة الاحتلال. وفتاوى أخرى لعلماء من مصر وسوريا ولبنان والأردن، والعراق؛ ممن يقيمون في

الخارج. أما الفتاوى المتبقية؛ فقد صدرت من داخل العراق؛ فتتعرض الدراسة لما أصدره **أحمد الكبيسي** و**علي السيستاني**. وتتناول الفتاوى المذكورة الموقف من الاحتلال والمتعاونين معه، ومدى شرعية الدستور والمؤسسات السياسية التي أنشأها، وتبين أيضًا الموقف من المقاومة، وسبل تحقيق الوحدة الوطنية وتجاوز الإشكاليات التي تواجهها، فضلاً عن قضايا أخرى ترتبط بكوادر النظام السابق، وبحماية المنشئات وتحقيق الأمن والخدمات العامة للشعب.

حضت الفتاوى السلفية على جهاد المحتل، والتصدي له بالعمليات الاستشهادية، ووجوب مقاتلة المتعاونين معه وتكفيرهم. **فحمود بن عقلاء** (سعودي) يرى أن الجهاد فرضُ عيْنٍ إذا حضر العدو بلدًا من بلاد المسلمين أو احتلها[268]. و**عبد الله بن جبرين** (سعودي) يؤكد وجوب قيام المسلمين في كل البلاد مَثْنىَ وفُرادَى كي يصدُّوا -بقدر استطاعتهم- هؤلاء الكفار ومَنْ ساندهم[269]. ويفتي **علي بن خضير** (سعودي) بأن العمليات الاستشهادية من الجهاد، مستندًا إلى فتوى سبقته **لحمود بن عقلاء**[270]، ويشاركه الرأيَ **أحمد الخالدي** (سعودي) داعيًا إلى وجوب بناء القوة كسبيل لتحقيق النصر في العراق[271]. ودعا **سليمان بن ناصر العلوان** شعب العراق إلى الوحدة والرجوع إلى الله وترك الشعارات القومية والمذاهب الفاسدة[272].

وركز العلماء على قضية المتعاونين مع الاحتلال؛ **فناصر بن سليمان العمر** (سعودي) يعتبر في فتواه -قبيل بدء الحرب- مساعدة القوات المعتدية على العراق من الظلم الصريح، واستند إلى رأي **عبد الله بن عبد اللطيف** (سعودي) بأن تولي الاحتلال كفرٌ يُخرج عن الملة[273].

و**حامد العلي** (كويتي) يعلن في رسالة له إلى **الجماعة السلفية المجاهدة** في العراق أن مَنْ يتعاون مع الأمريكيين من شُرطة أو جَيْش أو أي أعمال أخرى -كالمترجمين وغيرهم- يعتبر منهم، حكمه حكمهم، أما العملاء فيُقتلون في قول عامة الفقهاء[274]. أما **سلمان العودة** فيعتبر معاونة المحتل طمعًا في مكاسب دنيوية كالمشاركة في السلطة أمرًا يلصق بصاحبه العار والخزي في الدنيا والآخرة إن لم يَتُبْ إلى الله، لكنه يضع استثناءً واحدًا؛ فقد سمح بمشاركة الجنود من أجل القيام بحماية المنشئات العامة التي عليها مصالح الناس، وحفظ أمنهم، واستقرار حياتهم[275].

وأجمع سبعة من العلماء السلفيين في فتوى لهم جاءت بطلب من **الجماعة السلفية المجاهدة** في العراق على كُفْر من أعان أمريكا على المسلمين في العراق؛ باعتبار ذلك **رِدَّة صريحة**[276].

وركزت الفتاوى التي صدرت عن جهات مختلفة في البلاد العربية على منع التعاون مع المحتل، أو المشاركة في أي عمل سياسي ضمن المؤسسات التي ينشئها في العراق. فقد اعتبرت **لجنة الفتوى بالأزهر** مجلس الحكم الانتقالي فاقدًا للشرعية، وحرَّمت التعامل معه عربيًا وإسلاميًا[277]، ووَصَفَهُ **سيف الدين عبد الفتاح** بأنه مجلس مَعِيب، وألعوبة لإضفاء الشرعية على الاحتلال ولإعاقة المقاومة[278]. كما أفتى نخبة من كبار علماء الإسلام (**يوسف القرضاوي، عبد الكريم زيدان، عبد الله قادري الأهدل، فيصل مولوي**) بتحريم التعاون مع الحملة الأمريكية على العراق[279]. وأصدرت **لجنة علماء الشريعة في جبهة العمل الإسلامي بالأردن** فتوى قضت بتحريم المشاركة في مجلس الحكم الانتقالي، واعتبرته مجلسًا باطلاً لا تجوز المشاركة فيه؛ لأن الله حرَّم موالاة أعداء الإسلام والتحالف معهم، مشيرة إلى أن سلطة الاحتلال اختارت معظم أعضاء المجلس من عملائها[280]. ودعا **مفتي سوريا** العراقيين

إلى القيام بعمليات استشهادية، معتبرًا أن مقاومة المحتل بكل الوسائل فرضَ عيْنٍ على كل مسلم ومسلمة. وأعلن **محمد حسين فضل الله** قبيل بدء الحرب عن عدم جواز مساعدة أمريكا على حرب الشعب العراقي[281].

وحدد **فيصل مولوي** الموقف الشرعي من مجلس الحكم الانتقالي، معتبرًا أنه لا يتمتع بأي مشروعية؛ لأن القوات الغازية هي التي عيَّنته، ومشروعية السلطة لا تأتي إلا من اختيار الشعب لها. وحرَّم مولوي المشاركة فيه؛ معللاً ذلك بجملة من الأسباب. لكنه في الوقت نفسه؛ وضع ثلاثة استثناءات أجاز خلالها العمل من خلال المجلس وهي: المساهمة في تأمين الخدمات وحفظ الأمن، وتقوية الموقف السياسي الاستقلالي للمجلس، وتسريع خروج المحتل عن طريق الإسراع في وضع الدستور وإجراء الانتخابات[282].

وأصدرت **رابطة العلماء المسلمين في الخارج** فتوى بيَّنت فيها وجوب قتال المحتلين كفرضِ عيْنٍ على كل مسلم قادر على القتال، وحرَّمت موالاتهم ومودتهم ومناصرتهم ومعاونتهم؛ حتى وإن تسببوا بإزاحة الحكم السابق؛ لأنه ليس من الشرع أن يقبل المسلم حكمَ الكافر لكونه أزاح حكمًا ظالمًا فاسدًا. وشددت المهمتين[285]. وهدد بإصدار فتوى تنزع الشرعية من المجلس الانتقالي[286]، وأخرى تحرم التعامل مع قوات الاحتلال[287]؛ ما لم تتم الاستجابة لمطالبه. وكانت الدراسة قد ذكرت من قبل أيضًا حرص **السيستاني** من خلال جهوده على تحقيق صالح الطائفة الشيعية، وتأتي هذه الفتاوى ضمن هذه الجهود؛ فقد أباح **السيستاني** –في فتوًى له– التعاملَ مع الأمريكيين والبيع لهم، مع سؤالهم عن وقت خروجهم من العراق[288].

الرابطة على تأييد المقاومة والوقوف مع جماعاتها المختلفة، وعدم تنقيصها أو ذمها أو التجسُّس عليها، ومن يفعل ذلك يكن بمنزلة الكفرة المحتلين. وحدَّدت الرابطة موقفها من مجلس الحكم والمؤسسات السياسية التي يُنشئها المحتلُّ لتكون أداة تنفيذ له، داعية إلى عدم الاشتراك فيه[283].

أما بالنسبة للفتاوى التي صدرت داخل العراق؛ فقد أصدر **أحمد الكبيسي** –قبل سقوط بغداد– فتوى كَفَّرَ فيها كل من يتعاون مع المحتل واعتبره مرتدًا، لكنه عاد وعَدَلَ عن فتواه بعد تمكُّن المحتل من العراق، معتبرًا أن العراقيين بحاجة إلى الاحتلال ليحفظ لهم 1% من الأمن– كما ذكرت الدراسة من قبل– في ظل غياب السلطة الوطنية، وأنه لا يُمانع في المشاركة في إدارة يشكلها المحتل. وقد تعرضت آراء **الكبيسي** المتقلبة لانتقادات شديدة[284].

وتصدَّر **علي السيستاني** فتاوى الحوزة العلمية في النجف؛ فقد صرَّح في إحدى الفتاوى بعدم شرعية دستور المحتل والمجلس الانتقالي الذي شكَّله لتعيين الحكومة وإعداد الدستور، ودعا **السيستاني** إلى ضرورة تشكيل مجلس منتخب يقوم بهاتين

ورغم أن فتاوى **السيستاني** المذكورة تدخل في نطاق الشيعية السياسية؛ إلا أن له فتويَيْن أخريَيْن تشيد بهما الدراسة، وكان لهما أهميتهما في نزع فتيل الفتنة الطائفية والتمزق الوطني؛ فقد أفتى بتحريم قتل البعثيين بدون محاكمة[289]، وتحريم انتزاع الشيعة لمساجد السُّنة[290]. وانتقد **مقتدى الصدر** الزعماء الدينيين الشيعة؛ لأنهم لم يُصدروا أي فتاوى تأمر أتباعهم بحمل السلاح؛ لأنهم لا يرون أي فائدة في ذلك. على عكس علماء السُّنة الذين أفتوا معظمهم بذلك؛ لذلك تصدرت المناطقُ السُّنية حركةَ المقاوَمة[291].

وخلاصة القول إن الفتاوى لم تكن بالمستوى المطلوب؛ فهي -كما قال سيف الدين عبد الفتاح- بحاجة إلى اعتماد المفتي على الخبراء والمتخصصين، والدراية بالواقع كي تكون ملائمة لمقتضى الحال. من جهة أخرى؛ فقد لوحظ تباين الفتاوى باختلاف المواقف السياسية للمرجعيات الدينية التي تُصْدِر الفتاوي[292].

ولاحظ صلاح الدين جورشي أن أصحاب الفتاوى لم يقفوا عند حدود سحب الشرعية عن الاحتلال الأجنبي للعراق؛ وإنما نادوا بالجهاد ومقاوَمة الاحتلال. ويخشى جورشي أن الدعوة لمحاربة الأمريكيين والبريطانيين بصيغ فضفاضة يمكن أن يأخذها الشباب المتحمس على عموم لفظها، ويسوغ بها الاعتداء على الأمريكي، وعلى أي جنسية من جنسيات الدول المشارِكة في الاحتلال.

وأوضح جورشي أن العديد من الفتاوى والنصوص وَصَفَتْ الحربَ الأمريكية ضد العراق بأنها صليبية؛ وهو توصيف خاطئ؛ لأنها حرب اقتصادية/سياسية وليست دينية؛ حيث وقفت ضدها العديد من المؤسسات المسيحية والرأي العام المسيحي.

وأحدثَ مجيء الإسلام تحولاً كبيرًا في حياة القبيلة؛ فلم يعمل على إلغائها، بل خلَّصها من الشِرْك وعادات الجاهلية والضعف والتقاتل، وصبَغَها بالوحدة والتوحُّد. واستطاعت الدولة العربية الإسلامية توظيف القبيلة في خدمة مصالح الأمة؛ فجعلت منها قوة اجتماعية فاعلة، ساهمت في بناء الحضارة وتطوير المجتمع، ومساندة الدولة في تثبيت سلطتها؛ من خلال الاستعانة بأبنائها للعمل في وحدات الجيش والشرطة والأمن والعمل الاقتصادي والتربوي والإداري. وشكلت قيم القبيلة والعشيرة -تأسيسًا على ذلك- وينتقد جورشي رأي الإسلاميين الذين يقولون إن وقت الاعتدال قد انتهى، ويجب ضرب المصالح الأمريكية في كل مكان؛ فالاعتدال سمة متأصلة في الساحة الإسلامية. ويلفت الانتباه إلى أن غالبية الفتاوى التي صدرت مقصدها حماية أرض العراق من الغزو الأجنبي والدفاع عنها؛ وليس توفير حصانة دينية إضافية للنظام السابق[293].

4- العشائر:

المجتمع العراقي مجتمع قبلي تمثل القبيلة بالنسبة له بنية اجتماعية أساسية. ورغم نشوء الدولة القومية وظهور مؤسسات المجتمع المدني؛ فمازال رُبُع المجتمع العراقي منظَّمًا على نحو قبلي عشائري[294]، يحتفظ بأصوله العربية القديمة وأسماء القبائل القحطانية والعدنانية التي ينتمي إليها. والقبيلة -كمؤسسة تقليدية- تتصف بالتماسك والوحدة القائمة على أساس العصبية ورابطة الدم، وتشتهر في العراق -كما في الدول العربية الأخرى- بقيم الولاء والانتماء والعزة والوعي، والتراحم[295]، والارتباط بالأرض، والاعتزاز بالهوية. وبهذه القيم استطاعت استيعاب استحقاقات التطور الحضري، ومركزية الدولة دون أن يؤثر ذلك على وجودها أو كيانها.

حافزًا لها لمقاومة أي خطر خارجي تتعرض له يسلبها حريتها وسيادتها وهويتها، ولتقويض سلطة أي استبداد داخلي ينال من كرامتها وعزتها[296].

والقبيلة بهذه الصورة ليست فقط صيغة تضامنية؛ وإنما هي صيغة لتفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية تجعل منها كيانًا معرفيًا ثقافيًا له خصوصيته وهويته وأخلاقيته[297].

وقامت العشائر العراقية بدور مهم في تاريخ العراق الحديث والمعاصر؛ فشاركت في ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني[298]. وقام الحكم الملكي على

مساهمة العشائر في قيادة الدولة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتحمل المسئولية في السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومنحهم قانون العشائر سلطة قضائية معينة[299].

وظلت مناطق العشائر مستقلة استقلالاً شبه كامل، وتتمتع كل عشيرة بسلطة كاملة على شئونها الداخلية؛ الأمر الذي دفع **الملك فيصل الأول** بعد تأسيس الدولة للقول: "**لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد؛ بل توجد تكتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية**"[300]. ومنذ تنصيبه عانى مقاومة التشكيلات العشائرية القومية التي تمكنت من انتزاع قوانينها الخاصة ومن تكوين زعاماتها، وبذل جهودًا مضنية –هو ومن وجاء بعده– للاحتفاظ بولاء العشائر[301]. وتغيَّر الوضع بعد سقوط النظام الملكي؛ حيث ألغي قانون العشائر ونظامه، وبعد وصول البعث إلى السلطة؛ تم تجاهل دور العشائر وأهميتها[302].

ولجأ صدام في بداية عهده إلى استغلال أموال النفط في كسب ود العشائر وولائها له؛ بسبب استفادتها من هبات الحكومة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان. وطرح في عهده فكرة تكوين هوية جديدة للعراقيين لتجاوز عوائق الطائفة والعشيرة؛ تستند إلى أن أصولهم تعود لبلاد ما بين النهرين، إلا أنها باءت بالفشل، وظلت العشائر تحتفظ بأصولها وهويتها الحقيقية ونفوذها، متصدية لمحاولات الحكومة. وظل الولاء الأول للعراقيين هو لزعماء العشائر التابعين لها، وليس للحكومة المركزية[303].

واتبع صدام –خلال فترة حكمه– استراتيجية تقوم على تطويع العشائر واستخدامها كأداة لتحقيق مصالح نظامه المستبد، وإحكام سيطرته على العراق، واعتمد لذلك على مسالك متنوعة في التعامل مع العشائر، وجمَعَ فيها بين القمع والاغتيال لمن يعصاه، والإغداق بالأموال والعطايا لمن يطيعه. كما حاول إضعاف العشائر بتأجيج الصراعات والخلافات فيما بينها في إطار اللعبة السلطوية. واستحدثَ قوانين جديدة تعيد صياغة العشائر بأسلوب يقضي بتفتيت بنيتها.

غير أن سياسته هذه قد تغيرت بعد كارثة الخليج 1991؛ فبعد أن كشفت هزيمته عن ترهل أجهزته السلطوية والحزبية؛ لجأ إلى إحياء العشائرية وكسبها بالمال والجاه والسلاح؛ ليكونوا سندًا له[304]. فازدهرت عملية "**العشرنة**" بإضفاء الطابع العشائري، خاصة في المناطق الشيعية الكردية؛ في محاولة يائسة لتوسيع قاعدته الشعبية.

وأمد صدام رؤساء العشائر بامتيازات ومزايا وسلاح[305]؛ كي يفصحوا عن تحالفهم معه على أساس المنفعة المتبادلة، مقابل السيطرة على عشائرهم لصالح حكمه. وتم استقطاب الضواحي الحضرية التي نظمت نفسها وفقًا لمبادئ عشائرية ضمن شبكة التحالفات العشائرية مع صدام. وابتكر صدام بدوره تصنيفًا جديدًا للعشائر؛ يقوم على تحويلها إلى جماعات لا تربطها علاقات أسرية؛ وإنما شعارات اتحاد العمال، والمنظمات المهنية، وهيئات الأعمال والتجارة، والجماعات الطلابية[306].

ورغم محاولات صدام هذه للاعتماد على العشائر للتغلب على المشاكل التي يواجهها؛ إلا أنه لم يوفَّق في ذلك لأنه لم يمنحها ما تستحقه في تولي المسئولية والسلطة، وأبقى الوضع العشائري في شمال العراق مهمشًا ومتجاهلاً[307]. وبقي الوضع على ما هو عليه إلى أن تصاعدت احتمالات الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق، والتي على أثرها سقط النظام؛ الأمر الذي دفع نظام صدام إلى استجداء عواطف العشائر في جنوب العراق؛ من خلال عقد الندوات،

والتحدث إلى زعمائها باستعطاف[308]، وأعلن –قبيل الاحتلال الأمريكي– ببضعة أشهر عن تأسيس **ديوان** للعشائر العراقية بجميع طوائفهم وأجناسهم[309].

وبعد سقوط بغداد، وفي ظل اختفائه؛ وجَّه صدام رسالة لزعماء العشائر العراقية يدعوهم إلى الوحدة والجهاد، ومساعدة المقاومة، وضرب كل المتعاونين مع الاحتلال. ودعاهم إلى إقامة مسيرة سلمية تُندِّد بالاحتلال[310]. إلا أن سيطرة الاحتلال الأمريكي على العراق كانت إيذانًا بانتهاء حقبة لن تعود.

وتتناول الدراسة –في ضوء هذه المقدمة النظرية والتاريخية– دور العشائر بعد سقوط نظام صدام[311]؛ فتبحث آلية الفعل ورد الفعل المتبادل بينها وبين الاحتلال؛ بالتعرف على: أسلوب تعامل سلطة الاحتلال مع العشائر، والدور السياسي للعشائر في ظل الاحتلال.

أ– أسلوب تعامل السلطة الاحتلال مع العشائر:

استخدم الأمريكيون نفس الأسلوب البريطاني في التعامل مع العشائر إبان احتلالهم للعراق في أوائل القرن الماضي[312]. وشأنهم شأن أي مستعمر؛ سعوا إلى إخضاع زعماء العشائر لسيطرتهم بمسالك عدة؛ يمكن القول إنها نفس مسالك التعامل المذكورة مسبقًا مع المساجد. وهدفوا من ورائها إلى احتواء وتطويع العشائر لخدمة مصالحهم الاستعمارية، وتثبيت سلطتهم كقوة احتلال. وهم يحرصون على إعداد تركيبة عشائرية مختارة بعناية لضمان ولاء العشائر لهم[313]؛ فقد اتبعوا بوجه عام أسلوب القمع والإكراه للعشائر التي تقاومهم، وأسلوب الحوار والتفاهم وكسب الرضا للتي تهادنهم أو تعتبرهم محررين لهم من النظام المستبد. ولذلك حاولت سلطة الاحتلال إبراز دور بعض العشائر غير المقاومة وشيوخها[314].

واتبع الحاكم المدني الأمريكي للعراق أسلوب التقرب إلى بعض عشائر العراق من خلال القيام بجولات في مناطقها، ملقيًا خطابات تُشيد بدور هذه العشائر في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ومبديًا رغبته في الانتساب إلى **عشيرة بني حسن** التي زارها[315]. وقدمت سلطة الاحتلال لزعماء العشائر (وغالبيتهم من كربلاء والنجف والديوانية) دروسًا مكثفة في الديمقراطية في جامعة بالحلة جنوب بغداد، محذرة من مخاطر **لَبْنَنَة العراق** (أي إذا ما تصاعدت المقاومة)، ومؤكدة على الدور المركزي لزعماء العشائر في إعادة إعمار البلاد؛ الأمر الذي دفع ممثل الحاكم المدني الأمريكي (ديك جونسون) إلى الإشادة بزعماء العشائر الذين تعهدوا في التزام غير مسبوق بإرساء الديمقراطية[316].

وتحرص قوات الاحتلال على استقطاب العشائر والعائلات العراقية التي لها تاريخ في الخيانة؛ فتمنح زعماءها حظوة وتوفر لهم مناصب حكومية أو إدارية[317]. وتتبع في أحيان أخرى خطابًا يمزج بين الاستمالة والإغراء والتهديد، كما حدث في المناطق الشمالية التي تتعرض فيها قوات الاحتلال لأعمال المقاومة[318].

ومن جهة أخرى –وخاصة مع بداية سقوط بغداد– اتبع الأمريكيون سياسة "**غض الطرف**" عن بعض الممارسات السلبية من أبناء العشائر، ومنها نهب السلاح من مخازن الجيش العراقي[319]، وسرقة الأموال والهروب إلى الخارج أو إلى العشيرة[320]، واغتيال بعض الزعامات العشائرية الكبرى[321].

وبوجه عام؛ حرصت سلطة الاحتلال في التعامل مع العشائر المهادِنة لها على اتباع استراتيجية تقوم على مشاركتها في قيادة السلطة السياسية في العراق، وتحقيق الأمن والاستقرار[322].

أمـا بالنسـبة للعشـائر الـتي قاومـت سـلطة الاحتلال؛ فقد تعرضت لشتى وسائل القمع والإكراه والتشويه. حيث اعتقلت القوات الأمريكية الكثير من شيوخ هـذه العشـائر(323). ولم تتوقـف عـن ملاحقـة آخـرين مـنهم، وتلفيـق الاتهامـات لهـم لعـدم تعـاونهم معها. وصعَّدت ذلك خلال أيام عيد الفطر؛ فداهمت منـازلهم، واعتقلـت أولادهـم وأفـراد عـائلاتهم؛ بحجـة تخزينهم للأسلحة والعتاد بهدف استخدامها للمقاومة ضـد الاحـتلال. وطـالبتهم بإعـداد قـوائم بأسمـاء جميـع المصلين من عشائرهم والعشائر المجاورة، وأسماء أبنائهم من المقاومين(324).

وتقمع القوات الأمريكية أي حركة احتجاج أو مقاومة بالدبابات وقوة السلاح. وتتعرض العشائر التي تعادي الاحتلال لغارات يومية توقع خلالها عشرات القتلى والجرحى(325).

من جهة أخرى؛ تتبع القوات الأمريكية –منذ اليـوم الأول لـدخولها العـراق– أسـلوب منـح الاهتمـام والتعامـل الحسـن للعشـائر الشـيعية، وأسـلوب التشـويه والملاحقـة والتلفيـق والمحاربـة للعشـائر السُّـنية. ولايعـني هـذا –كمـا قـال فهمي هويـدي– أن المقاومـة مقتصـرة علـى العشـائر السُّـنية فقـط؛ فالصـحيح أن المقاومـة ظاهرة عامة في أغلب عشائر العراق سُنيةً وشيعيةً؛ غير أن سلطة الاحتلال تتعمَّد التركيز على المقاومة السُّنية؛ بهدف تعميق الشقاق والكراهية بين العشائر السُّنية والعشائر الشيعية.

ب– الـدور السياسـي لعشـائر العـراق في ظـل الاحتلال الأمريكي:

أدى سـقوط نظـام صـدام إلى تفعيـل الـدور السياسي للعشائر من جديد، بعد عهود طويلة من التهمـيش والتحجـيم والإضـعاف. وبوجـه عـام تميـز الدراسة بين ثلاثة أدوار أساسية للعشائر العراقية بعد سـقوط بغـداد هـي: المقاومـة، والأمـن والخـدمات، والعمـل السياسـي. فقـد قـام رجـال العشـائر المقاوِمـة بالتصـدي لقـوات الاحـتلال؛ لمـا عُـرِف عـنهم مـن مهارتهم في استخدام السلاح، وجرأتهم في القتال(326)، وتولـوا مهـام الأمـن وتقـديم الخـدمات كـلٌ في نطـاق عشيرته. أما بالنسبة للعمل السياسي؛ فهناك فرق بين عمل وطني يُبذل لتقليص نفوذ الاحتلال وإجلائه عن الـوطن، وآخـر شخصـي أو فئـوي يهـدف إلى التفـاهم مع الاحتلال لتحقيق مكاسب مادية أو سلطوية من منطلق التعاون المتبادل لتحقيق مصالح مشتركة.

العمـل السياسـي الـوطني للعشـائر يتمثـل في؛ إحباط مساعي الاحتلال لإقامة فتنة عشائرية/ طائفية بين عشائر السُّنة وبين عشائر الشيعة، وكشف تلفيقاته بحق زعمائها؛ سعيًا إلى تحقيق الوحدة الوطنية، وعدم فقدان الثقة في شيوخ القبيلة أو العشيرة الشرفاء. كما يتمثـل في التصـدي لمخططـات الاحـتلال الطامعـة في ثروات العراق، الساعية إلى إضعافه وجعله تابعًا لها.

وفي استطلاع للرأي في شوارع بغداد حول رأي العراقيين في دور العشائر الآن؛ تراوحت آراء المواطنين بـين مؤيـد ومعـارض؛ فـالبعض رَفَـضَ أي دور لزعمـاء العشـائر، وقـالوا إنهـم لا يسـتطيعون التـأثير في أفـراد عشـيرتهم؛ لأنهـا تضـم شـرائح مختلفـة مـن المجتمـع لا يرتبطون سياسيًا وفكريًا بزعيم عشيرتهم. والبعض الآخر فضَّـل أن يقتصـر دورهـم علـى حـل مشـاكل العشـيرة. ورفض آخرون عودة النظام العشائري الذي كان سائدًا في الماضي بصـورة قطعيـة، وطـالبوا بإجـراء انتخـابات نزيهة يشترك فيها الجميع. واعتبر آخرون أن دور زعماء العشائر ما زال أساسيًا وحيويًا، وطالبوا بمنحهم تمثيلاً قويًا في الهيئات السياسية.

وفي استطلاع آخر لمعرفة رأي عدد من زعماء العشـائر؛ أكـدوا أن دورهـم فاعـل ومـؤثر في الوضـع

السياسي الراهن، وطالبوا بنسبة تمثيلية كبيرة في المجالس الاستشارية والبلدية؛ سعيًا إلى التمثيل في البرلمان القادم؛ في حال إجراء انتخابات نزيهة يشترك فيها الجميع. إلا أن بعض المحللين السياسيين يختلفون مع هذا التوجه؛ ومنهم هاني عاشور الذي نادى بوجوب ألا يتعدى دور العشائر الجانب الاجتماعي والأمني، معتبرًا أنه يصب في المصلحة السياسية، لكنه عارضَ فكرة تسلطهم على المراكز القيادية في السلطة[327].

وقامت العشائر العراقية بأدوار سياسية كثيرة؛ منها أسلوب التظاهر والاحتجاج. فقد قامت عشائر كردية في تجمع حاشد (1/ 3/ 2003) برفض واستنكار **مؤتمر المعارضة في أربيل**، والذي عُقِد تحت حراسة أمريكية مشددة. وأكد الزعيم العشائري الكردي **أحمد الأتروشي** استعداد العشائر الكردية للتضحية دفاعًا عن وحدة العراق. ودعا لفيف من رؤساء العشائر الكردية إلى رفض مساعدة الغزاة الطامعين في وطنهم[328]. ورفض شيوخ **عشائر الحويجة** شمال غرب كركوك توقيع تعهد بعدم مهاجمة القوات الأمريكية[329].

وقد عمل شيوخ العشائر من خلال مجالس أنشأوها (منها مجلس شيوخ العشائر العراقية الذي رفض التقسيم والطائفية وإلغاء انتخاب الحكومة) وأكدوا على وحدة الأراضي العراقية[330]. وتأسست رابطة عشائر العراق (10/ 6/ 2003) وتضم رؤساء أكبر العشائر السُّنية بالعراق (**من أمثال عشائر الزوبع والجبور والدليم والصميد**)؛ بهدف تفعيل قوة العشائر العراقية، والتقريب فيما بينها على اختلاف مذاهبها وقومياتها، والقضاء على الطائفية[331].

أما العمل السياسي الشخصي أو الفئوي لبعض العشائر أو زعمائها (الذي يهدف لتحقيق مصالح خاصة)؛ فإنه حرص على الترحيب بالاحتلال والحوار معه، معتبرًا أن ما قام به يعد تحريرًا وليس احتلالاً، رغم أن الأمريكيين أنفسهم أقروا لهذه العشائر أنهم قوات احتلال؛ الأمر الذي أثار غضبهم[332]. وقد وصل بهم الأمر أن أدانوا الإرهاب (أي المقاوَمة)، ودعوا إلى التعاون لبناء العراق الجديد (أي بمساعدة الأمريكيين). ولا شك أن مثل هذه التصريحات والممارسات تعكس حرص هذه العشائر أو تجمعاتها على تحقيق مكسب سياسي (وحصة من الكعكة) تحققه لعشيرتها، أو لطائفتها التي تنتمي إليها العشيرة[333].

وفي رؤية قاتمة للدور السياسي للعشائر في العراق؛ يصف فؤاد رشيد عودة دور العشائر بأنه خطوة مدروسة نحو الاستبداد والتخلف، معتبرًا أنها أقرب إلى المصالح الأمريكية[334]. بينما يتساءل تيسير الألوسي عن سبب إعادة تخليق مؤسسة رفضها الإسلام، معتبرًا أنها من الجاهلية وتكرس الطائفية[335]. وتختلف الدراسة مع هذين الرأيين وتعتبر -كما ذكر صباح ياسين- أن دور القبيلة والعشيرة في إطار ضوابط الشرع واستحضار الدور الوطني للعشيرة أمر لا غنى عنه.

الخاتمة:

وهكذا أوضحت الدراسة كيف أن زوال النظام الاستبدادي ساهَمَ في تفعيل الدور السياسي لمؤسسات الأمة الأربع: المساجد، المرجعيات، الإفتاء، العشائر؛ إذ إنها -عقب سقوطه مباشرة وانهيار مؤسساته- تقدمت إلى الأمام لتقوم بدورها التاريخي في مواجهة الخطر الخارجي. ورغم فاعلية هذا الدور وتشابهه؛ إلا أن النظام الاستعماري تعامَلَ مع مؤسسات الأمة بنفس الأسلوب الاستعماري القديم؛ بمعنى محاولة احتوائها وتوظيفها لخدمة أغراضه ومصالحه. ويُتوقع أن

تحاول سلطة الاحتلال بشتى الطرق والمسالك إضعاف دورها وتحجيمها.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن –مع نشوء نظام سياسي جديد في العراق بعد خروج المحتل– هو: هل ستبقى فاعلية مؤسسات الأمة على ما هي عليه الآن؟ أم أن الاحتلال سيتبع نفس الأسلوبين (الاستعماري والاستبدادي) المعهودين؟

ترى الدراسة أن مدى ديمقراطية النظام السياسي الجديد في العراق هي التي ستحدد قسط الحرية الذي ستتمتع به مؤسسات الأمة –التي تعتبر الدراسة أنه لا تعارض بين ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني وبين دورها– فالمتصور أن الرؤية للعلاقة بين مؤسسات الأمة ومؤسسات المجتمع المدني الحديثة هي رؤية تكاملية.

من جهة أخرى؛ لوحظ أن تشابك وتفاعل مؤسسات الأمة فيما بينها، في إطار الواقع الراهن ومعطياته الجديدة؛ شكل قوة لايستهان بها في مواجهة الاحتلال، عكست تمازجًا بين عظمة المكان (المسجد)، وعلو المكانة (العشيرة)، وإبداع القيادة العلمية (المرجعيات)، وإدراكها للواقع ومعالجته (الإفتاء).

ومن المتوقع أن تستمر مؤسسات الأمة الأربع هذه في عطائها كقوة واحدة متشابكة في مواجهة الاحتلال، وللقيام بدورها التاريخي في الحفاظ على كيان الأمة من الزوال والضعف بسبب ممارسات الاستبداد والاستعمار.

الهوامش:

(1) "العولمة وتهميش دور الدولة الاقتصادي"، شبكة المعلومات الدوليةwww.egypt-facts.org/files/f6-62.htm، حقائق مصرية، 2003/5/15،

(2) نصر بن سليمان السابعي، "البعد الثقافي لمفهوم العولمة وأثره على الثابت والمتغير في الشريعة الإسلامية"، شبكة المعلومات الدولية: http://www.khayma.com/mtmb/book1.htm

(3) "العولمة وتهميش دور الدولة الاقتصادي"، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(4) نصر بن سليمان السابعي، "البعد الثقافي لمفهوم العولمة وأثره على الثابت والمتغير في الشريعة الإسلامية"، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(5) المصدر السابق نفسه.

(6) محمد إبراهيم منصور، "العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع282، 2002/8، ص145–146.

(7) التقرير الاستراتيجي الإفريقي2003، شبكة المعلومات الدولية: http://q8lawyer.net/q8/158.htm

(8) محمد إبراهيم منصور، "العولمة ومستقبل الدولة.."، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص150–151.

(9) سعيد الصديقي، "هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟"، المستقبل العربي، ع293، 2003/7، ص83–86.

(10) د. نادية مصطفى، دراسة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل (3) التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، بدون مدينة نشر: رابطة الجامعات الإسلامية، د. ت، ص65.

(11) د. نادية مصطفى، "العلاقات الدولية حروب وصراعات أو تحالفات وأحلاف؟!"، شبكة المعلومات الدولية: http://www.aldaawah.com/LAST/2/index_IntellectualIssues.html

(12) سليمان صالح الغويل، الدولة القومية دراسة تحليلية مقارنة، بنغازي: جامعة قاريونس، 1990، ص258.

(13) برتران بادي، الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، القاهرة: دار العالم الثالث، ترجمة لطيف فرج، 1996، ص5–7.

(14) د. برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص8–9.

(15) المصدر السابق نفسه، ص13–14.

(16) طارق البشري، "منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والتعددية ومؤسسات المجتمع المدني: وضعية مؤسسات المجتمع الأهلي في العصر الحديث"، 2000، شبكة المعلومات الدولية: http://www.islamonline.net/arabic/contemporary/politic/2000/article57e.shtml

(17) د. سيف الدين عبد الفتاح، "التحديات السياسية الحضارية في العالم الإسلامي مع إشارة للتحديات السياسية الداخلية"، الأمة في قرن: عدد خاص من أمتي في العالم، حولية قضايا العالم الإسلامي 2000–2001، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2001، ص7–8، ص15–16.

(18) د. سيف الدين عبد الفتاح "الأمة الإسلامية وعواقب الدولة القومية"، أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي 1999–2000، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2000، ص42–44.

(19) د. نزيه ناصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، بيروت: دار الساقي، 1992، ص109–132.

(20) معتز سلامة، "مستقبل الدولة القومية"، منتدى الفكر القومي العربي، الحوار الفكري، شبكة المعلومات الدولية: http://www.alfikralarabi.com/forum/viewthread.php3?tid=111

(21) عبد الله التركماني، "مقاربة حول أزمة المشروع القومي العربي وآفاقه المستقبلية"، المستقبل العربي، ع81، 7/2002، ص24–26، ص32–33، ص35.

(22) د. حسن حنفي، "الثقافات العربية زرعت في شعوب المنطقة أيديولوجيات سياسية غربية"، شبكة المعلومات الدولية: http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2003/02/02-07/779.htm

(23) بهجت قرني، "تراكم الانكشافات الاستراتيجي العربي وأهمية البعد الثقافي المهمل"، المستقبل العربي، 3/2002، ع277، ص59، ص61–62.

(24) د. برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، مصدر سابق، ص8، ص16–17، ص27–28، ص111–112، ص121، ص123–125. ولمزيد من التفصيل انظر: ص147–150، ص155، ص160–162، ص172–173، ص189، ص191، ص212–213، ص216، ص218، ص220–223، ص226–228، ص231، ص233، ص236، ص238، ص240، ص248.

(25) برتران بادي، الدولة المستوردة..، سابق، ص5، ص7، ص83، ص102، ص117، ص132–133، ص143، ص145.

(26) برتران بادي، الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام، ترجمة نخلة مزيد، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996، ص197، ص202، ص206، ص208، ص237.

(27) د. نادية مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، مصدر سابق، ص210–212، ص132–133.

(28) غازي الصوراني، "العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل"، المستقبل العربي، ع 293، 7/2003.

(29) د. عبد الله التركماني، "إشكاليات الثقافة العربية المعاصرة وآفاقها المستقبلية"، شبكة المعلومات الدولية: http://hem.bredband.net/b153948/tork2.htm

(30) كمال السعيد حبيب، "استباحة العراق ومستقبل التوازن العالمي"، شبكة المعلومات الدولية، 6/6/2003: http://alarabnews.com/alshaab/GIF/06-06-2003/kamal.htm

(31) خالد محمود، "اغتيال الدولة القومية مع قضية النظام العراقي"، شبكة المعلومات الدولية، 16/4/2003: http://www.albayan.co.ae/albayan/alarbea/2003/issue180/memo/2.htm

(32) ماثيور ريمر، "نشرة القوى والمصالح: التحدي الأكبر في مواجهة العراق ليس جديداً"، شبكة المعلومات الدولية، http://www.qate3.net/true/article36.html

(33) صلاح النصراوي، "من يخلف صدام في حكم العراق؟"، السياسة الدولية، ع150، 10/2002، ص114.

(34) محمد جمال باروت، "في مؤشر الانقلاب التاريخي من المركزة القوماوية إلى الفدرلة الإثنية"، شبكة المعلومات الدولية: http://hem.bredband.net/suaden/barot5.htm

(35) زهير كاظم عبود، "التمذهب القومي والطائفي في زمن البائد صدام"، شبكة المعلومات الدولية: http://www.irqparliament.com/Art12A/Zuhair2-02.htm

(36) د. أحمد برقاوي، "دروس النكبة العراقية"، دراسات استراتيجية، س 3، ع8، ربيع 2003، ص10.

(37) جاسم مراد، "العراق بين نارين فمن يطفئها: الفئوية الضيقة والشوفينية القومية تهدمان البناء الوطني"، شبكة المعلومات الدولية، 30/10/2002: http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2002/10/10-29/798.htm

(38) زهير كاظم عبود، "التمذهب القومي والطائفي في زمن البائد صدام"، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق. http://www.irqparliament.com/Art12A/Zuhair2-02.htm

(39) معتز سلامة، "مستقبل الدولة القومية"، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(40) محمد نور الدين، "العراق ودول الجوار"، ندوة، شئون الأوسط، خريف 2003، ع112، ص13، ص18.

(41) د. حسن حنفي، "أزمة المعارضة العراقية مفترق الطرق بين العودة إلى حلم الوحدة أو التخلي عنه"، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2003/05/05-31/779.htm

(42) محمد نور الدين، "العراق ودول الجوار" (ندوة)، شئون الأوسط، مصدر سابق، ص12، ص18.

(43) فينوس فائق، "في حوار مع الخبير القانوني د. منذر الفضل: تطهير مؤسسات الدولة والمجتمع من فكر البعث"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/2/22:
http://www.geocities.com/mykirkuk/vinos3032003.htm

(44) فهمي هويدي، "فجر العراق لم يطلع بعد"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/4:
http://www.alitijahalakhar.com/archive/115/the_opinion115.htm#fajr

(45) د. حسن حنفي، "أزمة المعارضة العراقية: مفترق الطرق.."، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(46) زهير كاظم عبود، "التمذهب القومي والطائفي"، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(47) د. أحمد برقاوي، "دروس النكبة العراقية"، دراسات استراتيجية، مصدر سابق، ص10، ص12.

(48) المصدر السابق نفسه، ص16.

(49) محمد جمال باروت، "في مؤشرات الانقلاب التاريخي من المركزة القوماوية إلى.."، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(50) "أمريكية عراقية تولت رئاسة البعثة الدبلوماسية العراقية في الولايات المتحدة"، شبكة المعلومات الدولية:
http://arabic.cnn.com/2003/middle_east/11/24/ambassador.iraq_washington

(51) فهمي هويدي، "العراك في العراق: زمن الفتنة"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/12/28:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/12/article16.shtml

(52) طارق البشري، "منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والتعددية ومؤسسات المجتمع المدني"، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.islamonline.net/arabic/contemporary/politic/2000/article57e.shtml

(53) محمد محفوظ، "جدلية الأمة والدولة في الفكر الإسلامي المعاصر"، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=2990

(54) هشام جعفر، "العمل الأهلي رؤية إسلامية"، شبكة المعلومات الدولية:
http://islamonline.net/Arabic/news/2003-07/20/article07.shtml

(55) حوار مع د. سيف الدين عبد الفتاح، "العلاقة بين الحاكم والمحكوم"، شبكة المعلومات الدولية، قناة الجزيرة، برنامج الشريعة والحياة، 1999/6/27:
http://www.aljazeera.net/programs/shareea/articles/2001/10/10-15-3.htm

(56) إبراهيم غرايبة (عرض كتاب)، "الأمة والدولة"، شبكة المعلومات الدولية، 2002/12/30:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/10/10-19-1.htm

(57) محمد محفوظ، "الأمة والعمران الحضاري"، شبكة المعلومات الدولية، 2004/1/27:
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=2990

(58) محمد محفوظ، "جدلية الأمة والدولة في الفكر الإسلامي المعاصر"، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(59) محمد محفوظ، "الأمة والعمران الحضاري، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(60) محمد محفوظ، "جدلية الأمة والدولة في.."، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(61) إبراهيم غرايبة (عرض كتاب الفضل شلق)، شبكة المعلومات الدولية، الأمة والدولة، مصدر سابق.

(62) محمد محفوظ، "جدلية الأمة والدولة في.."، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(63) المصدر السابق نفسه.

(64) محمد محفوظ، "نحو مجتمع أهلي عربي/ إسلامي"، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=2990

(65) طارق البشري، "منهج النظر في أسس البناء.."، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(66) المصدر السابق نفسه.

(67) د. ظافر العاني، "مساجد العراق منابر سياسية"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/12/31:
http://www.albayan.co.ae/albayan/alarbea/2003/issue217/omar/1.htm

(68) "ثالث عشر– تمديد وابتزاز"، شبكة المعلومات الدولية، عراق سنتر، 2004:
http://iraqcenter.com/esdarat/taqarir/archive_8/11/15.html

(69) "آلية العلاقة بين المرجع والأمة في المشروع السياسي للصدر الثاني"، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.darislam.com/home/esdarat/dakhl/sadr2/data/16.htm

(70) المصدر السابق نفسه.

(71) حول دور المسجد في مواجهة الهجمات الاستعمارية بعد انهيار الدولة ومؤسساتها وتوليه زمام الأمور السياسية والاجتماعية، انظر: بشير سعيد محمد أبو القرايا، الدور السياسي للمسجد، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، إشراف أ.د. حورية توفيق مجاهد، 1994، ص81، ص86–97. وحول دور المسجد في مواجهة تجاوزات الأنظمة الحاكمة انظر: المصدر السابق نفسه، ص97–100، وحول دوره في مواجهة الأحداث الطارئة للأمة، انظر: السابق نفسه، ص100–110.

(72) حول آلية الفعل ورد الفعل والعواقب والآثار الناجمة بين المسجد وسلطة الاحتلال، انظر الإطار النظري في: نفسه.

(73) حول مسالك التعامل الخمسة مع المساجد، انظر بالتفصيل: نفسه، ص256–290.

(74) د. ظافر العاني، "مساجد العراق منابر سياسية"، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(75) د. سلمان الظفيري، "اليقظة السنية"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/11:
http://www.albayan-magazine.com/bayan-193/bayan-16.htm

(76) نمير الحجازي، "سكان سامراء يكذبون البيانات الأمريكية"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/12/1:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-12/01/article19.shtml

(77) علي حلني، "طلاب الحوزة يتوعدون المحتلين"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/5/29:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-05/29/article13.shtml

(78) ميسون أبوالحب، "عرض تقرير نشرته صحيفة أمريكية بشأن الدور السُني في الهجمات التي تتعرض لها قوات التحالف في العراق"، شبكة المعلومات الدولية، 2004/1:
www.iraqhurr.org/iraqfile/iraqifile/2004/06/20040617170001.asp

(79) "دعوة بريطانية لتفتيش مساجد العراق بزعم أن صدام يخبئ بها أسلحته"، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.daawaparty.com/almawkif/p2.htm

(80) "صحيفة بريطانية: صدام يخبئ أسلحته في المساجد والمستشفيات"، شبكة المعلومات الدولية:
http://islamonline.net/Arabic/news/2003-07/20/article07.shtml

(81) انظر: "أصر على تشكيل إدارة وليس حكومة: بريمر يستأجر جنود عراقيين لتشكيل الجيش والعشائر تطالب بسرعة رحيل الاحتلال"، شبكة المعلومات الدولية، جريدة البيان، دبي، 2003/6/3. "القيادة الأمريكية تعتبر المساجد مخابئ للأسلحة"، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.alitijahalakhar.com/archive/120/news120.htm

(82) المصدر السابق نفسه.

(83) "سلطة التحالف تهدد نشطاء المساجد بمعاقبتهم كأسرى حرب"، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.kululiraq.com/modules.php?name=News&file=article&sid=119

(84) المصدر السابق نفسه.

(85) "العراق مجلس سياسي لنصح الاحتلال"، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.al-watan.com/data/20030602/index.asp?content=firstpage1

(86) "الفلوجة مدينة المساجد"، شبكة المعلومات الدولية، 2004/4/16:
http://www.alommah.net/showtopic.php?idtopic=207&catnum=19&subcat=79&PHPSESSID=3b88801c6cacb461eaba88e0e7a61831

(87) نمير حجازي، "مظاهرة عراقية ضد اقتحام مسجد ابن تيمية"، شبكة المعلومات الدولية، 2004/1/2. وانظر أيضًا: عصام حسن، "المرجعية السُنية والتماسك في المواقف تجاه العراق والعراقيين"، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-01/02/article10.shtml
http://www.albayinat.com/mqalat.php?nid=33

(88) مساجد العراق تتحدى خطر السياسة والتحريض"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/6/9:
http://198.65.147.194/Arabic/news/2003-06/08/article05.shtml

(89) نور الدين العويدي، "مساجد العراق حضارة وتاريخ وثقافة عز منعت انهيار المجتمع العراقي في غياب الدولة وبريمر حائر في التعامل معها: واشنطن أسقطت صدام ففوجئت بمعممين يملأون الشارع ويطالبون برحيل قواتها"، شبكة المعلومات الدولية، 2004/1/19:
http://www.alshaab.com/GIF/23-01-2004/n8.htm

(90) مصطفى ملص، "المسجد: دوره ورسالته أحد أهم ثروات الأمة وحكمة قوتها"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/6: http://www.alwahdaalislamyia.net/19th/makalat/almasjed.htm

(91) "مساجد العراق تتحدى خطر السياسة والتحريض"، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(92) وإذا بفطرة الإنسان الطيبة السليمة تقودهم نحو المساجد، مستحضرة كل مكونات الأمان فيها، فأرشدتها المساجد إلى حيث يستعيد المجتمع حمايته وتشكيله وانسجامه. لقد كان لافتًا وبوضوح كيف استوعبت المساجد حركة العراقيين العائدين إلى ملاذ حيل بينهم وبينه لسنوات طويلة بفعل نظام البعث": مصطفى ملص، "المسجد: دوره ورسالته أحد أهم ثروات الأمة ومكمن قوتها"، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(93) المصدر السابق نفسه.

(94) نورالدين العويدي، "مساجد العراق حضارة وتاريخ و.."، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(95) المصدر السابق نفسه.

(96) انظر في ذلك بالتفصيل: المصدر السابق نفسه. إمام الليثي، "مساجد العراق تحفظ أمن المواطنين"، شبكة المعلومات الدولية: http://www.iraqirabita.net/nw.asp?cknd=iraq&cnd=427

(97) انظر: "هجمات بالمولوتوف والقنابل الحارقة على بعض مساجد العراق"، شبكة المعلومات الدولية: http://www.arabiyat.com/forums/archive/topic/55831-1.html

(98) انظر في ذلك: رضوة حسن، "مدينة الصدر تتوعد بقتال الأمريكيين"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/4/18: http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-04/18/article06.shtml

– إمام الليثي، "مساجد العراق تحفظ أمن.."، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

– نور الدين العويدي، مساجد العراق حضارة وتاريخ وثقافة.."، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(99) قاد خطباء المساجد وأئمتها وعلماؤها في بغداد والعراق حملة شرسة ليعيدوا إليها جزءًا من ابتسامتها التي فقدتها بسبب الفوضى التي خلفها الاحتلال الأمريكي؛ فقد اجتمع عدد من علماء المساجد الشيعة والسُّنة بمنطقة الكرخ ببغداد (2003/4/24)، واتفقوا على تشكيل لجان من المتطوعين لاستعادة المسروقات التي نهبت بعد دخول القوات الغازية بغداد. واشترك شباب الشيعة والسُّنة في تأمين المناطق، وحولوا بعض المساجد (مثل مسجد عباد الرحمن ومسجد ابن حنبل ومسجد المحسن) إلى مخازن للمواد المصادرة، وكان من بين المسروقات التي احتفظوا بها عشر سجادات حرير تقدر الواحدة منها بأكثر من 25 مليون دينار أردني، وقال أحد خطباء المساجد في بغداد (د.حسام): "لكي تعرف حجم المساعدات التي قدمتها المساجد؛ يجب أن تعرف أن مسجدًا واحدًا استطاع أن يصادر مائة طن أرز وصفائح عديدة من السمن، وقمنا بتوزيعها على ثمانية آلاف عائلة عراقية بالبطاقة التموينية.. هذا غير عشرين مسجدًا آخر استطاعت أن تفعل مثل مسجدنا". كما قال إمام وخطيب مسجد ابن حنبل (الشيخ ثائر): "ستقوم لجاننا بدور منظم، وسوف يتم جرد الأموال المسروقة، وسنكتب كشوفًا بها؛ حتى يتسنى لنا إعادة هذه الأموال العامة.."، واستطاع أئمة مساجد شاركوا في اجتماع الكرخ وضع أيديهم على ملجأ خلف مسجد أبوالحويش يحوي أجهزة رياضية تخص اللجنة الأولمبية التي كان يرأسها عدي صدام، وقاموا بجرد الأجهزة التي تقدم بمليارات الدولارات وعينوا لها حارسًا حتى لا تضيع، وبين الشيخ علاء المسعودي (إمام جامع المحسن الشيعي في مدينة الصدر ببغداد) دور مسجده بهذا الخصوص فقال: "إن المصلين جمعوا المسروقات في ساحة المسجد وسيتم إعادتها لأصحابها": – إمام الليثي، مساجد العراق تحفظ أمن.."، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

– رضوة حسن، "مدينة الصدر تتوعد.."، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(100) نورالدين العويدي، "مساجد العراق حضارة و.."، شبكة المعلومات الدولية، سابق.

(101) المصدر السابق نفسه.

(102) ياسر الزعاترة، "أبوحنيفة يتحدى الغزاة"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/4/25: http://alarabnews.com/alshaab/GIF/25-04-2003/a21.htm

(103) إمام الليثي، "الكبيسي: سنشارك في إدارة يشكلها الأمريكان"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/4/25: http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-04/26/article01.shtml

(104) إمام الليثي، "مساجد العراق تحفظ أمن.."، شبكة المعلومات..، سابق.

(105) قال الشيخ علاء المسعودي إمام مسجد المحسن الشيعي بهذا الخصوص: "إننا نسهر على راحة المواطنين في الأمن والقضاء والصحة والتعليم، حتى في شئون الخدمات

المتعلقة بالكهرباء". رضوة حسن، "مدينة الصدر تتوعد"، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

(106) انظر في ذلك- "المصلون في جميع المساجد العراقية نظموا مظاهرات حاشدة تطالب الأمريكيين بالرحيل اليوم"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/4/19.

"مساجد العراق تندد بالاحتلال الأمريكي وتدعوا إلى الوحدة"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/4/25.

"أئمة المساجد يدعون لرحيل قوات الاحتلال"، شبكة المعلومات الدولية، 2003/4/4.

"مئات الآلاف يتظاهرون من مساجد العراق ضد الاحتلال": شبكة المعلومات الدولية، 2003/4/18.

رضوة حسن، "مدينة الصدر تتوعد بقتال الأمريكيين"، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

نور الدين العويدي، "مساجد العراق حضارة.."، شبكة المعلومات.. ، سابق. "مساجد العراق تتحدى خطر السياسة والتحريض"، شبكة المعلومات..، 2003/6/9.

د. سلمان الظفيري، "اليقظة السنية"، شبكة المعلومات.. ، مصدر سابق.

http://www.gom.com.eg/algomhuria/2003/04/19/fpage/detail01.shtml
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/4/4-25-12.htm
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/4/4-25-16.htm
http://www.al-eman.com/IslamicNews/details.asp?ID=7755
http://www.albayinat.com/newsdetails.php?nid=228

(107) انظر في ذلك- "أمريكا لا تحترم سوى الأقوياء وثقافة المقاومة الخطوة الأولى للمواجهة"، شبكة المعلومات..، 2003/7/14:

www.egypt-facts.org/files/f1-119.htm

نورالدين العويدي، "مساجد العراق حضارة و..."، شبكة المعلومات..، سابق.

د.سلمان الظفيري، "اليقظة السنية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(108) "مساجد العراق تحولت إلى مراكز للصحوة"، عن الجارديان البريطانية، شبكة المعلومات..:

http://www.muslimworldleague.org/paper/1791/articles/page10.htm

(109) نورالدين العويدي، "مساجد العراق حضارة.."، شبكة المعلومات..، سابق.

(110) انظر: "مساجد العراق تندد بالاحتلال"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. "أئمة المساجد يدعون لرحيل قوات الاحتلال"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. "مئات الآلاف يتظاهرون من مساجد العراق ضد الاحتلال"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. "مظاهرات بالناصرية ضد اجتماع المعارضة العراقية"، شبكة المعلومات..، 2003/4/15:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-04/15/article05.shtml

- ياسر الزعاترة، "أبوحنيفة يتحدى الغزاة"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

د. سلمان الظفيري، "اليقظة السنية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/4/4-25-16.htm

(111) انظر: د. ظافر العاني، "مساجد العراق منابر سياسية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. نورالدين العويدي، "مساجد العراق حضارة و.."، شبكة المعلومات..، سابق.

(112) مصطفى ملص، "المسجد دوره ورسالته.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(113) "أئمة المساجد يدعون لرحيل قوات الاحتلال"، شبكة المعلومات..، سابق.

(114) انظر "مئات الآلاف يتظاهرون من مساجد العراق.."، شبكة المعلومات..، سابق. "مساجد العراق تندد.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. د. ظافر العاني، "مساجد العراق منابر سياسية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(115) ياسر الزعاترة، "أبوحنيفة يتحدى الغزاة"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(116) د. ظافر العاني، "مساجد العراق منابر سياسية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(117) ياسر الزعاترة، "أبوحنيفة يتحدى الغزاة"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(118) د. عبد الستار إبراهيم، "بكاء أفهمه.. وبكاء لا أفهمه.. عندما بكى الكبيسي وبكى بوش"، شبكة المعلومات..، 2003/4/21:

http://www.hayatnafs.com/ra2y/cryingiunderstand.htm

(119) اعتمدنا في ذلك على: "مسيحيو الجمعة العظيمة: العراق أولاً، الكبيسي، نبذ الطائفية وتوحيد رؤية وطنية للشيعة والسنة"، شبكة المعلومات..، 2003/4/19:

http://www.eatlaf.com/inside/taw7eed%20ru2ia%20watania.htm

(120) د. عبد الستار إبراهيم، "بكاء أفهمه وبكاء لا أفهمه.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(121) "مسيحيو الجمعة العظيمة العراق أولاً.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(122) انظر: "مئات الآلاف يتظاهرون من مساجد العراق ضد الاحتلال"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. "أكبر مظاهرة عراقية ضد الاحتلال"، شبكة المعلومات..، 2003/4/18:

http://www.al-eman.com/IslamicNews/details.asp?ID=7755

(123) المصدر السابق نفسه.

(124) "رئيس جمعية علماء المسلمين في العراق: على القوات الأمريكية مغادرة العراق قبل أن يتم طردها"، شبكة المعلومات..:

http://www.iraqirabita.net/nw.asp?cknd=iraq&cnd=402

(125) "مئات الآلاف يتظاهرون من مساجد العراق ضد الاحتلال"، شبكة المعلومات..، سابق.

(126) "مساجد العراق تندد بالاحتلال الأمريكي وتدعو إلى الوحدة، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. وانظر أيضًا: "أئمة المساجد يدعون لرحيل قوات الاحتلال"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(127) أحمد العزيزي وصبحي حداد، "علماء السُّنة: أعداء الإسلام اغتالوا الحكيم"، شبكة المعلومات..، 2003/4/30:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-08/30/article07.shtml

(128) "مساجد العراق تتحدى حظر السياسة والتحريض، شبكة المعلومات..، سابق.

(129) د. سلمان الظفيري، "اليقظة السنية.."، شبكة المعلومات..، سابق.

(130) حسام الدين السيد، "احتجاجات شعبية على مجلس الحكم العراقي"، شبكة المعلومات..، 2003/7/18:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-07/18/article08.shtml

(131) اعتمدنا على: "خطباء الجمعة في العراق يهاجمون مجلس الحكم المحلي، والشيعة يعلنون عن تشكيل جيش المهدي"، شبكة المعلومات..، 2003/7/20:

http://www.alommah.net/showtopic.php?idtopic=154&catnum=17&subcat=77

(132) "جمعة العراق دعوة لانتخابات نزيهة"، شبكة المعلومات..، 2004/1/16:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-01/16/article12.shtml

(133) نور الدين العويديدي، "مساجد العراق حضارة وتاريخ وثقافة.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(134) "خطباء الجمعة في العراق يهاجمون مجلس الحكم المحلي و.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(135) د. سلمان الظفيري، "اليقظة السنية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(136) صبحي حداد، "أول هجوم مسلح على مسجد سُني ببغداد"، شبكة المعلومات..، 2003/9/5:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-09/05/article08.shtml

(137) نمير الحجازي، "مظاهرة عراقية ضد اقتحام مسجد ابن تيمية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(138) المصدر السابق نفسه.

(139) نور الدين العويدي، "مساجد العراق حضارة و..."، شبكة المعلومات..، سابق.

(140) تحاول الدراسة الآن –وبعد التطرق إلى دور المساجد السُّنية عقب انهيار مؤسسات الدولة في العراق– التعرف على دور المساجد والحسينيات وموقفها من الاحتلال الأمريكي، وفي ضوء المعلومات المتوفرة سيتم التركيز على دراسة الدور السياسي لثمانية مساجد هي: مسجد الإمام علي بالنجف، ومسجد الإمام الحسين بكربلاء، ومسجد الكوفة، ومسجد موسى الكاظم ببغداد، ومسجد موسى الكاظم بالبصرة، ومسجد محسن ببغداد، وجامع الرضا ببغداد، وجامع الإمام السجاد ببغداد.

(141) "خطباء الجمعة في العراق يهاجمون مجلس الحكم المحلي، والشيعة يعلنون عن تشكيل جيش المهدي"، شبكة المعلومات..، 2003/7/20:

http://www.alommah.net/showtopic.php?idtopic=154&catnum=17&subcat=77

(142) محمد أبوالحق ومحمد صادق أمين، "مظاهرات حاشدة للشيعة ضد أمريكا"، شبكة المعلومات..، 2003/7/20:

http://islamonline.net/Arabic/news/2003-07/20/article07.shtml

(143) المصدر السابق نفسه.

(144) عقد مجلس الحكم أول جلساته في 2003/7/13 بإشراف أمريكي. "الصدر للأمريكان: حلوا مجلس الحكم وارحلوا"، شبكة المعلومات..، 2003/7/25:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-07/25/article05.shtml

(145) المصدر السابق نفسه.

(146) "بدء التجنيد في جيش المهدي بالعراق"، شبكة المعلومات..، 2003/7/19:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-07/19/article12.shtml

(147) د. ظافر العاني، "مساجد العراق منابر سياسية"، شبكة المعلومات..، سابق.

(148) "أكبر مظاهرة عراقية ضد الاحتلال"، 2003/4/18:
http://islamonline.net/Arabic/news/2003-04/18/article08.shtml

(149) "جمعة العراق دعوة لانتخابات نزيهة"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(150) أنس إبراهيم، "حرب على الجدران العراقية"، شبكة المعلومات..، 2003/4/17:
http://islamonline.net/Arabic/news/2003-04/17/article21.shtml

(151) على حلني، "طلاب الحوزة يتوعدون المحتلين"، شبكة المعلومات..، 2003/5/29:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-05/29/article13.shtml

(152) "مئات الآلاف يتظاهرون من مساجد العراق ضد الاحتلال"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. وانظر أيضًا: "مسيحيو الجمعة العظيمة العراق أولاً.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(153) "بريمر وغرينستوك سيحضران اجتماع مجلس الأمن الاثنين: عشرات الآلاف تظاهروا في البصرة دعمًا للسيستاني، الباجة جي: الانتخابات الباكرة تعني تمديد الاحتلال سنتين"، شبكة المعلومات..، 2004/1/16:
http://www.annaharonline.com/htd/DAW040116-10.HTM

(154) المصدر السابق نفسه.

(155) أوس الشرقي، "شيعة العراق: سنطرد الاحتلال ولو بالقوة"، شبكة المعلومات..، 2003/10/21:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-10/21/article20.shtml

(156) المصدر السابق نفسه.

(157) السابق نفسه.

(158) نفسه.

(159) نفسه.

(160) نفسه.

(161) قال قائل: عندما انهار نظام صدام ودخل المستعمر الأمريكي انقسم العراقيون إلى قسمين أحدهما متفائل والآخر متشائم، وبعد مرور عام عن الاحتلال أصبح المتفائلون 10% فقط والباقون متشائمون. انظر التحول في موقف إمام وخطيب مسجد الإمام السجاد والشيخ حيدر عباس الحسيني الذي تحول من مهادنة الاحتلال إلى مقاتلته بعدما تبين له نوايا الاحتلال. أوس الشرقي، "شيعة العراق: سنطرد الاحتلال.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(162) إمام الليثي، "السيستاني يحرم انتزاع مساجد السُّنة"، شبكة المعلومات..، 2003/5/3:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-05/03/article04.shtml

(163) علاء أبو العينين، "الكبيسي: هجوم قبائل لإشعال الفتنة"، شبكة المعلومات..، 2003/9/5. وانظر: صبحي حداد، "أول هجوم مسلح على مسجد سُني ببغداد"، شبكة المعلومات..، 2003/9/5:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-09/05/article08.shtml

(164) المصدر السابق نفسه.

(165) إمام الليثي، السيستاني يحرم انتزاع مساجد السُّنة، شبكة المعلومات..، مصدر سابق:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-05/03/article04.shtml

(166) علي حلني، "السيستاني يحرم قتل البعثيين دون محاكمة"، شبكة المعلومات..، 2003/5/27:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-05/27/article11.shtml

(167) "المقاومة العراقية تضرب فنادق بغداد والاحتلال يعتقل شيوخ العشائر"، شبكة المعلومات..، 2004/2/18:
http://www.attajdid.ma/tajdid/DETAIL.ASP?Articleid=9649

(168) علاء أبو العينين، "الكبيسي: هجوم قباء لإشعال الفتنة"، شبكة المعلومات..:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-09/05/article09.shtml

(169) انفجار مسجد سُني ببغداد: 3 قتلى"، شبكة المعلومات..، 2003/12/9:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-12/09/article13.shtml

(170) فهمي هويدي، "العراك في العراق: السُّنة والشيعة"، شبكة المعلومات..، 2003/12/28:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/12/article17.shtml

(171) صبحي حداد، "أول هجوم مسلح على مسجد سُني.."، شبكة المعلومات..:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-09/05/article08.shtml

(172) د. سلمان الظفيري، "اليقظة السنية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(173) حسام الدين السيد، "احتجاجات شعبية على مجلس الحكم العراقي"، شبكة المعلومات..، 2003/7/18:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-07/18/article08.shtml

(174) المصدر السابق نفسه.

(175) "الحكيم للعراقيين: قاوموا الاحتلال سلمياً"، شبكة المعلومات..، 2003/6/27:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-06/27/article06.shtml

(176) أوس الشرقي، "شيعة العراق سنطرد الاحتلال.."، شبكة المعلومات..، سابق

(177) انظر في هذا الموضوع: "مئات الآلاف يتظاهرون من مساجد العراق ضد الاحتلال"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. "أكبر مظاهرة عراقية ضد الاحتلال"، شبكة المعلومات..، 2003/4/18، "مسيحيو الجمعة العظيمة.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق:

http://islamonline.net/Arabic/news/2003-04/18/article08.shtml
http://www.al-eman.com/IslamicNews/details.asp?ID=7755

(178) صبحي حداد، "أول هجوم مسلح على مسجد سُني.."، شبكة المعلومات..،مصدر سابق.

(179) "أئمة المساجد يدعون لرحيل قوات الاحتلال"، شبكة المعلومات..، 2003/4/4:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/4/4-25-16.htm

(180) د. ظافر العاني، "مساجد العراق منابر سياسية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(181) لم يقتصر تداول اصطلاح "المرجعية" عند الشيعة اليوم على المفكرين والباحثين؛ وإنما يستخدمه أيضًا عامة الناس، بينما نجد في المقابل أن السنة لم يستخدموا هذا الاصطلاح؛ وإنما اعتادوا ذكر لفظة "العلماء"، والعامة منهم لم يعرفوا اصطلاح المرجعية، أما المفكرون والباحثون فلم يستخدموه إلا بصورة محدودة للغاية. واهتم الشيعة باصطلاح المرجعية، ووضعوا له تعريفاً وتحدثوا عن محتواه الفكري في إطار خبرتهم ونظرتهم المحدودة للمفهوم.

(182) درجت العادة على استخدام لفظة "العلماء" في الوسط السُني للدلالة على المرجعية لديهم، ورغم أن لفظة مرجعية أو مرجع درجت العادة على استخدامها في الوسط الشيعي؛ إلا أن الدراسة وبعيداً عن التداول الاصطلاحي ستستخدم مفهوم المرجعية في إطاره الفكري مرتبطاً بالسنة وبالشيعة على حد سواء.

(183) "أمريكا لا تحترم سوى الأقوياء وثقافة المقاومة الخطوة الأولى للمواجهة"، شبكة المعلومات..، 2003/7/14:

www.egypt-facts.org/files/f1-119.htm

(184) تيسير عبد الجبارالألوسي، "دولة طائفية في العراق؟ تمزيق للشعب وخراب للوطن وتهديد للمنطقة"، شبكة المعلومات..، 2004/1/13:

http://f21.parsimony.net/forum37811/messages/24410.htm

(185) زهير كاظم عبود، "التمذهب القومي والطائفي في زمن البائد صدام"، شبكة المعلومات..:

http://www.irqparliament.com/Art12A/Zuhair2-02.htm

(186) فهمي هويدي، "العراك في العراق: الأكاذيب والأساطير"، شبكة المعلومات..، 2003/12/28:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/12/article15.shtml

(187) عصام حسن، "المرجعية السُنية والتماسك في المواقف تجاه العراق والعراقيين؟"، شبكة المعلومات..، 2003:

http://www.albayinat.com/mqalat.php?nid=33

(188) "نظرات في المسألة الطائفية ودور الحزب الإسلامي في المحافظة على عروبة العراق"، شبكة المعلومات..، 2003/9:

http://www.ppsc.info/MainPages/Arabic/Political-File/2003/9/f9_5.htm

(189) د. سلمان الظفيري، "أهل السُنة والجماعة في العراق حقائق وأرقام"، شبكة المعلومات..:

http://www.ansar.org/arabic/aliraq.htm

(190) نمير حجازي، "مظاهرة عراقية ضد اقتحام مسجد ابن تيمية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(191) "الهضيبي: لا أبارك وجود الإخوان بمجلس العراق"، 2003/9/5:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-09/05/article11.shtml

(192) حول المقاومة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي انظر بالتفصيل: مثنى حارث الضاري، "المقاومة العراقية"، المستقبل العربي، ع 303، 5/ 2004، ص 80-88. سلمان الجميلي، "المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية"، المستقبل العربي، ع 303، 5/ 2004، ص89-100. وعن أساليب تعامل الاحتلال المحتملة مستقبلاً مع المقاومة لاحتوائها بالتفاهم معها في حال عجزه عن إيقاف المقاومة، انظر: فاضل الربيعي،

"نتائج وتداعيات الاحتلال على العراق"، المستقبل العربي، ع 303، 5/ 2004، ص127-128.

(193) نفى مأمون الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين بشدة أن يكون الإخوان قد وافقوا على عضوية اثنين من إخوان العراق في المجلس (صلاح الدين محمد بهاء الدين أمين عام الاتحاد الإسلامي الكردستاني، ود. محسن عبد الحميد الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي الجناح السياسي للإخوان المسلمين بالعراق)، وتبرأ الهضيبي من أي علاقة بمجلس الحكم الانتقالي. المصدر السابق نفسه. وحول توجهات الحزب الإسلامي وتصريحات مسئوليه وموقفهم من الاحتلال وعضوية مجلس الحكم، انظر: صبحي حداد، "الإسلامي العراقي: الخلافات الطائفية تخدم الاحتلال"، شبكة المعلومات..، 2003/9/21. إمام الليثي، "الحزب الإسلامي بالعراق سنقاوم الاحتلال سلمياً"، شبكة المعلومات..، 2003/4/22. عبد الرحيم علي، "إخوان العراق يشكلون جبهة لمقاومة الاحتلال"، شبكة المعلومات..، 2003/4/15:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-09/21/article11.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-04/22/article22.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-04/15/article14.shtml

(194) الناطق الرسمي باسم هيئة علماء المسلمين (السُّنة) ونائب عميد كلية الدراسات الإسلامية في بغداد.

(195) شيراز شيخاني، "الناطق الرسمي باسم هيئة علماء المسلمين في العراق: أمريكا تمارس لعبة الطائفية والمقاومة مشروعة في إطار القوانين الدولية، محمد بشار الفيضي: الشيعة جزء من العراق ولكنهم يخدمون القوات الأمريكية ويقدمونها على أنها قوات محررة"، شبكة المعلومات..:

http://www.puk.org/web/htm/sahafa/ar4.asp

(196) ياسر الزعاترة، "الشيخ حارث الضاري يتكلم بلسان العراقيين"، شبكة المعلومات..، 2003/7/23:

http://www.iraqirabita.net/default.asp?cnd=2180&knd=ltr

(197) المصدر السابق نفسه.

(198) "خطباء الجمعة في العراق يهاجمون مجلس الحكم المحلي، والشيعة يعلنون عن تشكيل جيش المهدي"، شبكة المعلومات..، 2003/7/20:

http://www.alommah.net/showtopic.php?idtopic=154&catnum=17&subcat=77

(199) حوار حسين عبد الغني مع حارث الضاري، "معارضة العلماء لمجلس الحكم العراقي"، شبكة المعلومات..، 2003/8/4:

http://www.aljazeera.net/programs/interview/articles/2003/8/8-4-1.htm

(200) مازن غازي وسمير الحجازي، "الخالصي يطرح مبادرة لتوحيد العراقيين"، شبكة المعلومات..، 2003/12/21:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-12/21/article17.shtml

(201) "خطباء الجمعة في العراق يهاجمون مجلس الحكم.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(202) ميسون أبوالحب، "عرض تقرير نشرته صحيفة أمريكية بشأن الدور السُّني في الهجمات التي تتعرض لها قوات التحالف في العراق"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(203) حسين عبد الغني في حوار مع حارث الضاري، "معارضة العلماء لمجلس الحكم العراقي"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق:

http://www.aljazeera.net/programs/interview/articles/2003/8/8-4-1.htm

(204) د. سلمان الظفيري، "اليقظة السنية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(205) حوار حسين عبد الغني مع حارث الضاري، "معارضة العلماء.."، شبكة المعلومات..، سابق.

(206) حسام الدين السيد، "احتجاجات شعبية على مجلس الحكم العراقي"، شبكة المعلومات..، 2003/7/18:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-07/18/article08.shtml

(207) عبد الله القاق، "الجمعة العظيمة.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(208) رئيس جمعية علماء المسلمين في العراق: على القوات الأمريكية مغادرة العراق قبل أن يتم طردها"، شبكة المعلومات..:

http://www.iraqirabita.net/nw.asp?cknd=iraq&cnd=402

(209) "مسيحيو الجمعة العظيمة: العراق أولاً، الكبيسي: نبذ الطائفية وتوحيد رؤية وطنية للشيعة والسنة"، شبكة المعلومات..، 2003/4/19:

http://www.eatlaf.com/inside/taw7eed%20ru2ia%20watania.htm

(210) على حلمي، "الكبيسي: نعل الأمريكان أمام أبوابنا"، شبكة المعلومات..، 2003/6/5. وانظر أيضًا: الكبيسي،

"العباءة الدينية لا تصلح العراق"، شبكة المعلومات..، 2003/5/6:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-06/05/article09.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-05/06/article03.shtml

(211) إمام الليثي، "الكبيسي: سنشارك في إدارة يشكلها الأمريكان"، شبكة المعلومات..، 2003/4/25:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-04/26/article01.shtml

(212) الكبيسي، "العباءة الدينية لا تصلح العراق"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(213) علي القحيص، "العراق تحت الاحتلال: الرغبة قائمة والسيناريو جاهز للتفتيت"، شبكة المعلومات..، 2004/1/25:
http://www.alriyadh-np.com/Contents/25-01-2004/Mainpage/POLITICS_19949.php

(214) أحمد عبد العزيز التويجري وصبحي حداد، "علماء السُنة: أعداء الإسلام اغتالوا الحكيم"، شبكة المعلومات..، 2003/4/30:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-08/30/article07.shtml

(215) "تحالف سُني شيعي ضد الاحتلال الأمريكي"، شبكة المعلومات..، 2003/8/17:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-08/17/article03.shtml

(216) كإيفاده للشيخ حازم الزبيدي للقاء محمد تقي المدرسي الذي أكد على ضرورة التعايش بين المذاهب. "المرجع المدرسي يستقبل وفدًا إسلاميًا"، شبكة المعلومات..، 8 ربيع الآخر 1424:
http://www.almodarresi.com/news/z20xrcr2.htm

(217) "الموساد والسي آي إيه يعدان لبناء شبكة البغاء والمخدرات في البصرة"، شبكة المعلومات..، 2003/8/1:
http://alhayatalmasria.masrawy.com/01082003/154227news.htm

(218) علي القحيص، "العراق تحت الاحتلال"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(219) انظر: الشيعة ودورهم في تحرير العراق"، شبكة المعلومات..:
http://kitabat.com/r12602.htm

(220) انظر الكتابات التالية: عمر عزيز قادر، "احذروا أحمد الكبيسي"، شبكة المعلومات..، "من هو الدكتور أحمد الكبيسي"، شبكة المعلومات..، 2003/4/20. د. جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين، "الحرب العراقية الأمريكية: بلاد خواطر من بغداد بعد عصر الاستبداد"، شبكة المعلومات..، 2003/4/26. داود البصري، "الشيخ أحمد الكبيسي وشركاه مناورات وعاظ السلاطين؟"، شبكة المعلومات..، 2003/4/28. من الملاحظ أن هذه الكتابات متحاملة تفتقر إلى الصحة، والدراسة لا تشكك في حسن نوايا الشيخ أحمد الكبيسي الذي عرفه الباحث عن قرب في أبوظبي، رغم بعض المآخذ عليه أهمها الحديث في ما يجب السكوت عنه. وهناك من اتهمه بأنه وراء اغتيال محمد باقر الحكيم. انظر في ذلك: باسل محمد، "التركيز على مواقف المرجع الشيعي يستفز المرجعيات السنية"، شبكة المعلومات..، 2004/1/23:
http://www.alitijahalakhar.com/archive/115/hide_park115.htm
http://www.alsahwa-yemen.net/exp_news.asp?sub_no=2216
http://www.iraqirabita.net/nw.asp?cknd=iraq&cnd=402
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=6956
http://www.daralhayat.com/arab_news/levant_news/01-2004/20040122-23P03-03.txt/story.html

(221) مراد الأعظمي، "الحوزة العلمية.. صوت ضد الأمريكان"، شبكة المعلومات..، 2003/4/29:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-04/29/article13.shtml

(222) "الشيخ ناصر الأسدي في لقاء مع شبكة البنا المعلوماتية: المرجعية الدينية هي الأصل في العراق والكلمة الحاسمة للمرجعية"، شبكة المعلومات..، 2003/8/19:
http://www.annabaa.org/nbanews/25/167.htm

(223) "السيد بحر العلوم: يجب التفريق بين الزعامة الدينية والمرجعية الدينية، ومرجعية النجف لها الأولوية بإصدار الفتاوي"، شبكة المعلومات..، جريدة الوطن الكويتية، 2003/5/2:
http://www.albayinat.com/mtabatt.php?nid=23

(224) صالح السيد باقر، "مقتل الخوئي.. خلافات في مرجعية الشيعة أم تصفية سياسية؟"، شبكة المعلومات..، 2003/4/16:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/4/4-16-1.htm

(225) علي إسماعيل نصار، "مرجعيات الشيعة ووطأة الانقسام السياسي"، شبكة المعلومات..، 2003/8/31:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm

(226) علي إسماعيل نصار، "المرجعيات الشيعية.. الاصطفافات والولاءات والصراعات"، شبكة المعلومات..، 2003/5/27:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/5/5-27-1.htm

(227) نصير الأسعد في حوار مع محمد حسين فضل الله، "الفتوى والمرجعية وإيران والمسألة العراقية"، شبكة المعلومات..، صحيفة السفير، 2002/12/2:
http://www.bayynat.org.lb/www/arabic/nachatat/safir02122002.htm

(228) حوار مع هاني فحص، "المسألة العراقية التوازنات والامتدادات"، شئون الأوسط، خريف 2003، ع 112، ص81، ص86.

(229) "آلية العلاقة بين المرجع والأمة في المشروع السياسي للصدر الثاني"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. وانظر أيضًا: خالد الحروب، "الدولة والدين والمجتمع في العراق"، شبكة المعلومات..، قناة الجزيرة، برنامج خير جليس في الزمان كتاب بحضور د. فالح عبد الجبار محرر الكتاب ود. كاظم الموسوي من جامعة لندن، 2002/12/2. وحول المرجعية الشيعية بوجه عام انظر: رضوان السيد، "الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والعشائرية والاجتماع المدني والسياسي"، المستقبل العربي، ع 292، 2003/6، ص129-133:
http://www.darislam.com/home/esdarat/dakhl/sadr2/data/16.htm
http://www.darislam.com/home/esdarat/dakhl/sadr2/data/16.htm

(230) انظر في ذلك: فاضل الربيعي، "نتائج وتداعيات الاحتلال على العراق"، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص111-133.

(231) قارن مع تصنيف صالح السيد باقر الذي يتضمن: السيستانيون، التيار الإيراني، الشيرازيون، الصدريون، حزب الدعوة، المؤهلون للزعامة الشيعية، صالح السيد باقر، "أمريكا والشيعة: تحالف محتمل أم حقيقي؟"، 2003/11/30:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/11/11-30-1.htm#6

(232) أوس الشرقي، "شيعة العراق: سنطرد الاحتلال ولو بالقوة"، شبكة المعلومات..، 2003/10/21:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-10/21/article20.shtml

(233) "الحكيم للعراقيين "قاموا الاحتلال سلمياً"، شبكة المعلومات..، 2003/6/27:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-06/27/article06.shtml

(234) "دعوة شيعية جديدة لرفض الاحتلال الأمريكي"، شبكة المعلومات..، 200/4/16:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-04/16/article15.shtml

(235) "الاحتلال يطالب بنزع سلاح فيلق بدر"، شبكة المعلومات..، 2003/6/8:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-06/08/article03.shtml

(236) "في النجف الأشرف: لقاء بين مرجعيات شعبنا والمرجعيات الشيعية"، شبكة المعلومات..، 2003/8/12:
http://www.ankawa.com/cgi-bin/ikonboard/topic.cgi?forum=4&topic=307

(237) جوان كول، "الشيعة العراقيون: حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين"، المستقبل العربي، ع 298، 2003/12، ص102.

(238) "الحكيم: نريد الاستقلال ونستطيع حكم أنفسنا"، شبكة المعلومات..، 2003/5/10:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-05/10/article05.shtml

(239) واضح أن الهدف من ذلك طمس نسبة السنة في العراق وتغييبهم كلياً عن مجرى الأحداث. انظر: مصطفى المشهداني، "أرقام ونسب ودلالات"، شبكة المعلومات..، 2003/5/12:
http://www.iraqirabita.net/default.asp?cnd=1013&knd=ltr

(240) علي إسماعيل نصار، "المرجعيات الشيعية: الاصطفافات والولاءات والصراعات"، 2003/5/27:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/5/5-27-1.htm

(241) علي إسماعيل نصار، "مرجعيات الشيعة ووطأة الانقسام السياسي"، شبكة المعلومات..، 2003/8/31:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm

(242) صلاح النصراوي، "من يخلف صدام في حكم العراق؟"، السياسة الدولية، ع 150 2002/10، ص116.

(243) محمد نور الدين، "العراق ودول الجوار"، ندوة، شئون الأوسط، خريف 2003، ع112، ص 12. وانظر: إبراهيم غرايبة، "الحركة الشيعية في العراق التاريخ والمستقبل"، 2003/10/19:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/10/10-19-1.htm

(244) لمزيد من التفصيل حول دور حجة الإسلام عبد العزيز الحكيم، انظر: أوس الشرقي، "العراق: حملات للقوات الأمريكية ضد الشيعة"، شبكة المعلومات..، 2003/7/22.

"المعارضة الشيعية: لا لإدارة أمريكية للعراق"، شبكة المعلومات..، 2003/2/15. "مقتل ثلاثة عراقيين في محاولة اغتيال فيهم مرجع شيعي بالنجف"، شبكة المعلومات..، 2003/8/24. "السيستاني يطالب بانتخاب كل مؤسسات العراق"، شبكة المعلومات..، 2003/11/27. "السيستاني ضد اتفاق نقل السلطة بالعراق"، شبكة المعلومات..، 2003/11/26. "مواجهة وشيكة بين السيستاني ومجلس الحكم"، شبكة المعلومات..، 2003/12/2:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-07/22/article22.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-02/15/article12.shtml
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/8/8-24-18.htm
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-11/27/article09.shtml
http://islamonline.net/Arabic/news/2003-11/26/article11.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-12/02/article15.shtml

(245) انظر: صالح السيد باقر، "أمريكا والشيعة تحالف محتمل أم حقيقي؟"، شبكة المعلومات..، 2003/11/30. جوان كول، "الشيعة العراقيون: حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين"، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص105:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/11/11-30-1.htm#6

(246) صالح السيد باقر، "مقتل الخوئي: خلافات في مرجعية الشيعة أم تصفية سياسية؟"، شبكة المعلومات..، 2003/4/16:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/4/4-16-1.htm

(247) جوان كول، "الشيعة العراقيون.."، المستقبل العربي، سابق، ص105.

(248) هاني فحص، "لماذا لا يعلن السيستاني الجهاد المسلح؟"، شبكة المعلومات..، 2004/1/29.
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/01/article13.shtml

(249) جوان كول، "الشيعة العراقيون.."، المستقبل العربي، سابق، ص 105.

(250) هاني فحص، "لماذا لايعلن السيستاني الجهاد المسلح؟"، مصدر سابق.

(251) علي إسماعيل نصار، "مرجعيات الشيعة ووطأة الانقسام السياسي"، شبكة المعلومات..، 2003/8/31:
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm

(252) "السيستاني ضد اتفاق نقل السلطة بالعراق"، شبكة المعلومات..، 2003/11/26:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-11/26/article11.shtml

(253) عبد الرحيم علي، "السيستاني يدعو العراقيين للجهاد المدني"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(254) علي إسماعيل نصار، "مرجعيات الشيعة ووطأة.."، مصدر سابق.

(255) وخاصة تيار مقتدى الصدر؛ حيث يرفض السيستاني مقابلته. ياسر أبوهلالة، "مقتدى الصدر والوجود الأمريكي في العراق"، شبكة المعلومات..، 2003/5/25. صالح السيد باقر، "أمريكا والشيعة.."، مصدر سابق:
http://www.aljazeera.net/programs/interview/articles/2003/5/5-31-1.htm

(256) حول قضيتي الانتخابات وإعداد الدستور وجهود السيستاني لتحقيق مكاسب للطائفة الشيعية وأسلوب تعامل سلطة الاحتلال ومجلس الحكم معه، اعتمدنا على المصادر التالية: "السيستاني: دستور المحتل غير شرعي"، شبكة المعلومات..، 2003/3/1. "السيستاني يطالب بانتخابات كل مؤسسات العراق"، شبكة المعلومات..، 2003/11/27. "واشنطن بوست: أمريكا تسعى لتسوية مع السيستاني"، شبكة المعلومات..، 2003/12/16. "مواجهة وشيكة بين السيستاني ومجلس الحكم"، شبكة المعلومات..، 2003/12/22. يوسف الشريف وسلامة نعمات، "تركيا تحذر من حمام دم إذا أخرت الفيدرالية وسانشيز يعتبر القبض على عزة إبراهيم مسألة أيام"، شبكة المعلومات..، الحياة 2004/1/17. هاني فحص، "لماذا لا يعلن السيستاني الجهاد المسلح؟"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. هاني فارس، "العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إعادة الإعمار: الآثار السياسية الاجتماعية للحرب ضد العراق على العراق وعلى المنطقة العربية"، المستقبل العربي، ع 195، 2003/9، ص36. "جمعة العراق: دعوة لانتخابات نزيهة"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. "الباجة جي: الانتخابات الآن قد تعرقل نقل السلطة وسنتوصل إلى اتفاق مع السيستاني"، شبكة المعلومات..، مجلة الصباح، 2004/1/17. "ممثل السيستاني يهدد بتنظيم مواجهات ضد قوات الاحتلال"، شبكة المعلومات..، 2004/1/16. رند رحيم فرانكي، "مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق سبتمبر 2003"، المستقبل العربي، ع 297، 2003/11،

ص83. "بريمر وغرينستوك سيحضران اجتماع مجلس الأمن الاثنين، عشرات الآلاف تظاهروا في البصرة دعمًا للسيستاني. الباجه جي: الانتخابات المبكرة تعني تمديد الاحتلال سنتين"، شبكة المعلومات..، 2004/1/16. "تيارات شيعية تنظم مظاهرة في بغداد للدعوة إلى الانتخابات"، شبكة المعلومات..، 2004/4/20. "السيستاني ينفي حض أنصاره على الإضراب ويوضح أنه لا يعني المنفيين العراقيين بشعار لا سلطة لمن جاء من الخارج"، شبكة المعلومات..، 2004/1/19. على شمخي، "مباحثات مكثفة بين مجلس الحكم والسيستاني للاتفاق على رؤية موحدة بشأن الانتخابات"، شبكة المعلومات..، 2004/1/18. صلاح عواد، "واشنطن توسط أنان لتهدئة السيستاني"، شبكة المعلومات..، 2004/1/17. "جلال الطالباني يلتقي السيد السيستاني"، شبكة المعلومات..، "بريمر يرفض مطالبات السيستاني"، شبكة المعلومات..، 2004/1/12. "مظاهرات عراقية تطالب بإجراء انتخابات"، شبكة المعلومات..، 2004/1/15. "نجل الصدر: استضفنا القطة فاحتلت دارنا"، شبكة المعلومات..، 2003/7/1. "السيستاني: دستور المحتل غير شرعي"، شبكة المعلومات..، 2003/7/1. "السيستاني يهدد بفتوى تنزع شرعية الانتقالي"، شبكة المعلومات..، 2004/1/16. "خطة لنقل السلطة بالعراق تستجيب للسيستاني"، شبكة المعلومات..، 2004/1/13. المصادر بالترتيب على التوالي:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-07/01/article04.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-11/27/article09.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-12/16/article16.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-12/02/article15.shtml
http://www.daralhayat.com/world_news/01-2004/20040116-17p01-01.txt/story.html
http://www.alsabaah.com/20040117/index/2.htm
http://www.gn4me.com/gn4me/news/inner.jsp?art_id=287884
http://www.annaharonline.com/htd/DAW040116-10.HTM
http://sistani.org/html/ara/other-sites/2004-1.htm
http://www.kululiraq.com/modules.php?name=News&file=article&sid=914
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-01/15/article07.shtml
http://islamonline.net/Arabic/news/2003-07/01/article11.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-07/01/article04.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-01/16/article02.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-01/13/article07.shtml

(257) "السيستاني ضد اتفاق نقل السلطة بالعراق"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(258) حسين عبد الغني في حوار مع حارث الضاري، "معارضة العلماء لمجلس الحكم العراقي"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(259) "الإمام الشيرازي مؤسس أول حكومة إسلامية في العراق"، شبكة المعلومات..، مجلة الشهيد:
http://www.alshahid.com/thqafa/lu07kjfu.htm

(260) "بيان هام لسماحة المرجع الدين آية الله العظمى محمد تقي المدرسي إلى الشعب العراقي"، شبكة المعلومات..، 2003/7/8:
http://www.albayinat.com/marjaih.php?nid=7

(261) "في مقابلة تلفزيونية المرجع المدرسي يعلن: إن المرجعية في العراق لها دور أبوي وريادي"، شبكة المعلومات..:
http://www.albayinat.com/newsdetails.php?nid=321

(262) "المرجع المدرسي يستقبل وفداً إسلامياً"، شبكة المعلومات..، 8 ربيع الآخر 1424هـ:
http://www.almodarresi.com/news/z20xrcr2.htm

(263) "المرجع المدرسي في تصريح صحفي: تقسيم العراق أمر مرفوض بأي ذريعة كانت"، شبكة المعلومات..:
http://www.albayinat.com/marjaih.php?nid=7

(264) "المرجع المدرسي: مجلس السيادة الحل الأفضل لأزمة العراق السياسية"، شبكة المعلومات..، 2004/1/5:
http://www.albayinat.com/newsdetails.php?nid=575

(265) فهمي هويدي، "العراك في العراق: السُّنة والشيعة"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(266) انظر في ذلك بالتفصيل: "الحكيم للعراقيين: قاوموا الاحتلال سلميًا"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. مازن غازي وسمير الحجازي، "الخالصي يطرح مبادرة لتوحيد العراقيين"، شبكة المعلومات..، 2003/12/21. مازن غازي، "الخالصي يدعو لمؤتمر لإنقاذ العراق"، شبكة المعلومات..، 2003/12/18. عبد الرحيم علي، "مرجع شيعي يدعو للجهاد ضد الاحتلال"، شبكة المعلومات..، 2003/4/15. عبد الرحيم علي، "مرجع شيعي يدعو

للجهاد ضد الاحتلال"، شبكة المعلومات..، 2003/4/15.

علاء أبو العينين،"الخالصي يدعو العراقيين لمقاومة الاحتلال"، شبكة المعلومات..، 2004/1/1. "الخالصي: التعاون مع الاحتلال الأمريكي خيانة"، شبكة المعلومات..، 2003/8/7. علي إسماعيل نصار، "مرجعيات الشيعة ووطأة الانقسام السياسي"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-12/21/article17.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-12/18/article12.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-04/15/article15.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-01/01/article05.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-08/07/article10.shtml

(267) انظر في ذلك بالتفصيل:

ياسر أبو هلالة، "مقتدى الصدر: الوجود الأمريكي في العراق"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

حسين عبد الغني في حوار مع حارث الضاري ، "معارضة العلماء لمجلس الحكم العراقي"، شبكة المعلومات..، 2003/8/4.

صالح السيد باقر، "أمريكا والشيعة تحالف محتمل أم حقيقي؟"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

هاني فارس، "العراق والمنطقة بعد الحرب.."، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص36.

"نجل الصدر: استضفنا القطة فاحتلت دارنا"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

إبراهيم غرايبة، "الحركة الشيعية في العراق.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

علي إسماعيل نصار، "المرجعيات الشيعية.."، شبكة المعلومات..، سابق. أوس الشرقي، "شيعة العراق: سنطرد الاحتلال ولو بالقوة"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

إمام الليثي، "شيعة العراق ماكو حاكم ماكو جهاد"، شبكة المعلومات..، 2003/5/9.

"بدء التجنيد في جيش المهدي بالعراق"، شبكة المعلومات..، 2003/7/19.

محمد أبوالحق ومحمد صادق أمين، "مظاهرات حاشدة للشيعة ضد أمريكا"، شبكة المعلومات..، 2003/7/20.

"الصدر للأمريكان: حلو مجلسكم وارحلوا"، شبكة المعلومات..، 2003/7/25.

"مقتدى الصدر يدعو لمقاومة الاحتلال سلميا"، شبكة المعلومات..، 2003/8/10.

"مظاهرة شيعية تطالب بدور للحوزة"، شبكة المعلومات..، 2003/6/21.

"تحالف سُني شيعي ضد الاحتلال الأمريكي"، شبكة المعلومات..، 2003/8/17:

http://www.aljazeera.net/programs/interview/articles/2003/8/8-4-1.htm
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-05/09/article07.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-07/19/article12.shtml
http://islamonline.net/Arabic/news/2003-07/20/article07.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-07/25/article05.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-08/10/article01.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-06/21/article09.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-08/17/article03.shtml

(268) حمود بن عبد الله بن عقلاء الشيعي، "حكم الجهاد واستئذان الوالدين فيه"، شبكة المعلومات..، 1422/6/13هـ. وانظر "فتوى الشيخ محمود بن عقلاء الشيعي على تأكيد مقاطعة أعداء الإسلام ورد على فتوى بعض العلماء"، شبكة المعلومات..:

http://www.salafyah3.50megs.com/FATAWA2.htm http://saaid.net/Warathah/hmood/h32.htm

(269) عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، "فتوى فضيلة الشيخ عبد الله بن جبرين حول أحداث العراق"، شبكة المعلومات..، 1424/1/10هـ. وانظر: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، "واجبنا تجاه الاعتداء على العراق"، شبكة المعلومات..، ويلاحظ وفرة فتاوى الجهاد في العراق؛ حيث صدرت من جهات عديدة وشخصيات علمية مرموقة. معتز الخطيب، "قراءة في فتاوى الجهاد في العراق: مفهوم الجهاد: الفتاوى غير المسئولة وتحديد منهج النظر"، شبكة المعلومات..، 2003/4/15:

http://saaid.net/fatwa/f34.htm
http://www.islamtoday.net/iraq/fwabinj.htm
http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2003/04/article02.shtml

(270) علي بن خضير الخضير، "فتوى في العمليات الاستشهادية"، شبكة المعلومات..، 1422/3/5هـ:

http://www.salafyah3.50megs.com/ALKDAER.htm

(271) أحمد بن محمود الخادي، "بيان جديد للشيخ أحمد الخالدي حول الأحداث الجارية"، شبكة المعلومات..، 1424/2/12هـ:
http://www.salafyah3.50megs.com/FATWA5.htm

(272) رسالة من فضيلة الشيخ سليمان بن ناصر العلوان إلى شعب العراق"، شبكة المعلومات..، 1424/1/27هـ:
http://www.salafyah3.50megs.com/FATWA4.htm

(273) ناصر سليمان العمر، "حكم مساعدة القوات المعتدية على العراق"، شبكة المعلومات..، 1424/1/15هـ:
http://www.islamtoday.net/iraq/fwanm.htm

(274) "نص الرسالة التي بعثها إخواننا في الجماعة السلفية المجاهدة إلى الشيخ حامد العلي وردها". واعتبر محمد راشد التعاون مع المحتل الأمريكي من الحرام القطعي، محمد أحمد راشد، "الحرب الجائرة على العراق دراسة شرعية: فقه المعارضة العراقية ترتيب شرعي خاص"، شبكة المعلومات..، 2003/3/30:
http://www.salafyah3.50megs.com/hamed1.htm
http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2003/03/article02.shtml

(275) فتوى للشيخ سلمان العودة: مشاركة الجنود في حرب العراق"، شبكة المعلومات..:
http://www.islamtoday.net/iraq/fwas.htm

(276) هؤلاء العلماء هم: علي بن خضير، محمد بن الريس، عبد الله بن عبد الرحمن السعد، محمد بن عبد الله الحميري، أحمد بن صالح السناني، ناصر بن حمد الفهد، أحمد بن محمود الخالدي. انظر: الجماعة السلفية المجاهدة في العراق،"فتوى في كفر من أعان أمريكا على المسلمين في العراق"، شبكة المعلومات..:
http://www.salafyah3.50megs.com/FATWA6.htm

(277) أكد محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر أن هذه الفتوى لا تمثل الأزهر، رغم أنها صدرت عن اللجنة المختصة بهذا الأمر. صبحي مجاهد وعلاء أبو العينين، "الأزهر يحرم معاملة مجلس الحكم العراقي"، شبكة المعلومات..، 2003/8/25:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-08/25/article12.shtml

(278) رغم معارضة شيخ الأزهر للفتوى إلا أن سيف الدين عبد الفتاح يعتبر أنها باتت منسجمة مع موقف مصر الرسمي، مؤكدًا على ضرورة استقلالية الجهة القائمة بالإفتاء عن الحكومة، واستعانة الفقيه قبل إصدار فتواه بمختصين في المجالات العلمية المختلفة؛ وذلك كي تكون الفتوى معبرة عن الواقع، وقال عبد الفتاح: "ولا معنى أن يقوم الفقيه بإصدار فتوى عن واقع ليس على دراية به". المصدر السابق نفسه.

(279) محمد أحمد الراشد، "الحرب الجائرة على العراق دراسة شرعية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(280) أحمد الزاويتي، "قيادي إسلامي عراقي ضد تحريم مجلس الحكم"، شبكة المعلومات..، 2003/8/13:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-10/22/article13.shtml

(281) "فتوى المرجع فضل الله وخلفيات السياسة الأمريكية"، جريدة السفير، شبكة المعلومات..، 2002/9/3:
http://www.bayynat.org.lb/www/arabic/nachatat/Al-Safir03092002.htm

(282) انظر بالتفصيل: فيصل مولوي، "الموقف الشرعي من مجلس الحكم الانتقالي"، شبكة المعلومات..، 2003/10/22.

(283) مركز الإعلام الإسلامي العالمي، "فتوى شرعية بشأن أوضاع العراق"، شبكة المعلومات..، 2003/7/18:
http://www.salafyah3.50megs.com/FATWA7.htm

(284) إمام الليثي، "الكبيسي: سنشارك في إدارة يشكلها الأمريكان"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(285) "السيستاني: دستور المحتل غير شرعي"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(286) "السيستاني يهدد بفتوى تنزع شرعية الانتقالي"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(287) واشنطن تبحث عودة الأمم المتحدة إلى العراق"، شبكة المعلومات..، 2004/1/17.
http://sistani.org/html/ara/other-sites/2004-1.htm

(288) عبد الرحيم علي، "السيستاني يدعو العراقيين للجهاد المدني"، شبكة المعلومات..:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-06/17/article14.shtml

(289) علي حلني، "السيستاني يحرم قتل البعثيين دون محاكمة"، شبكة المعلومات..، 2003/5/27:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-05/27/article11.shtml
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-05/03/article04.shtml
http://www.bayynat.org.lb/www/arabic/nachatat/safir02122002.htm

(290) إمام الليثي، "السيستاني يحرم انتزاع مساجد السُّنة"، شبكة المعلومات..، 2003/5/3:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-05/03/article04.shtml

(291) "مقتدى الصدر يدعو لمقاومة الاحتلال سلميًا"، مصدر سابق. تذكّر الدراسة بهذا الخصوص بالدور الفاعل لفتاوى علماء الدين الشيعة، وتعتبر فتوى الميرزا الشيرازي بالجهاد ضد الإنجليز في ثورة العشرين نموذجًا بارزًا على الدور السياسي للفتوى، كما تعد فتاوى محمد باقر الصدر لمعالجة الظواهر الاجتماعية السلبية كالخلاعة والاحتكار والفقر والثراء الفاحش اللامشروع والسفور والإسراف في الحفلات وتوزيع الخمور؛ من أهم الفتاوى التي ارتبطت بالإصلاح الاجتماعي. انظر: "الإمام الشيرازي مؤسسة أول حكومة إسلامية في العراق"، شبكة المعلومات..، مجلة الشهيد، مصدر سابق. "آلية العلاقة بين المرجع والأمة في المشروع السياسي للصدر الثاني"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(292) حول مقارنة بين الإفتاء السُّني والإفتاء الشيعي من منظور العلاقة بالسلطة انظر: رأي آية الله العظمى محمد حسين فضل الله: نصير الأسعد في حوار مع حسين فضل الله، "حوار مع صحيفة السفير حول الفتوى والمرجعية وإيران والمسألة العراقية"، حوار مع حسين فضل الله أجراه 2002/12/2:

http://www.bayynat.org.lb/www/arabic/nachatat/safir02122002.htm

(293) صلاح الدين الجورشي، "قراءة في فتاوى الجهاد في العراق: الخطاب الديني: الموازنة بين مقاومة الاحتلال ومقاومة الاستبداد"، شبكة المعلومات..، 2003/4/21. وانظر: علي أبوخير في رؤية استخفافية متحاملة على الفتاوى وخاصة المرتبطة بالجهاد تفتقر إلى روح النقد البنَّاء؛ حيث يقول إنه ليس أسوأ من الحرب التي تقودها أمريكا على العراق إلا تلك الفتاوى اللاهثة وراء الحرب، المتضاربة على ميولها: "لأن فرض العين يطلب من جميع المسلمين ترك بلادهم والتوجه إلى العراق، والفتاوى بهذا التفكير تدل على يأس قاتل يعيش فيه علماء الأمة ووصفها بأنها "فتاوى بتبرئة الذمة" ويبدو أن أبو الخير يتصور أنه الوحيد الذي يدرك هذه الحقيقة الساذجة.

(294) رضوان السيد، "الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والعشائرية والاجتماع المدني والسياسي"، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص133.

(295) معتز الخطيب، "الرابطة الاجتماعية بين التعاقد والتراحم"، شبكة المعلومات..، 2003/9/3:

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/08/article03.shtml

(296) انظر في ذلك صباح ياسين، "في ظل الاحتلال الأمريكي: العشائر العراقية، ثقل الحضور ومخطط الاحتواء"، المستقبل العربي، ع 302، 2004/4، ص17. د. علاء حسين علوان، "آراء: بريمر في أول خطوة صحيحة في مساهمة العشائر العراقية"، شبكة المعلومات..، وانظر كنموذج معاصر: د. أمين المشاقبة، "نجاح العشائرية وفشل الأحزاب"، شبكة المعلومات..، 2003/6/24:

http://www.kululiraq.com/modules.php?name=News&file=article&sid=143

http://www.al-hadath.com/elections/Articles/24-6-2003e.htm

(297) صباح ياسين، "في ظل الاحتلال الأمريكي: العشائر العراقية.."، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص16.

(298) من الملاحظ أن كثيرًا من زعامات العشائر العراقية والمراجع الدينية التي تنتمي إليها؛ قد ورثوا مقاومة الاحتلال الأجنبي من آبائهم وأجدادهم، ويمكن على سبيل المثال الرجوع إلى دور عشيرة د. حارث الضاري وقبيلته في مواجهة الاستعمار البريطاني. حسين عبد الغني في حوار مع حارث الضاري، "معارضة العلماء لمجلس الحكم العراقي"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(299) د. علاء حسين علوان، "آراء بريمر في أول خطوة صحيحة في مساهمة العشائر العراقية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(300) د. عبد الجبار منديل، "المركزية واللامركزية في العراق تساؤلات حول الخيار الديمقراطي في بناء الدولة العراقية الجديدة"، شبكة المعلومات..، 2003/12/20:

http://www.azzaman.com/azzaman/articles/2003/12/12-19/779.htm

(301) ساندرا ماكي، "إطاحة صدام بالعشائر.. لا بالدبابات"، شبكة المعلومات..:

http://www.annabaa.org/iraq/paper/056.htm

(302) د. علاء حسين علوان، "آراء بريمر في أول خطوة صحيحة في مساهمة العشائر العراقية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(303) ساندرا ماكي، "إطاحة صدام بالعشائر.. لا بالدبابات"، شبكة المعلومات.

(304) انظر بالتفصيل: جاسم مراد، "كسب ود العشائر لعبة سلطوية جديدة للحكم في العراق: محاولات التفافية

(305) هاني فارس، "العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إعادة الإعمار: الآثار السياسية الاجتماعية للحرب ضد العراق على

العراق وعلى المنطقة العربية، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص 37.

(306) ساندرا ماكي، "إطاحة صدام بالعشائر.. لا بالدبابات"، شبكة المعلومات.

(307) د. علاء حسين علوان، "آراء: بريمر في أول خطوة.."، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(308) "السلطات الحاكمة تحاول استجداء عواطف العشائر في جنوب العراق"، شبكة المعلومات..، 2002/9/15:
http://www.nahrain.com/d/news/02/09/15/hkm0915h.html

(309) عدنان العوادي، تهنئة بإعلان تأسيس ديوان العشائر العراقية"، شبكة المعلومات..، 2002/9/15:
http://www.nahrain.com/d/news/02/09/15/nhr0915j.html

(310) "صدام يدعو عشائر العراق إلى الجهاد"، شبكة المعلومات..، 2003/10/20:
http://www.al-watan.com/data/20031020/index.asp?content=firstpage

(311) استخدمت الدراسة مفهوم العشيرة وليس القبيلة؛ فالقبيلة كما يرى رضوان السيد –مستشهدًا برأي ابن خلدون– نسب وهمي لاستحداث روابط مصلحة وتضامن، والعشيرة هي التجمع الحقيقي. رضوان السيد، "الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والعشائرية والاجتماع المدني والسياسي"، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص133.

(312) أورد صباح ياسين في دراسة له أن صحيفة **إندبندت أون سان** كشفت أن العميد الأمريكي آلان كنج رئيس مكتب شئون القبائل في العراق قد اعتمد على تقرير بريطاني وضع عام 1918 عن التركيبة القبلية والعشائرية وأصولها ودورها في العراق؛ للبدء في تنظيم عملية ميدانية، وللتهيئة لمقدمات العمل السياسي نحو بناء السلطة بالطريقة التي تخدم المصالح الأمريكية. صباح ياسين، "في ظل الاحتلال الأمريكي: العشائر العراقية..."، والمستقبل العربي، سابق، ص15.

(313) المصدر السابق نفسه، ص14–16.

(314) مصطفى المشهداني، " أرقام ونسب ودلالات"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(315) محمد ناجي عمايرة، "بريمر الصهر العزيز"، شبكة المعلومات:
http://www.al-moharer.net/moh141/amayra141a.htm

(316) ألقى هذه الدروس جيمس مايفيلد من مركز البحوث والتدريب التابع لسلطة الاحتلال. " واشنطن تلقن الديمقراطية لزعماء العشائر العراقية"، شبكة المعلومات..، 2003/12/12:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/12/12-12-8.htm

(317) ذكر أحمد أبو صالح اسم ماجد عبد الرازق من عشيرة "بو علي سليمان" الذي تعاون والده من قبل مع الاحتلال الإنجليزي في الثلاثينيات؛ فقد جاهر أبو صالح، وهو أحد زعماء قبائل الدليم في محافظة الأنبار، بدعمه للأمريكيين في الرمادي؛ فوفر له الحاكم الأمريكي منصبًا في مكتب شئون العشائر، قبل أن يعهد إليه بإدارة الرمادي. أحمد أبو صالح، "رعب في العراق"، شبكة المعلومات..، الأسبوع، ع357، 2004/1/6:
http://elosboa.masrawy.com/03012004/183628news.htm

(318) د. حميد عبد الله، "شيوخ العشائر في الحويجة يرفضون توقيع تعهد بعدم مهاجمة القوات الأمريكية"، شبكة المعلومات..، 2004/1/27:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/arc_Articles.asp?Article=79364&Sn=WORL&IssueID=9440

(319) "نظرات في المسألة الطائفية ودور الحزب الإسلامي في المحافظة على عروبة العراق"، شبكة المعلومات..، 2003/9:
http://www.ppsc.info/MainPages/Arabic/Political-File/2003/9/f9_5.htm

(320) انظر: فاضل آل جوبير، "هكذا وجدت العراق في خمسة وأربعين يومًا"، شبكة المعلومات..، 2004/1/16:
http://nahrain.com/d/news/04/01/16/nhr0116e.html

(321) انظر: عبد العزيز سفاح السعدون، "إلى جنة الخلد يا أبا نجم"، شبكة المعلومات..، 2003/7/3:
http://www.alriyadh.com.sa/Contents/03-07-2003/Mainpage/FORALL_2156.php

(322) د. علاء حسين علوان، "آراء: بريمر في أول خطوة صحيحة في مساهمة العشائر العراقية"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق.

(323) مثال ذلك اعتقال قوات الاحتلال اثنين من كبار شيوخ العشائر؛ هما صدام النعيمي أحد شيوخ عشيرة النعيم، ونوافد جلود آغا الشيخ العام لعشائر الجرجرية، وهو من أقرباء غازي حنش شيخ عشيرة طي. وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت الشيخ حنش مع ثلاثة من أبنائه للاشتباه في علاقته بعزة إبراهيم الدوري. "المقاومة العراقية تضرب فنادق بغداد

والاحتلال يعتقل شيوخ العشائر"، شبكة المعلومات..، 2004/2/18م:
http://www.attajdid.ma/tajdid/DETAIL.ASP?Articleid=9649

(324) قال أحد أمناء رابطة عشائر العراق (أبو بلال خليل إبراهيم) إن قوات الاحتلال داهمت منزل عشيرة الكركان (تركي طلال الحسن الكركاني) في منطقة تل أسود ببغداد واعتقلت ولده الأمين العام لرابطة عشائر العراق، وإن الأمريكيين لا يراعون حرمة البيوت ولا مكانة شيوخ العشائر؛ حيث ينتهكون خلال مداهماتهم حرمات البيوت، ويهتكون ستر النساء، ويسرقون الأموال والنفائس، بل ويأمرون النساء بخلع حليهن. وقال الشيخ الزوبعي: إنهم يهاجمون منازل شيوخ العشائر بالكلاب البوليسية والمدرعات، مستخدمين بعض الجواسيس الملثمين. وأضاف: إن قوات الاحتلال تطلب منا أن نكون جواسيس لديها.

إمام الليثي ونمير حداد، "عشائر العراق تحذر من غضبة الحليم"، شبكة المعلومات..، 2003/11/28:
http://islamonline.org/Arabic/news/2003-11/28/article05.shtml

(325) مثال ذلك ما حدث لعشيرة بوخريبط وعشيرة بودياب والعشائر التي تجاورها. انظر لمزيد من التفصيل: أحمد أبوصالح، رعب في العراق"، شبكة المعلومات..، الأسبوع، مصدر سابق.

(326) "تقرير إخباري: الحرب في العراق بعد خمسة أيام من اندلاعها"، شبكة المعلومات..، 2003/3/25:
http://arabic.peopledaily.com.cn/200303/26/ara20030326_62512.html

(327) كريم حسين نعمة، "الدور السياسي للعشائر العراقية بين التأييد والمعارضة"، شبكة المعلومات..، 2004/2/25. وضمن نشاطاتها السياسية طالبت عشائر العراق بإقليم الأهواز من إيران. عقيل اليعربي، "العشائر العراقية تطالب بالأهواز من إيران"، شبكة المعلومات..، 2003/9/20:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2004/2/2-5-2.htm
http://www.al-ahwaz.com/AhwazNews/2003/20-9-2003-1.htm

(328) صلاح الدين (كردستان) العراق، أحمد الزاويتي، أوس الشرقي، "المعارضة تشكل قيادة جماعية لحكم العراق"، شبكة المعلومات..، 2003/3/2:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2003-03/02/article15.shtml

(329) د. حميد عبد الله، "شيوخ العشائر في الحديحة يرفضون توقيع تعهد بعدم مهاجمة القوات الأمريكية، 2004/1/27:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/arc_Articles.asp?Article=79364&Sn=WORL&IssueID=9440

(330) "أصر على تشكيل إدارة وليس حكومة: بريمر يستأجر جنودًا عراقيين لتشكيل الجيش والعشائر تطالب بسرعة رحيل الاحتلال"، شبكة المعلومات..، جريدة البيان، دبي، 2003/6/3.

(331) إمام الليثي وغير حداد، "عشائر العراق تحذر من غضبة الحليم"، شبكة المعلومات..، مصدر سابق. وانظر: "الانتماءات الكبرى تعلو على الانتماءات الصغرى وتذيب الصراعات العرقية والدينية"، شبكة المعلومات الدولية. وراجع جهود الأمير حسن بن طلال في توحيد العشائر العراقية في: ديفيد سانجر، "الأمير حسن في العراق: مهمة بين الصعوبة والاستحالة"، شبكة المعلومات:
http://www.kululiraq.com/modules.php?name=News&file=article&sid=551
http://www.egyptiangreens.com/docs/media_news.php?media_id=196

(332) انظر:علي عبد الأمير، "عشائر الدليم في الرمادي تبدأ حوارًا مع التحالف وتطالب بسحب القوات الأمريكية من المدن وأقرت بفضل واشنطن في التحرير"، شبكة المعلومات..، الحياة، 2003/7/17.

- "حكومة عراقية بلا سيادة: الفصائل الوطنية العراقية تتمسك بالمؤتمر الوطني"، شبكة المعلومات:
http://sotaliraq.com/url/article_2003_07_17_5716.html
http://www.alitijahalakhar.com/archive/120/news120.htm

(333) انظر: "تجمع عشائر العراق الديمقراطي يعقد مؤتمره الاستثنائي"، شبكة المعلومات..، يناير 2004:
http://www.kululiraq.com/modules.php?name=News&file=article&sid=608

- "تجمع عشائر العراق الديمقراطي في الناصرية يدين الإرهاب ويدعو إلى التعاون لبناء العراق الجديد"، شبكة المعلومات:
http://www.wifaq.com/Flash.Local/news10.4.html

(334) فؤاد رشيد، "إعادة تأسيس الجيش ودور العشائر في العراق خطوة مدروسة نحو الاستبداد والتخلف"، شبكة المعلومات..، 2003/7/6:
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=8445

(335) د. تيسير الألوسي، "قرار إلغاء قانون الأحوال الشخصية: اعتراضات مسوغة وأخرى ادعاءات تضليلية"، شبكة المعلومات..، 2004/1/22:
http://www.nahrain.com/d/news/04/01/22/nhr0122a1.html